تدابير حماية الوثائق والمخطوطات في المكتبات ودور الوثائق

إعداد
تيموثي والش
ترجمه واستخلصه
عبد الرحمن عبد الله الشيخ

مقدمة الترجمة

صدر هذا الكتيب ضمن سلسلة الكتيبات الإرشادية التي نشرتها جمعية الأرشيفيين الأمريكيين . وبالرغم من أن بعض أفكاره ـ وخاصة القانونية ـ لا تنطبق على عالمنا العربي ، إلّا أن كثيراً منها صالحة للتطبيق ، وبخاصة بعد تطوير أقسام الوثائق بالمكتبات ، أو إنشاء دور وثائق على أسس حديثة .

ولابد من الإشارة هنا ، إلى أن الأخ يحيى ساعاتي مدير مكتبة الملك فهد الوطنية هو الذي نبهني لأهمية هذه السلسلة الأرشيفية ، وإلى ضرورة نقل أفكارها إلى لغتنا لخلو المكتبة العربية من الكتابات في هذا المجال ، كما أنه تفضل فقدم لي الأصول الإنجليزية لهذه الأعمال . والله من وراء القصد .

تخطيط برنامج الحماية

يعتبرُ اتخاذ تدابيرَ لحمايةِ الوثائق والمخطوطات ، من الجوانب الهامة للعمل الأرشيفي ، غير أنها جوانب مهملة في غالب الأحوال . فحتى وقت قريب كان أمناء المتاحف والأرشيفيون وأمناء المكتبات لا يكرّسون من وقتهم إلّا قليلاً لحماية المقتنيات وتأمينها ، ويرجع هذا إلى أن المشكلة معقدة ، كما أن التحسينات المطلوبة (لضمان حماية المقتنيات) تكلّف كثيراً . حقيقة ، إن بعض حَفَظَةِ (أمناء) السجلات (الوثائق) الرسمية قد فكروا في أن تجاهل مشكلة سرقات الوثائق سينهي هذه المشكلة ، إلّا أنَّ زيادة عدد المفقودات في السنوات القلائل الخوالي قد أدّت بكثيرٍ من المؤسسات والهيئات إلى طرح قضية الأمن الأرشيفي وحماية المقتنيات طرحاً أميناً مباشراً .

وأكثر عناصر نظام الحماية الأرشيفية أهمية هو التخطيط . فمحافِظُ المجموعات (أو أمينها أو مديرها) يتحتّم عليه أن يبحث تأثير الإجراءات الجديدة على كلٍ من العاملين ، والقراء والباحثين ، ومجموعة الوثائق أو المخطوطات ـ وذلك قبل أن يتخذ قراره النهائي المتعلق بحماية الوثائق والحفاظ عليها Security . فالإجراءات الجديدة يمكن أن تكون مزعجة ومكلّفة إذا لم توضع بحذر .

هذه الحقيقة الهامة يجب ألّا تغيب عن البال أثناء مرحلة التخطيط .

العاملون The Staff :

أوّل الاعتبارات في برنامج حماية المقتنيات هو ذلك المتعلق بالأفراد . فبرنامج الحماية الجيد قد يستنفد جانباً كبيراً من وقت العاملين . فقد يَسْتاء العاملون من المسئوليات الجديدة المضافة على كاهلهم ، فيؤدون ما يوكل إليهم من مسئوليات ومهام جديدة بامتعاض . وعلى هذا من المهم إشراك العاملين في مرحلة التخطيط وإقناعهم بأهمية الحماية الأرشيفية الجيدة (بأهمية برنامج أمن محتويات الأرشيف) . إن ذلك يزيد من احتمال نجاح البرنامج ومن مسيرة العمل دون معوّقات .

فالممارسات والإجراءات الموجودة فعلاً ، يجب فحصها من زاوية الأرشيف (أمن وحماية المجموعات الأرشيفية) .

ـ أيوجد مسئول officer لحماية الموجودات (المجموعات الأرشيفية) ؟

ـ أيوجد إجراء لمراجعة خلفيّات كل المتقدمين للعمل في هذا المجال ؟

ـ هل تم تأمين المجموعة الأرشيفية ضد السرقة عن طريق العاملين ؟

ـ أثمة تسهيلات للوصول إلى الأرفف وأماكن التخزين ؟

ـ كم عدد العاملين الذين يَحُوزون المفاتيح التي تفتح جميع الأبواب master keys والأدوات (المفاتيح) المؤدية إلى السراديب والغرف التي يحظر الدخول إليها ؟

ـ أثمة مسئول معين لصالة القراءة طوال وقت الدوام ؟

ـ أيعي العاملون خطورة مشكلة السرقة ، والحاجة إلى اليقظة والانتباه في صالة القراءة ؟

ـ هل تدرب العاملون على طُرق (تقنيات) المراقبة ؟

ـ هل تلقّى العاملون تعليمات بما يجب عليهم عمله إذا ما شاهدوا حالة سَرِقة ؟

ـ أثمَّ اتصال مع وحدة مَنْع الجريمة ، كوكالة يعطيها القانون المناسب قوتها ؟

الروّاد The patrons :

العامل الثاني الذي يجب أن يوضع في الاعتبار عند التخطيط لنظام حماية أرشيفي هو أثره على مستخدمي الأرشيف (القراء والباحثين) فالأرشيفيون وأمناء المكتبات يبذلون قُصَارى جهدهم لتشجيع استخدام مجموعاتهم ، ولمساعدة الروّاد بشتى الطرق

الممكنة . غير أن نظام الحماية والحفاظ على المجموعات ، إن كان غير سَوِي ، فإنه لا يكون إلّا عائقاً في طريق استخدام مجموعات الوثائق والمخطوطات . فلتطوير استخدام المجموعات من قِبَل الروّاد ، بقصد الوفاء باحتياجاتهم البحثية الصحيحة ، ومنع السرقات التي يمارسها لصوص المخطوطات ذوو الضمائر المنعدمة ، في الوقت نفسه ـ فإن على المدير المسئول أن يتخذ موقفاً وسطاً لا إفراط فيه ولا تفريط ، بين إباحة المجموعات للروّاد إباحة كاملة من ناحية ، والحظر الكامل من ناحية أخرى .

ويستطيع المدير المسئول أن يُعد قائمة بروّاد الأرشيف لتطوير وسائل حماية أفضل للمجموعات ، إذا كانت المجموعات يتم تداولها بطرائق سليمة . وبعد كل هذا فإن حماية مجموعات الوثائق والمخطوطات سيكون مستقبلاً في صالح الباحثين والروّاد . وعندما يعي روّاد الأرشيف (دار الوثائق) جدّية القضية ، فإنهم عادة يتعاونون مع المسئولين عن المجموعات .

ويجب أن نضع في اعتبارنا العلاقة بين نظام حماية الوثائق والمخطوطات من ناحية ، والروّاد والباحثين من ناحية أخرى ، على النحو التالي :

ـ ما نوع الصفات الشخصية التي يجب توفرها في روّاد دور الوثائق ؟

ـ أيتحتّم أن يتعرف الباحث على المجموعة كشرط مسبق لاستخدامها ؟

ـ أمن الضروري بذل جُهد لإقناع روّاد دار الوثائق بالحاجة إلى نظام حماية أفضل للمجموعات ؟

ـ ما الأشياء التي يُسمح للباحث أو القارىء بجَلْبها معه لقاعة المطالعة ؟

ـ أثمة مكانٌ آمِن تحفظ به هذه الأشياء (التي جلبها الباحث معه) يُسْمح بوضعها فيه غير قاعة المطالعة ؟

ـ أتوجد بطاقة طلب مواد أرشيفية ومخطوطات Call Slips تشتمل على توقيع الباحث ؟ وماذا تضم من بيانات أخرى ؟ وكم يستغرق ملء بطاقة الطلب هذه ؟

ـ كم عدد المواد الوثائقية والمخطوطات التي يُسْمح للباحث بالحصول عليها في الوقت نفسه ؟

ـ هل تحفظ المواد الأرشيفية بالقرب من مقاعد القراء أم بالقرب من قسم المراجع reference desk ؟

ـ هل نُسِّقت قاعة المطالعة بحيث يمكن مشاهدة كل الروّاد من قسم المراجع (مكتب الاستعلامات المرجعية) reference desk ؟

ـ أيُسْمح للروّاد بالوصول إلى أماكن التخزين (رفوف التخزين) stack areas ؟

ـ أيُسْمح للروّاد باستخدام الأماكن غير المعدّة للقراءة unprocessed ؟

ـ أتُفتّش مُتعلّقات الروّاد عند مغادرتهم قاعة المطالعة ؟

المجموعات The Collections :

الأمر الثالث الذي يجب وضعه في الاعتبار هو طبيعة (المجموعات) التي تحتاج بالفِعْل إلى حماية . وتبدو حماية المجموعات أمراً من أيْسر مايكون من الوَهلة الأولى ، لدرجة أن كل الوثائق والمخطوطات قد لا تحتاج للدرجة نفسها من الحماية . فالأرشيفيون يجب أن ينظروا لمجموعاتهم من وجهة نظر اللّص ، فإذا ما فعلوا هذا أمكنهم التعرف على هذه المواد (التي تحتاج لحماية أكثر من غيرها) فثمة مواد مُتخيِّرة ـ فقط ـ سيكون لها قيمة مالية في السوق ، تكفي لإسالة لُعَاب اللص المحترف يمكن تمييزها دون كبير عناء . فملفّات مراسلات أعضاء الكنجرس الأمريكي وأعضاء مجلس الشيوخ Senators والمسئولين الحكوميين الآخرين ، يجب أن تُفحَص للبحث عن خطابات من الرؤساء وغيرهم من الشخصيات الوطنية البارزة . وملفّات مراسلات المؤلفين المشاهير الحائزين على جوائز أو الصحفيين يجب أيضاً أن تفحص . ويجب ألّا يتناول المدير المسئول هذا العمل بدون عناية . فالذي يبدو أنه حتى المجموعات غير الهامة كثيراً ما تحوي مخطوطات هامة . فلا يجب أن تُهمل أي مجموعة . فغالباً ما يمكن نزع أصول هذه المواد (الوثائق) مرتفعة القيمة المالية من المجموعة وإحلال نسخ مصوّرة بدلاً منها دون الإخلال بكمال الملف وتسلسله the integrity of the file . ويمكن أن يقوم الذكاء والفهم العام بدورهما في معرفة ما يجب استبداله بنسخة مصوّرة من المجموعة ، أو وضع علامة عليه ، وذلك لأسباب أمنية لحماية المقتنيات . (انظر الفصل الثالث لمعلومات عن وضع علامات على الوثائق marking) وقد يكون من غير الممكن تأمين كل المواد ذات القيمة ، لذا لا بد من الدراسة المسحية للمجموعات لتقرير كل إجراء من حيث مدى ملاءمته ومعقوليته .

ويجب أيضاً أن نضع في اعتبارنا في مرحلة التخطيط ـ أموراً أخرى متعلقة بحماية مجموعات الوثائق والمخطوطات . وكما صغنا أسئلة لقياس العلاقة بين الحماية والعاملين يجب أن نصوغ أسئلة لقياس العلاقة بين الحماية والأمن من ناحية والمجموعات الأرشيفية من ناحية أخرى .

ـ هل تقدم سجلّات المجموعات (المقتنيات) accession records بيانات مفصّلة للتعرّف على المواد المفقودة ؟

ـ هل يجري تثمين المواد الأرشيفية مالياً ، كجزء من الإجراءات النظامية (الروتينية) ؟

– هل توضع المواد ذات القيمة خاصّة ، في حوافظ أوراق فردية individual folders ؟
– هل تعلَّم (تُوسَم) المخطوطات كجزء من الإجراءات النظامية (الروتينية) ؟
– أتوجد وسائل معينة لتقديم تفاصيل كافية للتعرف على المواد المفقودة ؟
– هل تغطي سياسة التأمين insurance Policy ضياع مواد مخطوطة فردية ؟
– هل تعكس سياسة التأمين القيمة المالية الحالية (الجارية) للمجموعات في السوق ؟
– **ما هو إجراء إعادة المواد الأرشيفية إلى الأرفف ؟ هل تراجع** حافظات الوثائق folders والصناديق قبل إعادتها لمواضعها ؟
– هل ترتبط معارض الوثائق بنظام إنذار ؟

المبنى The Building :

وآخر العناصر التي يجب أن تُوضع في الاعتبار هي أمن المبنى نفسه ، **الذي يضم الوثائق ، فمعظم** سرقات المواد الوثائقية والمخطوطات يتم خلال ساعات الدوام العادية .

ولأغراض المسح الأمني يجب الإجابة عن هذه الأسئلة :
– ألكل الأبواب الخارجية (كوالين) وأقفال مأمونة ؟
– أكل الأبواب الخارجية ضرورية ؟
– ألكل نوافذ الطابق الأرضي شبكات حديدية ؟
– أكل الأبواب والنوافذ مرتبطةبنظام إنذار ؟
– إذا كان المستودع يقع في مكتبة أو ضمن مبنى يسهل التردد عليه والدخول إليه ، فهل للمستودع (كوالين) خاصة وأجهزة إنذار لمنع الدخول غير المشروع ؟
– أمن الضروري أن يدخل حارس المستودع بعد إغلاقه ؟
– هل صناديق (سويتشات) الحريق والإنذار دائماً مغلقة ؟
– هل الإنذار الأمني مؤقت دائماً ؟
– هل نظام المفتاح الذي يفتح كل الغرف master key ضروري ؟
– هل للمستودع مفتاح معلّم (ذو شارة) لمنع الاستنساخ منه ؟
– هل في المستودع نظام إطفاء الحريق بالماء أو أي نظام آخر ؟
– هل في المستودع مُطفِئات حريق كافية ؟
– هل المخطوطات والوثائق مخزونة في مكان قريب من أنابيب المياه ؟
– هل لدى المستودع إجراءات مكتوبة للإنذار بالحريق والإخلاء ؟
.... الخ .

العلاقة بين أمن الوثائق والعاملين والروّاد

غالباً ما تؤدي إجراءات الأمن الجديدة إلى تغيير العلاقات بين مدير المستودع والأرشيفيين وغيرهم من العاملين من ناحية ، وبين موظفي المستودع والروّاد من ناحية أخرى . فإذا لم تُشْرح الإجراءات الجديدة لكلّ من يعنيهم الأمر ، فإن هذه الإجراءات ستكون معوّقة للعمل في المستودع . وعلى مدير المستودع أن يتنبه لذلك قبل إقرار هذه الإجراءات ، فروح النظام الأمني الجيِّد تعني التعاون .

العاملون : يقوم الأرشيفيون بأكثر الأدوار حسماً في أيِّ نظام أمني . لذا **فعلى المدير (أو المسئول) أن يعين مسئول الأمن Security officer من بين العاملين المهنيين في المستودع** ، مما يساعده على اكتشاف أفكار جديدة تطبق في مجال أمن الوثائق .

فاختيار وتدريب العاملين في مجال الوعي الأمني —Security Conscious employees مسألة هامة لتأسيس برنامج شامل . وتبدأ هذه العملية في اللقاء الشخصي بالعاملين ويجب معرفة مدى اهتمامهم الشخصي بالمخطوطات والوثائق وإدراكهم لأهميتها ، وهل هم من المهتمين بجمعها . ويلاحظ أن هناك احتمالاً في أن يشرع العاملون في الأرشيف في نقل بعض مقتنياته ليضموها لمجموعاتهم الشخصية . لقد حدث ذلك في مناسبات عديدة . وقد يشرع بعض العاملين في الأرشيف ببيع بعض مقتنياته لصالحهم ، وقد حدث هذا بالفعل قبل ذلك . لذا لا بد من اختيار موظفي الأرشيف بعناية . لذا فإن الأرشيفيين العاملين في مجال المخطوطات والوثائق النادرة لابد أن تشملهم خطة التأمين ضد السرقة .

ولابُد من تدريب العاملين في المستودع على أساليب المراقبة والملاحظة . ويوضح الشكل رقم (١) كيف أن تصميم القاعة وتزويدها بالمرايا العاكسة ووضع مكتب الملاحظ على قاعدة ليكون مرتفعاً ، وترتيب المناضد ، كل ذلك مما يسهِّل عملية المراقبة .

الروّاد Patrons :

لابُد أن يقرأ مرتاد المستودع التعليمات والنظم التي عليه اتباعها . ويبين الشكل رقم (٢) نموذجاً من هذه التعليمات .

وبالإضافة لهذا، فإن على المرتاد أن يملأ بطاقة تسجيل الرواد ، يكتب فيها اسمه وعنوانه وعمله ومجال بحثه .

ويجب أن يراجع المسئول هذه البيانات على هوية الباحث . وبعد ذلك يسمح للمرتاد بدخول قاعة القراءة .

يجب أن يقرأ الباحث (القارىء) النُظُم والإجراءات ويوقع بالعِلم عليها ، وذلك قبل تسليمه أياً من مواد المستودع . ويجب أن يقدم الباحث هويّته وصورة منها للمسئول . ويجب أن تُترك المعاطف والحقائب والمحافظ

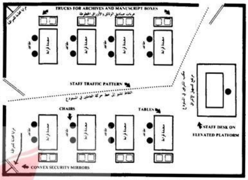


Figure 1. Diagram of a reading room in a repository with good security

رسم تخطيطي لقاعة قراءة في مستودع روعيت فيه الاعتبارات الأمنية

(شكل ١)

الجلدية والآلات الكاتبة والأظرف ... الخ عند موضع خلْع المعاطف إلى اليمين من الباب . ولا يُسْمح إلّا بإدخال الأوراق والمراجع الضرورية الشخصية ، لاستخدامها على مناضد (طاولات) البحث . وسيحتفظ المستودع بموضوعات البحوث والمواد المستخدمة في القاعة .

يجب أن يملأ الباحث استمارة تسجيل مجال البحث .

كل المواد ، يجلبها لك مسئول المستودع ، وهو الذي يعيدها إلى أماكنها ، ولا يُسمح باستخدام المواد خارج قاعة البحث . ويجب أن يتعامل الباحث مع الأوراق المخطوطة بعناية فائقة ويحتفظ بها بالترتيب نفسه ، وأن يحرص على عدم التأشير عليها ، كما يجب أن يكون نظيف اليد عند تصفحها ، ومن غير المسموح أن يضغط عليها بكوعة أو يديه .

ولا يُسمح للباحث ـ في الوقت نفسه ـ بأكثر من صندوق واحد على منضدة (طاولة) البحث ويعد الباحث مسئولاً عن الموادّ حتى إعادتها . ويمكن تقديم صندوق آخر للباحث ، بعد إعادة الصندوق الأول .

يحتفظ المستودع نفسه بالحق في رفض استخدام أيٍّ من موادّه ، ويمكنه في أيِّ وقت أن يمنع باحثاً من مزيدٍ من استخدام المواد (يوقف استخدامه لها) .

كل الملاحظات ، والصور الفوتوجرافية ، والكتب المرجعية الخاصّة ، يجب أن تقدَّم للمسئول لتفتيشها قبل مغادرة الباحث للمستودع . ويحتفظ المستودع لنفسه بالحق في أن يقدم الباحث لمسئولي الشرطة ، وذلك بناءً على أسباب كافية . سرقة الوثائق والمخطوطات أو تشويهها تعد جريمة تستدعي تقديم فاعلها للقضاء .

رفض اتباع أي من البنود السابقة قد يعني الحِرْمان من استخدام موادّ (مقتنيات) المستودع .

التوقيع

____________ ____________

ليس المقصود بهذه الإجراءات وضع العقبات أمام الباحث ، وإنما المقصود حماية المواد التي قد يستخدمها .

من فضلك ، إننا مستعدون لأيِّ خدمة تطلبها فلا تتردّد ، فبينما أعددنا لك مُعينات البحث المختلفة ، وجدنا صعوبة في إعداد الكشّافات ، وسنكون سعداء بمناقشة احتياجاتك البحثية .

شكل (٢) يجب أن يوقِّع روّاد المستودع على إقرار بموافقتهم على الالتزام بإجراءات ونُظُم المستودع الموضوعة لاعتبارات أمنية .

ونظراً لأن اللصوص يستخدمون هويّات مزوّرة ، لذلك فإن بعض المستودعات تصدر للمرتادين بطاقات تعريف ملصق عليها صورهم بعد مراجعة هويّاتهم (بطاقاتهم الشخصية) بعناية . وبعض المستودعات تأخذ بصمة إبهام اليد اليمنى للباحث على قصاصات (ستكرز) خاصة بدون حبر .

ويطلب من المرتاد وضع حاجياته الشخصية في مكان يحدده المستودع .

برنامج الأمن والمجموعات Security & the Collections :

تحقيق الأمن للمجموعات نفسها هو أكثر الأعمال التي تواجه مدير المستودع صعوبة ؟ فكيف يمكن حماية آلاف ، بل ملايين

الأوراق في المستودع ؟ ليس هناك علاج حاسم لهذه المشكلة ، فعلى المسئول الواعي أن يستخدم أساليب وتقنيات مختلفة للتقليل من السرقات ولاكتشاف السرقات التي أقدم فاعلوها عليها . ويمكن تقسيم هذه الأساليب والتقنيات إلى فئات ثلاث : منع السرقة ، التعريف بالمواد المفقودة ـ التأمين على الوثائق ذات القيمة العالية .

عوائق في طريق السرقة :

مسئولية مدير المستودع الأساسية هي حماية المجموعات ، وهذا يعني في المقام الأول العمل على عدم تعرضها للسرقة ، وهي مهمة صعبة ، لأنه من المحال توجيه عناية متساوية لكل ورقة من أوراق المستودع . كما أن عملية تثمين المخطوطات والأوراق ليست مسألة سهلة ، فقد يرغب مسئول المستودع في الاستعانة بالعاملين في مجال الكتب والمخطوطات لتثمين المقتنيات إذا لم يكن مُلماً بالمواد التي يقبل الناس عليها في سوق المخطوطات ، فالمواد التي تثمن بخمسين دولاراً فما فوق يجب أن تلقى عناية خاصّة من حيث الحماية والأمن ، وقد ينطبق هذا على وثائق القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

وأبسط أنواع الحماية هي عزل المواد الثمينة التي سبق أن أشرنا إليها عن المجموعة . وعلى المسئول بالاتفاق مع موظفي المستودع أن يودع صوراً فوتوغرافية بدلاً من الأصول الثمينة وفي مواضعها نفسها ، وهذا الأسلوب يصلح بالنسبة للمجموعات الصغيرة ، مثل المجموعات الخاصة بالتاريخ المحلي والتي تحوي أوراقاً قانونية بتواقيع أشخاص غدوا مشاهير . وفي حالة عدم موافقة مدير المستودع على ذلك (إحلال صور محل الأصول) فلابد من مراجعة المواد قبل استخدام الباحث لها وبعد الانتهاء منها ، وإن كان ذلك عُرضة للخطأ والسهو البشريين .

ومن الممكن وضع علامات marking على الوثائق الفردية غير أن إجراء هذه العملية بالنسبة لكل الوثائق والأوراق تعد مسألة مكلّفة وتستغرق وقتاً (يقصد بوضع العلامات ختم الوثائق بختم المكتبة أو الأرشيف مثلاً) فمثل هذا الإجراء يعد دليلاً حاسماً على ملكية المستودع ، ودليل إثبات ضد السارق . وهناك أنواع كثيرة من الأختام منها استخدام الحبر السرّي (غير المرئي) أو التثقيب ... الخ .

حجّة الملكية والتأمين Proof of ownership & Insurance :

وضع العلامات (كالختْم مثلاً) من أهم الوسائل لحماية الوثائق والأوراق الفردية من السرقة ، إلّا أن الأرشيفيين يجدون صعوبة فائقة في ختم كل المواد . وبمجرد اكتشاف فقد إحدى الأوراق أو الوثائق فإن على مسئول المستودع كتابة تقرير إلى سجل جمعية الأرشيفيين الأمريكيين للمواد المفقودة والمسروقة (انظر تفاصيل ذلك في الملحق رقم ــ ١) .

ويمكن الاستعانة بعينات البحث وقوائم الإضافات والبطاقات التكشيفية في اكتشاف المواد الضائعة .

وثمة وسائل أخرى لإثبات الملكية ونعني بها سياسات التأمين الخاصة . إلّا أن كثيرين من الأرشيفيين يرون أن نظم التأمين ليس لها قيمة حقيقية بالنسبة للوثائق والأوراق والمواد النادرة بسبب بسيط ، وهو أن هذه المواد لا يمكن إحلال بديل لها أو لا يمكن التعويض عنها، إلّا أنه يمكن الاستفادة من نظام التأمين إذا أعددنا قوائم بالمواد القيمة المثمنة بمبالغ كبيرة . ومع هذا فإن بعض الأرشيفيين يرون أن ما ينفقه المستودع على التأمين من الممكن الاستفادة منه على نحو أفضل إذا أنفقناه لتدعيم برنامج أمن المستودع .

الأدوات والتجهيزات الأمنية :

معظم السرقات من الأرشيفات والمكتبات ـ مثلها مثل سرقات المحلات التجارية ـ تتم خلال ساعات الدوام ، وإن كان هذا لا يمنع من إتمامها بعد إغلاق المكتبة أو المستودع ، وذلك من خلال نظام إغلاق Locking System ونظام إنذار أمني Security alarms ، وأجهزة مراقبة Surveillance equipment .

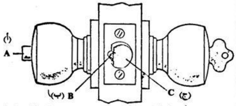
نُظم الإقفال : ٦٠٪ من الدخول غير المشروع للمكتبة أو المستودع تمّ من خلال الأبواب ، مما يَدُل على أن نظم إقفال الأبواب ليست بمستوى مهارة اللصوص . وأكثر أنواع نُظم الإقفال شيوعاً هو نظام (الكولون) ذي المفتاح في قبضته (انظر شكل ٣) ومعظم هذه الكوالين يمكن فتحها بقطعة رقيقة من السلولويد Celluloid كبطاقة مثلاً ، وإن كان يمكن معالجة هذا العيب ، كما أن اللسان في هذا النوع قصير (أقل من نصف بوصة) وباختصار فإنه لا يُنصح بهذا النوع .

أما كوالين المورتايز (المبيَّتة بمعنى أن سطحه مواز لسطح حافة الباب ــ انظر شكل ٤) فهي أكثر أمناً .

وهناك كوالين بمزاليج عمودية مساعدة (انظر شكل ٥) وهو على كوالين المورتايز يضمن حماية أمنية عالية [لمزيد من المعلومات عن الأقفال والكوالين يراجع النص الإنجليزي] .

نُظم الإنذار : وهو أكثر نظم الأمن تعقيداً في المكتبة أو الأرشيف فهذه النظم متعددة الأشكال والأحجام والأسعار . وأكثر من هذا فإن السريّة تقتضي اختيار كل جهاز ، مما يؤدي بالأرشيفيين والمكتبيين إلى الاستماع إلى نصيحة الباعة ، وقد يكون لهؤلاء دوافع

Key-in-the-Knob lock



A. Locking button	(أ) زر القفل
B. Trigger bolt	(ب)
C. Latch	(ج) لسان المزلاج

شكل (كلون) ذو مفتاح في قبضته

(شكل ٣)

تجارية لتسويق بضاعتهم ، لذلك فإن على مدير المستودع أن يحمي نفسه من النفقات التي لا طائل وراءها باختيار النوع المناسب لاحتياجات المستودع ، وذلك بأن يُعد قائمة باحتياجاته للنظم والأجهزة . هل يرغب في نظام إنذار يعتمد على دق الأجراس داخل المستودع ؟ أم في نظام إنذار صامت مرتبط بمركز الشرطة ؟ ثم عليه أن يقرر : هل يدعو البائع أو ممثله لزيارة المستودع ؟ وينصح الخبراء بالتعامل مع ثلاثة باعة واختبار نظمهم وأجهزتهم ، ثم اختيار نظام يتفق مع احتياجات المستودع وميزانيته .

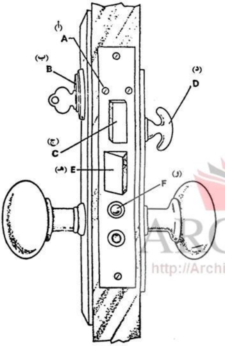
وبالنسبة للنوافذ الزجاجية فإن كثيراً من المستودعات الأمريكية تستخدم رقائق فلزيّة foil tape مرتبطة بدائرة تيّار مباشرة . ففي حالة كَسْر الزجاج يضطرب التيار مما يؤدي إلى إرسال الإنذار . ويمكن استخدام هذا النظام لحماية خزانات العرض الزجاجية أيضاً .

وثمة نظام المفتاح المغناطيسي المتوازن balanced magnetic switch ويعتمد هذا النظام على إيجاد حقلين (مجالين) مغناطيسيين متقابلين ، وأي اختلال بين المجالين يؤدي إلى تشغيل مفتاح الإنذار .

وهناك نظام مفتاح التوصيل the Contact Switch الذي يتكون من تيار جار بين الموصلين Contacts ، فإذا كُسِر الموصِّل انطلق الإنذار . وعيب هذا النظام والذي سبقه أنه يمكن وضع مغناطيس خارجي على المفتاح .

ومن النظم التي لا يمكننا الخوض في تفاصيلها الفنية ، الأجهزة فوق الصوتية Ultrasonic device والإنذار الميكروويفي microwave alarm ونظام التصوير الالكتروني Aphotoelectiric System ... الخ .

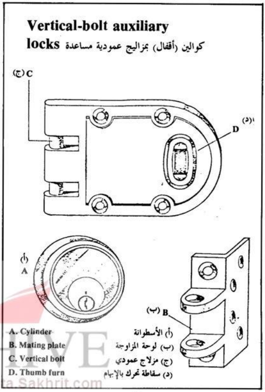
Mortise lock



Setscrew for cylinder	(أ) بُرْغي (مسمار) الأسطوانة
Cylinder	(ب) الأسطوانة
Dead bolt	(ج) المزلاج (المغلاق)
Thumb turn	(د) سقأطة تحرك بالإبهام
Latch	(هـ) لسان المزلاج (القفل)
Latch locking button	(و) زر القفل ذي السقاطة

قفل (كلون) ميّت (أي أن سطحه مواز لحافة الباب)

شكل (٤)



(شكل ٥)

أجهزة المراقبة :

تعد الأجهزة التليفزيونية ذات الدوائر المغلقة ، على الرغم من تكاليفها ، أداة فعّالة لمنع السرقات ، ومعظم الأرشيفات الكبيرة تستخدم المراقبة التليفزيونية بعد أن يكون شكّهم قد وقع فعلاً على أحد الروّاد أو الباحثين ، لذا فلا غنى عن المراقب أو المشرف . وبعض المستودعات تستخدم كاميرات مخبّأة على هيئة دُمى ، إلّا أن اللصوص الخبراء سُرعان ما يكتشفونها . والكاميرات ذوات العدسات التزويمية Zoom مفيدة جداً ، إذ تتيح للأرشيفي مراقبة أفضل .

الحماية من النار والماء Security against fire & flood :

أجريت دراسة حديثة على ٢٥٥ مكتبة تبين فيها أن ٨٧٪ منها ليس بها نظم آلية لمنع الحريق ، و ٦٠٪ دون نظم إنذار ، و ٦٠٪ من الحرائق التي تحدث تتم والمكتبة أو الأرشيف مغلق . وهذا أمر يدعو للقلق . والأرشيف الذي لا يملك أجهزة منع للحريق وأجهزة إنذار عرضة لفقدان جانب كبير من مجموعاته .

الحماية من الحريق : يجب أن يراجع الأرشيفي الكُتيبات الإرشادية الممتازة التي نشرتها الجمعية الأمريكية الوطنية للحماية من الحريق the National Fire Protection Association ، عندما يبدأ في وضع نظم للحماية من الحريق . وتقدم هذه الأدلة لأمناء المكتبات والأرشيفيين فكرة عن الأدوات والأجهزة الملائمة . ويجب وضع كل العوامل في الاعتبار عند تصميم برنامج الحماية ، فإن كان المبنى قريباً من بعض المنشآت الصناعية ، فلا بد من تغطية سقف المكتبة أو الأرشيف بمادة مقاومة للحريق fire - resistent covering فالشظايا المحترقة أحد أسباب الحريق .

والعامل الثاني الذي يجب وضعه في الاعتبار ، هو أساس المبنى وترتيبه من الداخل ، إذ يجب عزل كل مصادر النار المحتملة في منطقة صغيرة قدر الإمكان . ويجب الاحتفاظ بالمواد المقاومة للحريق لطلاء الأرضية والجدران . والأبواب المقاومة للنيران تمنع انتشار النيران من طابق لآخر . أما الرفوف المفتوحة التي تساعد النيران على الانتقال من رف إلى آخر فيجب تزويدها بنظم منع الحريق .

الاعتبار الثالث هو طريقة صف الملفّات والصناديق المخزونة . فإذا صفت في أرفف متعامدة فإن هذا يُساعد على سرعة انتشار الحريق ، أما في حالة صفّها موازية للممشى (للممرات) فإن هذا يقلل من انتشار الحريق .

الاعتبار الرابع يكمن في كون مركز إطفاء الحريق المحلي بعيداً عن المكتبة أو المستودع أو قريباً منه ، ويجب في كل الأحوال أن يتم حوار بين مسئولي المستودع ومسئولي مركز الحريق ، فيما يتعلق بالمعدّات اللازمة .

الاعتبار الخامس ، متعلق بنوع الأجهزة المانعة للحريق لتأمين الحماية الكافية .

ويجب أن يزوّد الأرشيف بأجهزة وأدوات حماية (وقاية) وأجهزة وأدوات مقاومة . وأكثر نظم مقاومة الحريق شيوعاً في المكتبات والأرشيفات هو نظام الإطفاء بالماء ، ونظام الإطفاء بالغاز . والنظام الأول أقل تكلفة ، إلّا أن النظام الثاني أكثر ملاءمة **ويُعرف هذا النظام بنظام الإطفاء بالهالون Halon وهو مُرَكّب كيميائي . أو باستخدام غاز ثاني أكسيد الكربون Dioxide Carbon .**

أما الاعتبار السادس ، فهو تدريب العاملين في الأرشيف للحماية من الحريق والوقاية منه ومقاومته .

حماية المقتنيات من البَلَل Protection against water :

تمثل الفيضانات والأمطار وانفجار الأنابيب خطورة على مقتنيات المستودع ، لذ لابُد من صيانة الأنابيب بعد كل فترة معقولة ، للتقليل من احتمالات انفجارها . وبالنسبة للمستودعات الواقعة في الطوابق الدنيا أو تحت مستوى سطح الأرض فلابد من تزويدها بشفاطات ، وإمكانات لنقل الوثائق بالسرعة الممكنة .

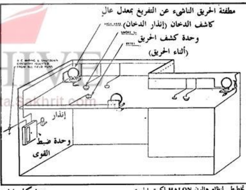
وثمة كتيبات إرشادية كثيرة تبين للأرشيفي ما يجب عمله في هذه الظروف ، نذكر منها :

ـ لا تحاول فتح كتاب مُبتل .

ـ لا تحاول فصل ورقتين إلا إذا كانتا مغلفتين .

ـ لا تحاول إزالة الطين عن الأوراق ، فكما أن إزالة الطين الجاف من الثوب أيسر من إزالة الطين اللين ، فالأمر كذلك بالنسبة للأوراق .

ـ لا تضغط على الكتب والمحررات لتخليصها من الماء ... الخ .



رسم تخطيطي لنظام هالون HALON لكبت الحريق
(شكل ٧)

الجوانب القانونية للأمن الأرشيفي Archival Security & law :

السؤال الذي مؤدّاه : ماذا يفعل العاملون إذا ضبط أحدهم سرقة ؟ هذا السؤال جدّ خطير . فكثير من الأرشيفيين في مواقع كثيرة لا يفعلون شيئاً خوفاً من الإجراءات القضائية المدنية .

السرقات الأرشيفية في قانون الولاية : بوجه عام ، فإن القوانين المتعلقة بأمن الأرشيفات والمكتبات ، تندرجُ تحت فئتين ، فبعض أنواع القوانين تجعل إفساد المواد المكتبية والأرشيفية من قبيل الجُنَح . وأنواع أخرى تجعل الاحتفاظ بالمواد الأرشيفية والمكتبية بعد انتهاء التاريخ المحدّد للإعادة (انتهاء مدة الاستعارة) جُنحة . وهذان القانونان العامّان مُدرجان ضمن مجموعة قوانين معظم الولايات الأمريكية ، بشكل أو بآخر . وعلى أية حال ، ففي بعض الاختصاصات القضائية في بعض الولايات مثل أركنساس وإلينوى وأكلاهوما يخوّل قانون المكتبة العامة السلطات البلدية معاقبة من يسيء استخدام المواد المكتبية والأرشيفية أو يدمرها وفي ولايات أخرى يعطي القانون لهيئة المكتبة الحق في فرض عقوبات ـ ضمن نطاق النُظُم العامة ـ على من يتسبَّب في فقد المواد المكتبية والأرشيفية أو إفْسادها .

وبالإضافة إلى هاتين الفئتين القانونيتين السابقتين ، فإن السَّرقة الفعلية للمواد المكتبية والأرشيفية تندرج في معظم الولايات الأمريكية ضمن القانون الجنائي العام . ففي إلينوى على سبيل المثال تصنّف سرقة الممتلكات (بما فيها المقتنيات المكتبية والأرشيفية) التي لا تزيد قيمتها عن ١٥٠دولاراً كجنحة ، أما إن زادت القيمة عن ذلك فتصنَّف كجناية ، ومعنى ذلك أن عقوبتها لا تقل عن سنة سجناً . وبالنسبة للوثائق الرسمية توجد قوانين على مستوى الولايات وعلى المستوى الفدرالي تجرِّم تخبئة أو نزع أو إفساد هذه الوثائق . وتشمل هذه القوانين العاملين في مستودعات الوثائق . وبشكل عام فإن هذه الأمور المشار إليها في السطور السابقة تعتبر جناية felony .

وربما كان أحدث تشريع في مجال الأمن الوثائقي والمكتبي هو ذلك الذي صدر في فرجينيا سنة ١٩٧٥ . ويشتمل القانون على نوعين من الإجراءات . أولها يعتبر إخفاء الكتب وسائر الممتلكات المكتبية جرائم ، وأكثر من هذا فإنه ركز على أن عملية الإخفاء هذه تمثل شروعاً في السرقة ، مما يضطر الفاعل إلى الدفاع عن نفسه باعتباره **لا يقصد** السرقة . وثانيها يؤكد على أن مسئول المكتبة أو الأرشيف لن يكون عُرضة للاتهام المدني أو البلاغ الكاذب في مثل هذه الأحوال ، وذلك في ظل فقرة « السبب المحتمل probable Cause » .

وقد صاغ هذا القانون المجلس القانوني لجامعة فرجينيا بناء على طلب مكتبة الجامعة وأيدته مكتبة الولاية وجمعية مكتبات فرجينيا ويعتبر هذا القانون تطويراً لقانون النَشْل الصادر ١٩٥٨ في فرجينيا Shoplifting act . والقصد التشريعي من هذا القانون واضح وجَلِي . إنه يهدف إلى مقاومة السرقات في المكتبات والأرشيفات بتقديم أسس قانونية بحماية الأرشيفي وأمناء المكتبات ، كما يحمي التجار عند محافظتهم على ممتلكاتهم من النشّالين .

ويقدم قانون ولاية فرجينيا مفهوماً جديداً للتشريعات المكتبية . وتختلف قوانين النَشْل من ولاية لأخرى ، لكننا إذا نظرنا إليها إجمالاً وجدناها تحوي العناصر التالية :

١ ـ إنها تُعَرِّف جريمة النَشْل باعتبارها إخفاء ـ مع سبق الإصرار ـ لأيٍّ من ممتلكات الغير بقصد تحويل ملكيتها له أو قصر استخدامها عليه (الناشل) .

٢ ـ إنها تخوّل التاجر أو موظفيه في إلقاء التهمة بناء على الشك إن كان هناك سبب محتمل في ارتكاب جريمة السرقة .
٣ ـ إنها تحمي التاجر قانوناً إزاء تهمة البلاغ أو الاتهام الكاذب .

ملحق رقم (١)

برنامج حماية الوثائق والمخطوطات كما وضعته جمعية الأرشيفيين الأمريكية

لقد زادت سرقات المواد المخطوطة من دور الوثائق والمكتبات ، زيادة هائلة في غضون السنوات القليلة الماضية ، ولمواجهة هذه المشكلة أعدت جمعية الأرشيفيين الأمريكية برنامجاً مقارناً لأمن الوثائق ، بمنحة قدمتها هيئة المِنَح الوطنية للعلوم الإنسانية . وتشمل أوجه هذا البرنامج تسجيلاً على المستوى الوطني للموّاد الأرشيفية المفقودة أو المسروقة وإصدار نشرات تضم تقارير عن السرقات ، وعن تعهّدات بردِّ المسروقات replevin وعن الإجراءات الجنائية ، وأخبار الإجراءات الأمنية ، مع تقديم خدمات استشارية لتطوير الإجراءات والبرامج الأمنية في المؤسسات الأرشيفية المختلفة .

سجل المواد الأرشيفية المفقودة أو المسروقة :

إن سجل جمعية الأرشيفيين الأمريكيين للمواد المفقودة والمسروقة قد أُعِد أساساً للإعلان عن المواد الأرشيفية المفقودة من مجموعاتك . ويجدَّد هذا السجل سنوياً ويرسل لمئات من المتعاملين من الأوراق المخطوطة وأمناء المخطوطات في البلاد .

خدمات الاستشارات الأمنية :

تقدم جمعيةُ الأرشيفيين الأمريكيين ، مستشارين للمؤسسّات الأرشيفية لتقديم الاستشارات في النظم الأمنية والإجراءات الأرشيفية . وعلى المؤسسات الرّاغبة في هذه الخدمة ملء نموذج (استمارة) لوصف احتياجاتها الأمنية . وتتوقع الجمعية أن تساهم المؤسسة الطالبة في تكاليف هذه الاستشارات من مواردها المالية .

جمعية الأرشيفيين الأمريكيين
تسجيل مواد أرشيفية مفقودة أو مسروقة

هذا النموذج (الاستمارة) يستخدم لتسجيل المواد الأرشيفية المفقودة أو المسروقة من مجموعتك . وإنه لمن المُهم أن تجيب عن كل سؤال في هذا النموذج بكل ما تعرف . وإذا كان لديك معلومات مفصّلة عن وثيقة أو ورقة محدّدة بالذات ، فاملأ هذا النموذج فيما يتعلق بهذه الوثيقة أو الورقة المفقودة بالذات . واستخدم نسخة جديدة لكل مادة إضافية . وإذا كانت النسخة المصوّرة (من وثيقتك المفقودة) موجودة فارفقها ــ من فضلك ــ بهذا النموذج . ويمكن استخدام هذا النموذج أيضاً لتسجيل مجموعات من المواد المفقودة تعود لمصدر واحد provenance ومتعلقة بموضوع واحد أو متعلقة بموضوع واحد دون أن يكون مصدرها واحداً . وفي كلا الحالتين فإن المعلومات المفصّلة تزيد من فرصة استرداد ما ضاع أو سُرِق .

وقد أنشيء سجل المواد المسروقة أو المفقودة في الأساس للمواد المخطوطة ، إلّا أنه يمكن إدراج المواد المطبوعة مثل الكتب النادرة إذا كانت متفرّدة ومتميزة عن النسخ الأخرى . من فضلك لا تُدْرج في هذا النموذج ــ الكتب والصور الفوتوجرافية والمصغّرات الفلمية والخرائط والأعمال الفنية إلّا إذا كُنتَ متأكّداً أنها فريدة في نوعها . وأكثر من هذا فلا تُدرجها إلّا إذا كانت فرصة استردادها قليلة . من فضلك ركّز على الوثائق والأوراق التي ضاعت أو سُرِقت منذ سنة ١٩٥٥ .

شكراً لتعاونك ، وتأمل لجنة العاملين والاستشاريين لبرنامج الأمن الأرشيفي بكل إخلاص أن تستعيد موادّك الضائعة بسرعة .

بيانات المسجّل

أ ـ اسم المسجّل ____________

ب ـ رقم التعريف بالبرنامج الأمني : ____________

(إذا لم يكن معروفاً اترك الفراغ كما هو)

جـ ـ من فضلك ، بيِّن لنا الطريقة التي ترغب منا اتباعها في استخدام المعلومات التي زوّدتنا بها . أيمكننا نشرها في أخبار الأمن الوثائقي Archived security Newsletter مع ذكر اسم المسجل ______ أم بدون الاسم ______

د ـ الوصف العام : (يشمل عناصر على شاكلة : اسم المؤلف ، اسم المتسلّم ، الموضوع ، التاريخ ، المحتويات ، جهة المنشأ (المصدر ...) .

[يمكن تقديم مزيد من المعلومات ، فهذا يعطي فرصة أكبر لاستعادة المفقودات ، فمن فضلك زوّدنا بكل المعلومات المتعلقة بالمادّة الضائعة ، ولا تستثنى معلومات

ذكرتها في جزء آخر من أجزاء هذا النموذج] .
هـ ـ الوصف المادّي لأغراض إحصائية (راجع ـ من فضلك كل القائمة للتأشير على الفئة المناسبة) .
أولاً بالنسبة للوثيقة الواحدة أو المادة الواحدة (فقط) :
ـ سجل توقيعات (أوتوجراف) ـ مجلّد
ـ بطاقة ـ مقصوص (قصاصة)
ـ محرَّر قانوني ـ موقعة بالأحرف الأولى
ـ خطاب ـ موقعة
ـ مخطوط ـ عليها طوابع
ـ مذكرّة note ـ على الآلة الطابعة
ـ غيرها (حدّد) ـ غير ذلك (حدّد)
ثانياً : بالنسبة لمجموعات ذات عناصر متصلة (فقط)
ـ عدد مفردات المجموعة .
ـ أوتوجرافات (سجلات تواقيع) .
ـ نسخ كربونية .
ـ يوميات .
ـ محرّرات قانونية .
ـ خطابات .
ـ مخطوطات .
ـ ملاحظات للتذكِرة .
ـ موقعة .
ـ على الآلة الطابعة .
ـ غير ذلك (حدّد) .
و ـ ملامح خاصة : (من فضلك اذكر هنا أي ملامح خاصّة ، قطع أو تمزيق ، بُقع أو اصفرار نتيجة التقادم foxing ، علامات مائية ، آثار تجليد سابق ، هل سبق ترميمها ... الخ . هذا يساعد على التعرّف على المادة ، واذكر لنا هل سبق أن نشرت هذه المادة نشراً كلياً أو جزئياً أو استعين بها في اقتباسات نصّية ، أو ما إذا كانت طبعة فاكسميلية قد أعدّت عنها ...) .

ز ـ التاريخ التقريبي لضياع المادة أو سرقتها: ________
ح ـ إذا كان التاريخ معروفاً ، اذكر لنا ـ من فضلك ـ ظروف السرقة . (استخدم ورقة إضافية إن ضاق المجال) .

____

____
____
____
____
____
____

(ط) هل المواد المفقودة تقدّر بثمن ؟ إذا كان الأمر كذلك فما قيمتها المالية ؟ من فضلك ثمِّن المواد الفرديّة حتى لو سُرِقت في مجموعة .

عند الانتهاء من النموذج ، أرسله للعنوان التالي :

SAA Archival Security Program
Society of American Archives
330 S Wells Street, Suite 810
Chicago, IL 60606

ملحق رقم (٢)

مشروع قانون بخصوص سَرِقات المكتبات (ودور الوثائق)

قام ألكس لادنسون Alex ladenson المستشار القانوني لجمعية الأرشيفيين (الوثائقيين) الأمريكية ـ ضمن إطار برنامج الحماية الأرشيفية للجمعية ـ بوضع مشروع قانون يعالج مشكلة السرقات في الأرشيفات (دور الوثائق) والمكتبات . وقد استفاد لادنسون من عدة حالات من سرقات المعروضات ، أودع أصحابها السجن ، وجعلها أساساً بنى عليه مشروع قانونه . وتعد المادة الثالثة من هذا القانون أكثر مواد القانون جدارة بالملاحظة ، فهذه المادة تُعْتَبرُ إخفاء مُقْتَنيات المكتبة أو الأرشيف دليلاً كافياً على نيَّة السَّرقة ، وكذلك المادة الخامسة التي تَسْتَثْني أمناء المكتبات والأرشيفيين (أمناء دور الوثائق) من توجيه الاتهام المدني أو الجنائي لهم في حالة توجيه التهمة بناء على الشك (الظن) . وفيما يلي بنود مشروع القانون :

المادة (١) : يعاني أمناء المكتبات من خسائر خطيرة في الكتب والمخطوطات والمصادر الأخرى التي لا يمكن تعويضها ، بسبب السرقات . وللحِفاظ على موادِّ البحث النادرة للأجيال القادمة ، فإن من سياسة هذه الدولةِ أن تمد أمناء المكتبات والعاملين معهم ، وممثليهم بحماية قانونية إضافية لتأمين مزيد من السلامة والحماية لمجموعاتهم .

المادة (٢) **عن جريمة سَرِقَة المكتبة :**

يعتبر الشخص مذنباً (مُداناً) في جريمة السرقة المكتبية عندما

يُخْفِي عمداً معه أو في متعلّقاته كتاباً أو غير ذلك من مواد المكتبة وهو داخل مبنى المكتبة أو أحد ملحقاته ، أو أن ينقل عمداً أو بدون تَخْوِيل رَسْمِي كتاباً أو أية مادة مكتبية أخرى من المكتبة صاحبة الشأن ـ بقصد جعلها لاستخدامه الشخصي .

المادة (٣) **الأدلّة بالقرينة presumptions** :

الشخص الذي يُخْفِي متعمداً كتاباً أو أية مادة مكتبية أخرى معه أو بين متعلّقاته ، ويضبط وهو ما زال داخل مبنى المكتبة أو أحد ملحقاته أو بالقرب من المكتبة ، سيكون هذا دليلاً كافياً لإثبات نيته في الاستحواذ على الكتاب أو المادة المكتبية لاستخدامه الشخصي ، فإذا ما وجد الكتاب أو المادة المكتبية معه أو بين متعلقاته ، كان هذا دليل إدانة لتعمده حجب هذه المواد أو إخفائها .

المادة (٤) **احتجاز المتّهم Detention** :

للمكتبة أو موظفها أو مسئولها أو وكيلها في حالة وجود سبب باعث على الاعتقاد في اقتراف شخص ما جريمة سرقة مكتبية أن تحتجز هذا الشخص في مبنى المكتبة أو أحد ملحقاته ، أو مكان قريب منه ، للغرضين التاليين :

أ ـ لإجراء تحرٍّ وبحث في ظروف معقولة ، وفي فترة زمنية مقبولة ، للتأكد مما إذا كان هذا الشخص قد نقل بطريقة غير قانونية أحد كتب المكتبة أو موادها المكتبية أو أخفاه .

ب ـ لإبلاغ مسئول الأمن peace officer باحتجاز الشخص ولإحالته إلى الحجز القضائي .

المادة (٥) **الاستثناء من تهمة الاتهام الباطل** (البلاغ الكاذب)

المكتبة أو مسؤولها أو وكيلها التي تحتجز أو تتسبب في القبض علي أي شخص وفقاً لأحكام المادة (٤) من هذا القانون ، لن يُحْجز أيٍّ منهم مدنياً أو جنائياً لمسئوليتهم القانونية عن التوقيف غير الصحيح أو السجن غير الصحيح ، أو الحجز غير القانوني ، أو توجيه الاتهام أو الاعتداء أو القذف أو المقاضاة بسوء نية من قِبَل الشخص المحجوز أو المقبوض عليه ، بحجة مسئوليته في حجز الشخص (المتهم) أو التسبّب في القبض عليه ، فالمكتبة أو الموظف أو الوكيل لديه أثناء وقت الاحتجاز الاضطراري أو القبض ، ما يجعله يعتقد أنه هو الشخص الذي ارتكب جريمة السرقة المكتبية كما هي معرّفة في المادة رقم (٢) في هذا القانون .

المادة (٦) **إلقاء القبض على المتهم من قبل مسئول الأمن peace officer دون إذن مسبق** .

أي مسئول أمن يمكنه القبض ـ دون إذن مسبق ـ على أي شخص إذا كان لديه (مسئول الأمن) سبب معقول يجعله يعتقد أنه ارتكب جريمة سرقة مكتبية كما هي موضحة في المادة رقم (٢) من هذا القانون .

المادة (٧) **الكتب والمواد المكتبية الأخرى**

عبارة « الكتب والمواد المكتبية الأخرى » كما وردت في هذا القانون تشمل أي كتب أو لوحات ، أو رسوم باليد ، أو صور فوتوغرافية ، أو عمل محفور أو منقوش ، أو عمل فني ، أو رسوم هندسية ، أو خريطة ، أو صحيفة ، أو مجلة أو نشرة على شكل كُتيب Pamphlet أو نشرة مطوية broadside أو مخطوط أو وثيقة أو خطاب أو سجلات رسمية أو مُصَغَّرات فلمية (ميكروفلم) على أي شكل كأشرطة ممغنطة أو أي نوع آخر من الأشرطة ، أو أية مواد وثائقية مكتوبة باليد أو مطبوعة ، بصرف النظر عن شكلها الخارجي أو طبيعتها وخواصها ـ تكون خاصة من المؤسسات التالية (أو معارة لها أو محتجزة عندها بأي شكل من الأشكال) .

أ ـ أية مكتبة عامة .

ب ـ أية مكتبة تابعة لأية مؤسسة أو منظمة أو جمعية تعليمية أو تاريخية أو خيرية .

جـ ـ أي مُتحف .

د ـ أي دار وثائق أو مستودع لحفظ السجلات والوثائق الرسمية .

المادة (٨) **العقوبات Penalties**

(ملحوظة : هذه المادة متروكة لِتُضمَّن في التدابير العقابية لجريمة السّرقة المكتبية التي يجب أن تحدَّد وفقاً للسياسة العامة لكل ولاية) .

المادة (٩) **السرقة المكتبية** : التفسير Construction

سَيُفسَّر هذا القانون باعتباره مكمِّلاً وملحقاً بكل القوانين الأخرى لولاية (   ) كما أن الجرائم المعرَّفة في هذه المواد ، والاستدلالات والقرائن المذكورة هنا ستكون بالإضافة إلى الجرائم السابقة الموجودة مشروطة بوقوعها تحت طائلة القانون .

المادة (١٠) **نشر نسخ من هذا القانون**

ستنشر نسخة من هذا القانون في صالات المطالعة بكل المكتبات وغيرها من المؤسسات المعنيَّة .

● ● ●

الاتجاهات الحديثة في تدريس الفهرسة
وانعكاساتها بالدول العربية

إعداد
نبيلة خليفة جمعة
قسم المكتبات والوثائق - جامعة القاهرة

تمهيد :

يجتاز تعليم المكتبات في الوقت الحالي مرحلة تتسم بالتغييرات الكبيرة ، ويمكن إرجاع العديد من هذه التغييرات إلى عاملين : الأول هو زيادة استخدام التقنية الحديثة في المكتبات ، والثاني هو محاولة التوفيق غير السهلة بين المكتبات التقليدية ومهنة المعلومات الجديدة . وقد نشأت اهتمامات جديدة في علم المكتبات ، نتيجة لتأثير تقنية المعلومات في المكتبات .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه في العقد الأخير ، حدثت تطورات غير عادية في الكمبيوتر وتقنية الاتصال ، أثرت بدورها بشكل كبير في كل أوجه المكتبات . كما أن الخدمات الفنية المشاركة خلال الشبكات الالكترونية مثل OCLC ، ونظم ضبط الإعارة الآلية ، والاسترجاع الآلي للبيانات ، أصبحت روتينية ، بل وتمثل جزءاً متكاملاً من خدمات المكتبة . كما غزت عالم المكتبات موجة تقنية جديدة تتمثل في الحاسبات المصغرة . حتى إن هناك الكثير من المكتبات في الولايات المتحدة ، وضعت بها حاسبات مصغرة تدار بالعملة ، ويمكن لعملاء المكتبة استخدامها في أغراض متنوعة . وقد أصبح مثل هذه الحاسبات في المكتبات العامة الأمريكية مألوفاً جداً لمستفيدي المكتبة ، حتى إنها سوف تعتبر من بين التجهيزات المعيارية للاستخدام العام مع باقي التجهيزات مثل الهاتف وآلة الاستنساخ التي تدار بالعملة . بل إن بعض المكتبات المدرسية بالولايات المتحدة تعير الحسابات المصغرة إلى التلاميذ للاستخدام المنزلي(١).

وقد أثرت هذه التطورات التقنية في المكتبات ، على المناهج في مدارس المكتبات بشكل أساسي في اتجاهين : يتمثل أولهما في إثراء المقررات الموجودة من قبل باستخدام الأجهزة الالكترونية ، مثل مقررات الفهرسة التي أصبحت تتضمن التعرف على شبكات المعلومات مثل OCLC والنظم المشابهة ، وكذلك عمل بعض التطبيقات لإدخال بيانات الفهرسة خلال المنافذ . أما الاتجاه الثاني فيتمثل في إنشاء عدد من المقررات الجديدة ، مثل تحليل ، وتصميم ، وتقويم النظم ، والاسترجاع المباشر للمعلومات ، وتطوير وإدارة المناهج ، وإدارة مراصد المعلومات .. الخ . وحيث إن الكثير من وظائف المكتبة أصبحت تتطلب القدرة على تصميم وتطوير وتشغيل وتقويم نظم المعلومات ، فقد قلت شعبية المقررات الاختيارية التقليدية بين الطلبة . بسبب تزايد اهتمامهم بتأهيل أنفسهم للصمود في مجال المنافسة على الوظائف . وسوف يكون من الخطأ الكبير ، أن تهمل المقررات التقليدية مثل الفهرسة والتصنيف ، وتنظيم مواد المعلومات بشكل عام ، وهي التي تعتبر العمود الفقري لخدمات المكتبة ، ومن الخطأ أيضاً تزايد الاهتمام بالمكتبة على حساب المبادىء الأساسية للتنظيم(٢).

المناهج :

ومع أن الفهرسة ما تزال حتى الآن تمثل جزءاً هاماً في مناهج مدارس المكتبات الأمريكية ، إلا أن الوقت المخصص لها في المناهج قد تناقص عما كان عليه في العقود المبكرة للتعليم المكتبي . وتتطلب مدارس المكتبات الحصول على مقرر واحد على الأقل في الفهرسة للطلبة الذين يدرسون للحصول على الماجستير . والقليل جداً من البرامج المجازة من الجمعية الأمريكية للمكتبات هو الذي لا يتطلب دراسة مقرر مخصص للفهرسة ، على الرغم من أن هذه البرامج كلها إما أن تقدم مقررات اختيارية للفهرسة ، أو تضمن الفهرسة في المقررات ذات النطاق الواسع مثل المقدمات والمداخل .

كما أن هناك بعض المدارس تقدم فرصاً لدراسة الماجستير للمفهرسين الممارسين ، آخذة في الاعتبار خبرتهم في الفهرسة . وذلك عن طريق دراسة مقرر متقدم في الفهرسة ، مع إعداد مشروع للتخصص أثناء العام الثاني من الدراسة لدرجة الماجستير(٣).

وقد أشارت دراسة حديثة قامت بها « ريانز : Rayans » إلى أن مجموعات من مديري الفهرسة ومعلميها قد أجمعوا على أهمية كل من النظرية والممارسة ، وعلى أنه ينبغي التأكيد أكثر على الممارسة في مقررات الفهرسة المبتدئة ، وعلى أن الوقت المخصص لكل من النظرية والممارسة في مناهج مدارس المكتبات الحالية غير كاف . والحقيقة أن نقص الوقت المخصص للفهرسة هو أكثرها خطورة فيما يواجه مدرسي الفهرسة في الثمانينات ، فقد أبرزت هذه الدراسة أن المساحة المخصصة للفهرسة في مناهج مدارس المكتبات قد تناقصت في مقابل ظهور مجالات أخرى ، كما استبعد التدريب العملي من برامج الدراسات العليا(٤).

وفي الدراسة التي قامت بها مجموعة العمل بشعبة الفهرسة والتصنيف ، في قسم الخدمات الفنية والمصادر بالجمعية الأمريكية

للمكتبات في عام ١٩٨٥ ، فحصت قوائم المقررات في ٦٣ برنامجاً مجازاً من الجمعية للحصول على درجة الماجستير ، من أجل التعرف على نطاق ونمط مقررات الفهرسة المتاحة ، ووجدت الدراسة أن هناك ١٣ برنامجاً من بين هذه البرامج لا تقدم فهرسة ، أو تتطلب أقل من مقرر كامل عن الفهرسة . وعلى الرغم من أنه كانت هناك تنوعات واسعة من المتطلبات الإجبارية والاختيارات ، إلا أن معظم مدارس المكتبات كانت تقدم مقررين أو ثلاثة من المقررات الطويلة تتضمن الفهرسة بين محتوياتها الفرعية ، منها مقرر أو اثنان ضمن المتطلبات الإجبارية . وقد كان الانطباع العام الذي خرجت به هذه الدراسة هو أن الفهرسة تشغل جزءاً بسيطاً نسبياً في المناهج مجتمعة ، خاصة إذا ما قورنت بما يقدم للببليوجرافيا والمراجع وغيرهما . وقد توصلت الدراسة إلى أن قلة تمثيل الفهرسة في مناهج مدارس المكتبات ، تساعد على تفسير قلة عدد الدارسين الذين يريدون أن يصبحوا مفهرسين[٥]. وفي دراسة أخرى أعدتها « ماري سوبر : Mary Soper » عن المقررات التي تقدم بشكل مخصص للدوريات والفهرسة المقدمة لها ، وجدت أن هناك ٣٧ مدرسة مكتبات لا تقدم مقررات منفصلة للدوريات ، من بينها ٤ مدارس لا تقدم فهرسة الدوريات ضمن مكونات أي مقرر آخر[٦].

الحاجة إلى مفهرسين :

ولقد تأثر مصممو برامج مدارس المكتبات في العقد الأخير بالرؤية التي كانت سائدة من أن المكتبات تحتاج إلى عدد قليل جداً من المفهرسين الممتازين ومديري الخدمات الفنية المتخصصين بدرجة عالية ، تساندهم أجهزة وبرامج الكمبيوتر المعقدة والمتزايدة . وانعكس هذا التأثير على برامج مدارس المكتبات في صورة استبعاد الفهرسة من بعض المناهج ، والتقليل منها وعدم التركيز عليها في معظم مدارس المكتبات . وقد أجرى « هورني : Horny » دراسة عن التغيرات في التوظيف بالخدمات الفنية ، بعد مرور ١٥ سنة على ميكنة المكتبات . فوجد أنه على الرغم من تخفيض عدد الموظفين ، إلا أن هذا التخفيض كان يقع بصفة أساسية في مناطق أخرى غير الفهرسة . وأن الحاجة إلى مفهرسين للاتصال المباشر لمراصد المعلومات ، قد أدت إلى إنشاء وظيفة مهنية جديدة من أجل صيانة مرصد المعلومات والضبط الاستنادي[٧]. أما « بيشوف : Bishoff » فقد توصل إلى أن الحاجة ما زالت مستمرة لمفهرسين متمرنين في المكتبات العامة ، كما لاحظ أيضاً أنه على الرغم من أن الحاجة إلى الفهرسة الأصلية (Original Cataloging) يمكن أن تكون قليلة إلا أنها ما زالت موجودة . وأن المكتبيين الذين لهم خبرة في الفهرسة مطلوبون أيضاً للقيام بالتدريب ، وإدارة عمليات الخدمات الفنية ، والمساعدة في تصميم النظم[٨].

وقد ظل الطلب شديداً على المكتبيين ذوي المهارات الفنية في الفهرسة ، خاصة في المكتبات الأكاديمية الكبيرة ومكتبات البحث الأخرى . بل إن النمو المتزايد في مخرجات النشر وقيود الميزانية الفيدرالية قد منعت مكتبة الكونجرس من القيام بمسئوليتها لفهرسة كل مواد المكتبات التي تقتنيها معظم المكتبات . فقد جلبت الميكنة إلى المهنة تعقيدات أكثر ونفقات أعلى[٩]. كما أن الحاجة إلى متابعة معايير الشكل والمحتوى في مراصد المعلومات المشتركة على النطاق القومي جعلت من المحتم حتى بالنسبة للمفهرسين لبعض الوقت أو غير الدائمين ، أن يعرفوا ما يتعلق بتلك الأمور . فالفهرسة غير المكتملة أو غير المعيارية من جانب المفهرسين غير المدربين بشكل كاف ترفع التكاليف في المرافق الببليوجرافية المشتركة ، حيث يجد المفهرسون أنفسهم في كثير من المكتبات مضطرين إلى مراجعة تسجيلات مراصد المعلومات قبل استخدامها بمكتباتهم ، مما يقلل من استفادتهم من جهود الفهرسة الأصلية التعاونية ، ومن ثم يعوق التقدم تجاه عصر « المفهرسين الممتازين : Supercatalogers » المتوقع[٩]. وعلى ذلك فإن مجتمع المكتبات ما زال كما هو ، في حاجة شديدة إلى مفهرسين مدربين تدريباً جيداً .

وقد ظهرت حاجة المكتبات الشديدة إلى المفهرسين ، في التقرير الذي أعدته مجموعة العمل لشعبة الفهرسة والتصنيف بالجمعية الأمريكية للمكتبات عام ١٩٨٥ . فقد وزع استبيان على مديري المكتبات الذين يطلبون مكتبيين لوظائف مفهرسين ، أو وظائف الإدارة المتوسطة المسئولة عن عمليات الفهرسة ، فأجابت الغالبية العظمى (٧٧٪) بأنهم يعانون من النقص الخطير في المهنيين المؤهلين لوظائف الفهرسة ، وأنه من بين الوظائف التي شغلت عام ١٩٨٥ ، ظلت (٥٦٪) من هذه الوظائف شاغرة لمدة شهور أو أكثر . وأنه نتيجة لهذا النقص في المؤهلين المطلوبين على المدى الطويل ، يكون من المحتم تنظيم دورات تدريب أثناء العمل ، أو توظيف مفهرسين نصف مؤهلين . وسوف يؤدي ذلك على المدى الطويل إلى التأثير في إنتاجية عمليات الفهرسة على النطاق القومي[١٠].

يضاف إلى ذلك أن فائدة معلومات الفهرسة والتصنيف ليست قاصرة بالتأكيد على مفهرسي المستقبل ، فكل شخص يعمل بالمكتبة يمكن أن يستفيد من الخبرات في الفهرسة والتصنيف ، فالمديرون مثلاً ينبغي أن يتعرفوا على الفهرسة والتصنيف المناسبين لمكتبتهم ، وأن تكون لديهم المعلومات التي يستطيعون أن يستندوا إليها في اتخاذ قراراتهم عن الميكنة والخدمات الأخرى بالمكتبة . ومكتبي المراجع

ومكتبي خدمة الجمهور يمكنهما القيام بعملهما بفعالية إذا كانت لديهما بعض الخلفية في الفهرسة والتصنيف ، ومعرفة كيفية ترتيب المجموعات للاستخدام . كما أن الببليوجرافيين وموظفي الإدارة ، لن يتمكنوا من أداء وظائفهم بكفاءة ، إذا كانوا يجهلون طريقة وصف المجموعات وترتيبها . وفي الواقع ينبغي لكل موظفي المكتبة أن يكون لديهم بعض الخلفية عن ترتيب المجموعات ، وكيفية تصميم البيانات عن هذه المجموعات[١١].

وهنا تبرز واحدة من أهم الصعوبات في تصميم مناهج الفهرسة ، فلن يصبح كل الطلبة مفهرسين ، ولكن ينبغي للكليات أن تعد الممارسين والمدرسين والباحثين وهم الذين سوف يكونون مسؤولين عن التعليم المستمر للمفهرسين . وقد حدد « ساي : Saye » أربع فئات من الطلبة : متخصص في الفهرسة ، ومكتبي متخصص / عام ، ومتخصص في غير الفهرسة ، ومتخصص في غير المكتبات والمعلومات[١١].

ويساهم التعليم المكتبي بدور بارز في مشكلة قلة عدد المفهرسين المؤهلين . فقد أوضح التقرير الذي أعدته شعبة الفهرسة والتصنيف بالجمعية الأمريكية للمكتبات السابق الإشارة إليه ، أن هناك نقصاً في مدرسي الفهرسة المؤهلين ، وأن استخدام محاضرين غير أكفاء ، لا يشجع الطلبة على أن يكملوا دراسة الفهرسة ولا أن يتعلموها جيداً . كما أشار أيضاً إلى أن الفهرسة التي كان يمارسها المهنيون وأنصاف المهنيين أصبحت في السنوات الحالية نشاطاً معقداً جداً ، وذلك بسبب الميكنة والمعيارية وأنواع الأوعية الجديدة . وأنه في الوقت الذي تزداد حاجة المفهرس إلى المعرفة ، نجد أن مدارس المكتبات خفضت مقررات الفهرسة الإجبارية والاختيارية ، وأصبحت تتناول تعليمات الفهرسة بشكل عام ، وقد نتج عن ذلك اتساع الفجوة بين مايعرفه المكتبيون الجدد وبين ما ينبغي أن يعرفوه . وقد وضع التقرير قائمة طويلة من التوصيات ، يهمنا منها مايلي :

١ ـ ينبغي على مدارس المكتبات أن تعيد تقويم مناهجها ، لمعرفة ما إذا كان ما تقدمه في الفهرسة كافياً من ناحية العدد والعمق ، أو أنه يتعين عليها تلبية الاحتياجات الحالية .

٢ ـ ينبغي إعداد دراسة رسمية عن التركيز النسبي على قطاعات المكتبات المتنوعة في المناهج ، وذلك كخطوة أولى لتحديد ومعالجة عدم التوازن الواضح في تمثيل الفهرسة .

٣ ـ ينبغي على مدارس المكتبات أن تدرس الأسلوب الذي تتناول به تدريس الفهرسة ، مع مراعاة طبيعتها الخاصة ومستقبلها[١٢].

مقررات الفهرسة :

أصبحت مدارس المكتبات تستخدم أساليب متعددة في تدريس الفهرسة . فبالإضافة إلى المحاضرات التقليدية ، والمناقشات ، والقراءات ، والتكليفات المعملية ، نجح إلى حد كبير استخدام الكمبيوتر في تدريس الفهرسة عن طريق تمثيل البيانات به ، والاستخدام المباشر لنظم الاتصال المباشر On-Line . حتى إن مرصد معلومات OCLC يقدم وقتاً للاتصال المباشر المساند لمدارس المكتبات التي تستخدم النظام لتدريس الفهرسة والبحث في مراصد المعلومات[١٣]. وقد تأكدت فعالية التعليمات المبرمجة في التدريس لكل من معلومات الحقائق ، ومهارات حل المشكلات المتعلقة بالفهرسة[١٤]. ويبدو أن هذه الأساليب الجديدة المساعدة بالكمبيوتر تناسب مجالات الفهرسة العملية أكثر منها في النظرية . ولذلك ينصح باستخدامها بصفة خاصة لمساعدة الدارسين الراغبين في زيادة خبرتهم ومهاراتهم .

وتستخدم كثير من مدارس المكتبات قواعد الفهرسة ، وخطط التصنيف ، وقوائم رؤوس الموضوعات ككتب دراسية ، إلى جانب استخدام شكل « فما : MARC » للتعرف على طريقة بناء التسجيلة الآلية ، وعلى شكل المحتوى . كما تظل المشكلات الجارية في تعليم الفهرسة هي نفسها التي كانت موجودة في العقود الماضية ، وهي تغطية الأشكال الجديدة من أوعية المعلومات التي تتركز بشكل أساسي في فهرسة المواد غير المطبوعة . وأحدث ما يفهرس من تلك المواد في الثمانينيات هي برامج الكمبيوتر . وينعكس هذا التغيير المستمر على الكتب الدراسية ، حيث ينبغي مراجعتها وتعديلها بصفة مستمرة[١٥].

وقد كثرت الشكوى في الكتابات من أن مقررات الفهرسة التي يتلقاها الطلبة لا تقدم سوى القليل من المعلومات العملية والمفيدة . وأن التدريب غير كاف لإعداد المفهرس الجيد . كما دارت مناقشات كثيرة حول الدور المتغير للوظائف في المكتبات التقليدية ، بما فيها وظيفة المفهرس ، في ضوء تقنيات الميكنة الحديثة . كما أثيرت تعليقات حول ضرورة مراجعة النظريات عن الفهرسة والتصنيف . ويبقى هنا السؤال قائماً : كيف يمكن لمدرس الفهرسة أن يغطي كل النظريات ، ووجهات النظر ، والاختلافات في الفلسفات ، في مقرر من ثلاث ساعات ولمدة ١٥ أسبوعاً ؟ . إن المقرر المسحي التمهيدي يتطلب معلومات كثيرة قدر المستطاع ، وهذا يعني تغطية شاملة لكل قطاعات الفهرسة والتصنيف ، دون تقديم دراسة في العمق .

وينبغي لمقرر الفهرسة أن يغطي بالنسبة للوصف كل أنماط الأوعية المختلفة من كتب ودوريات ومواد خرائطية ، وتنوعات من الوسائط الأخرى غير المطبوعة ، والحقيقيات ، والنماذج . الخ .

كما ينبغي أن يكون الوصف طبقاً لأحداث القواعد متمثلة في الطبعة الثانية من القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة (قاف ٢ : AACR2) التي صدرت عام ١٩٧٨ م ثم صدرت مراجعة لها عام ١٩٨٨ . فهي على الرغم من كثرة التفاصيل وعلامات الترقيم التي تظهر في البطاقة ، إلا أنها جعلت الممارسة أسهل في وصف المواد ، مع بعض الاستثناءات طبعاً . كما جعلت من السهل التعرف على عناصر التسجيلة في أي لغة ، دون ضرورة معرفة تلك اللغة .

وهناك طرق متعددة لتقديم بيانات موضوعية لإتاحة مجموعات المكتبة ، ولكن ينبغي على المفهرس أن يختار من بينها ما يلبي احتياجات المستفيدين . ولا توجد أدوات تمكن المفهرسين من تلبية كل الاحتياجات لكل الناس الذين يستخدمون المجموعات المتاحة بأي مكان . وعلى سبيل المثال ، تستخدم الفهرسة الموضوعية لتحديد المحتوى الموضوعي لوعاء في المجموعة . ولكن هل يمكن أن نلبي احتياجات باحث للدكتوراه واحتياجات طالب بالمصطلح نفسه ؟ . هل يمكن أن تستخدم الأدوات نفسها لتقديم معلومات مناسبة عن المجموعات في المكتبات العامة ، والمتخصصة ، والمدرسية ، والأكاديمية بالدرجة نفسها . ولذا ظهرت المكانز لتلبية الاحتياجات الخاصة ، إلى جانب قوائم رؤوس الموضوعات والمكانز وكيفية بنائها واستخدامها . كما ينبغي أيضاً أن يغطي اختيار الطرق المناسبة لتلبية احتياجات عملاء المكتبة .

ومن الضروري أن يفهم الطالب بناء واستخدام التصنيف في المكتبة ، وأن يتعرف على قيمة الخطط المتنوعة وتطبيقاتها على أنماط مخصصة من المكتبات ، ما دام أن هناك بعض الخطط قد صممت للمجموعات الصغيرة والعامة ، والبعض الآخر للمجموعات الواسعة أو الموضوعات المخصصة . كما ينبغي أيضاً أن يفهم الطلبة منطق تحديد أرقام التصنيف وتصميم ترتيب الرفوف .

ومن الضروري أن يتعرف الطالب على حدود الكمبيوتر وإمكانياته ، وعلى مراصد المعلومات الببليوجرافية مثل OCLC . ويتعرف كذلك على التطبيق على برامج الفهرسة الأخرى المماثلة والمتاحة في السوق . كما ينبغي أن يتعرف الدارسون على الجوانب الإيجابية والسلبية للبرامج المتاحة ، حتى يكونوا أكثر قدرة على اتخاذ القرار بعد تخرجهم[١٦]. ومن الضروري أيضاً أن يتعرف الطالب على بناء التسجيلة الآلية ، وشكل المحتوى طبقاً لشكل (فما : MARC) المستخدم على أوسع نطاق في اختزان التسجيلات الببليوجرافية الذي أعدته مكتبة الكونجرس ، والتي تتولى مراجعته وتطويره بصفة مستمرة ، حتى يتمشى مع كافة التطورات في مجالات الفهرسة .

تدريس الفهرسة بالدول العربية

بعد أن تعرفنا في القسم السابق من الدراسة على بعض ما يتعلق بتدريس الفهرسة في الدول المتقدمة في هذا المجال ، وعلى أهم المشكلات التي تواجه المكتبات ومراكز المعلومات في تلك المجتمعات ، وعلى الاتجاهات الحديثة في تدريس الفهرسة كوسيلة للتغلب على هذه المشكلات ؛ نحاول في هذا القسم من الدراسة التعرف على وضع الفهرسة في المكتبات ومراكز المعلومات بالدول العربية ، ومدى مساهمة مدارس المكتبات في تلبية الاحتياجات المحلية ، وذلك من خلال التعرف على تدريس الفهرسة في قسمين للمكتبات في دولتين عربيتين وهما مصر (قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة) ، والسعودية (قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة) .

وحيث إن حال مجتمع المكتبات يكاد يتشابه في معظم الدول العربية ، سواء من حيث الفهرسة والفهارس ، أو من حيث المكتبيون الممارسون أنفسهم والمفهرسون منهم بصفة خاصة . وحيث إن نظامي الدراسة في القسمين يمثلان الاتجاهين السائدين في معظم مدارس المكتبات بالدول العربية ، وهما نظام السنوات الدراسية ذات المواد الإجبارية ، ونظام الساعات المعتمدة الذي تتنوع فيه المواد بين إجبارية واختيارية ؛ لذلك يمكن القول بأن النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة من واقع هاتين الحالتين ، يمكن أن تصدق إلى حد كبير على تدريس الفهرسة في الدول العربية بشكل عام .

الحاجة إلى مفهرسين :

لقد رأينا في القسم السابق من الدراسة ، كيف أن المكتبات ومراكز المعلومات في الدول المتقدمة تشتد حاجتها إلى مفهرسين مؤهلين ومدربين ، وسواء لممارسة عمليات الفهرسة أو لإدارة الفهارس . كما أنها تحتاج أيضاً لأن يكون لدى المكتبيين الممارسين غير المفهرسين ولدى المديرين أيضاً معرفة كافية بالفهرسة من أجل التعرف على البيانات ونظام تنظيم المجموعات ، ومن أجل تلبية احتياجات المستفيدين بسرعة وفعالية ، بل والمشاركة في اختيار أنسب النظم لتنظيم المجموعات ، وذلك على الرغم من الانتشار الواسع لاستخدام التقنيات الحديثة وميكنة الفهارس ، والجهود التعاونية في مجال الفهرسة ، وشبكات المعلومات المشتركة ، وأيضاً خدمات المعلومات التجارية . أما نحن في الدول العربية فإن الحال عندنا يختلف كثيراً إذ لا تزال أكثر الجهود في طور الأحلام والتمنيات ، والقليل منها تتحسس خطواتها في مرحلة البدايات ، فكيف تكون حاجتنا نحن إلى المفهرسين ؟

تعتمد المكتبات ومراكز المعلومات في الدول الغربية إلى حد بعيد

على الفهرسة المنقولة ، سواء عن طريق مراصد وشبكات المعلومات الببليوجرافية التي تقوم على الجهود التعاونية بين المكتبيات ، أو على خدمات المعلومات التجارية المتمثلة في الأشرطة الممغنطة أو الأقراص المقروءة آلياً ، أو حتى البطاقات الورقية المطبوعة أو البطاقات على المصغرات . بل إنها في الحالات التي تضطر فيها إلى إعداد « فهرسة أصلية : original cataloging » ، فإنها تلقى المساعدة القيمة في بيانات الفهرسة أثناء النشر (فان) المطبوعة على ظهر صفحة العنوان بالكتاب ، وهو الذي يمثل القطاع الأساسي لمقتنيات المكتبات . وفي مقابل ذلك نجد أن مكتباتنا العربية تعتمد بصفة أساسية ، مع استثناءات قليلة ، على جهود مفهرسيها في إعداد بطاقات فهرسة أصلية لمقتنياتها . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى عوامل متعددة هي :

أولاً : لا توجد في الدول العربية حتى الآن مراصد أو شبكات معلومات مشتركة على نطاق واسع مثل OCLC ، يتاح للمكتبة الاشتراك فيها والاستفادة من الجهود التعاونية من خلالها . كما لا توجد أيضاً خدمات معلومات مهنية أو تجارية تتيح الحصول على التسجيلات الببليوجرافية ، سواء على وسائط تقرأ آلياً ، أو على مصغرات مثل « الفهرس القومي الموحد : National Union Catalog (NUC) » أو حتى على بطاقات فهارس ورقية مثل التي تتيحها مكتبة الكونجرس أو الناشرون التجاريون .

ثانياً : لا تستطيع معظم مكتباتنا الاعتماد على خدمات المعلومات المتاحة في الدول الغربية إلا بصورة محدودة جداً ، ويرجع ذلك إلى أن تغطية هذه الخدمات لمقتنيات المكتبات العربية محدودة للغاية ، إما بسبب قلة اقتناء المكتبات المشاركة لتلك المواد ، أو بسبب عدم تركيز خدمات المعلومات التجارية عليها لقلة طلبها ، حتى المقتنيات التي تشملها هذه الخدمات ، كثيراً ما تصل إلينا بياناتها متأخرة أو غير منتظمة ، بسبب إعطائها أولوية ثانوية في الفهرسة .

ثالثاً : ما زال استخدام الكمبيوتر في مكتباتنا العربية حتى الآن محدوداً للغاية ، وحتى المكتبات التي بدأت ميكنة فهارسها ، ما زالت في معظمها تتعثر في مشكلات الاختزان والاسترجاع للبيانات الببليوجرافية باللغة العربية .

رابعاً : قصور الميزانيات في كثير من المكتبات عن تحمل نفقات خدمات المعلومات التجارية ، خاصة وأن الفهرسة الأصلية تكلفتها معقولة عندنا بسبب ضعف المفهرسين بالقياس إلى ما يقابلها في الدول الغربية . فإذا أخذنا في الاعتبار قلة عدد البطاقات التي سوف تحصل عليها المكتبة من مثل هذه الخدمات بسبب البند (ثانياً) ، تكون تكلفة البطاقة الواحدة أعلى كثيراً من مثيلتها في مكتباتهم .

خامساً : لا يوجد في أية دولة عربية حتى الآن برنامج رسمي للفهرسة أثناء النشر (فان) ، يساعد المكتبات على الاستفادة من جهود الفهرسة التي تعدها المكتبة القومية ، والتي تطبع بياناتها على ظهر صفحة العنوان بالكتاب . على أن اعتماد المفهرسين خاصة المبتدئين منهم على هذه البيانات في إعداد بطاقات الفهرس ، يساعد على إقرار المعايير بين المكتبات ، ويرفع من مستوى الفهرسة بها ، ويفتح المجال لإنشاء برامج فهرسة تعاونية بين المكتبات التي تستخدم المعايير نفسها .

وهكذا يتضح لنا أن مكتباتنا تحتاج أكثر من غيرها لمفهرسين مؤهلين ومدربين ، وعلى مستوى جيد من الخبرة والمعرفة بأحدث تقنيات وأساليب تنظيم المجموعات . وكذلك كيفية الإفادة من التقنيات الحديثة في الاختزان والاسترجاع ، استعداداً لعوامل التطور والتغيير التي لابد أن تنتشر تدريجياً في المكتبات بالدول العربية . وهنا تبرز مسئولية أقسام المكتبات بجامعات الدول العربية ، لتأهيل المفهرسين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لممارسة الفهرسة وإدارة الفهارس بالمكتبات ومراكز المعلومات العربية .

المناهج :

يتبع قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة نظام السنوات الدراسية ومدتها أربع سنوات ، للحصول على ليسانس المكتبات . وتكون الدراسة في السنة الأولى بدون تشعيب للمكتبات والوثائق ، ثم يبدأ التشعيب في السنة الثانية ، حيث تبدأ دراسة المواد التخصصية في كل من الشعبتين . وخلال السنوات الثلاث الباقية بعد التشعيب ، يخصص لدراسة كل من الفهرسة الوصفية والتصنيف والفهرسة الموضوعية مقرران دراسيان في عامين متواليين ، يخصص مقرر العام الأول للمستوى التمهيدي ، ومقرر العام الثاني للمستوى المتقدم . تبدأ دراسة كل من الفهرسة الوصفية والتصنيف في السنة الثانية ، أما الفهرسة الموضوعية فتبدأ في السنة الثالثة ، ويشغل كل مقرر من هذه المقررات ساعتين أسبوعياً للمحاضرات ، إلى جانب الوقت المخصص للتدريبات العملية التي تكون بواقع ساعتين للفهرسة الموضوعية ومقرر التصنيف الأول ، وساعة لمقرري الفهرسة الوصفية . هذا مع العلم أن فترة الدراسة الفعلية تكون في حدود ٢٥ أسبوعاً في العام بعد احتساب فترة العطلات .

كما يقدم القسم برنامجاً للدبلوم ، يلتحق به ذوو التخصصات الأخرى غير المكتبات ، ومدة الدراسة به سنتان ، يتاح للدارس بعد الحصول عليه إمكانية الحصول على الماجستير ثم الدكتوراه بشروط معينة . ويتلقى طالب الدبلوم ٣ مقررات للفهرسة ، ومدة الدراسة في كل واحد منها ساعتان أسبوعياً . يخصص أحدها للفهرسة

الوصفية ، والثاني للتصنيف ، والأخير للفهرسة الموضوعية . وتخصص الساعتان للمحاضرات النظرية دون تخصيص أي وقت للتدريب العملي .

أما برنامج الماجستير فيتطلب المرور بالسنة التمهيدية للماجستير ، ويدرس الطالب فيها خمس مقررات ليس بينها أي مقرر عن الفهرسة أو الفهارس . وبعد اجتياز الطالب لهذه السنة ، يستطيع أن يعد رسالة للماجستير ثم أخرى للدكتوراه . وفي حالة التحاق الطالب الحاصل على الدبلوم في المكتبات ببرنامج الماجستير والدكتوراه ، يكون عليه أن يجتاز السنة التمهيدية للماجستير ، شأنه شأن زميله الحاصل على ليسانس المكتبات ، على أن يتوافر بكل منهما شروط الالتحاق بهذا البرنامج .

أما الدراسة في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز ، فهي بنظام الساعات المعتمدة والفصلين الدراسيين ، مع بعض المقررات الإجبارية والأخرى الاختيارية . ويتطلب الحصول على بكالوريوس المكتبات والمعلومات استكمال ١٣٤ ساعة ، يكون من نصيب مقررات التخصص منها ٣٨ ساعة إجبارية و ٤٠ ساعة اختيارية . وتحظى الفهرسة بثلاثة مقررات إجبارية ، مدة كل منها ٣ ساعات أسبوعياً لمدة فصل دراسي واحد ، ومدة الدارسة الفعلية في هذا الفصل الدراسي حوالي ١١ أسبوعاً . وقد وضع المقرر الأول تحت اسم « مدخل إلى الفهرسة والتصنيف » ، والثاني « الفهرسة (وصفية وموضوعية) » ، والثالث « التصنيف » . وعلى الرغم من أن لائحة المناهج بالقسم تخص ٣ ساعات لكل مقرر ، إلا أنها تعود وتفصل هذه الساعات الثلاث إلى (٢ نظري + ٢ عملي) وذلك بالنسبة للمقررين الأخيرين .

أما برنامج الماجستير فيتاح الالتحاق به لأصحاب التخصص في الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس المكتبات) ، وكذلك لأصحاب التخصصات الأخرى . وحيث إن الخلفية التخصصية تكون مختلفة لهاتين الفئتين ، فإن المنهج يختلف أيضاً لكل منهما في جانب واحد فقط ، حيث يتطلب من المتخصصين اختيار ١٠ ساعات معتمدة لمواد مساعدة ، ويتطلب من غير المتخصص الحصول على ٢٠ ساعة معتمدة إجبارية لدراسات مكتبية مبتدئة. ثم يتفق المنهج بعد ذلك لكل من الفئتين في اختيار ٢٠ ساعة لدراسات مكتبية متقدمة . وبعد ذلك يكون على الطالب إعداد رسالة صغيرة تحسب له بمعدل ٦ ساعات . ومن الطبيعي أن تتمثل مقررات الفهرسة في كل من الدراسات المكتبية المبتدئة لغير المتخصصين وهي إجبارية ، وأيضاً في الدراسات المكتبية المتقدمة لكل من الفئتين وهي اختيارية . وتحظى الفهرسة في المجموعة الأولى بمقررين مدة كل منها ٣ ساعات لفصل دراسي واحد ، الأول بعنوان « الفهرسة الوصفية » ، والثاني بعنوان « التصنيف والفهرسة الموضوعية » . أما في المجموعة الثانية فتوجد ٥ مقررات تختص بالفهرسة ، مدة كل منها ٣ ساعات أيضاً ، وهي بعنوان « الفهرسة المتقدمة ، رؤوس الموضوعات ، نظرية التصنيف ، تصنيف متقدم ، حلقة بحث في الفهرسة والفهارس » .

وإذا تفحصنا المقررات الخاصة بالفهرسة والفهارس في مناهج كل من القسمين ، أمكن لنا الخروج بمؤشرات عامة للنواحي السلبية والنواحي الإيجابية في كل منهما ، وسوف تقدم هذه المؤشرات دليلاً يسترشد به من يقوم بتطوير أو تخطيط مناهج لتخصص المكتبات والمعلومات في أي دولة عربية ، فيما يختص بمقررات الفهرسة ، وفي ضوء احتياجاتنا المحلية ومراكز المعلومات . ويمكن إيجاز هذه المؤشرات فيما يلي :

أولاً : تتميز المناهج في المرحلة الجامعية الأولى بجامعة القاهرة بكبر المساحة المخصصة لمقررات الفهرسة . ففي التطوير الأخير لمناهج القسم زاد عدد الساعات التي يشغلها كل من التصنيف والفهرسة الموضوعية ، فأصبح هناك مقرر مستقل عن نظريات التصنيف ، ومقرر آخر للتحليل الموضوعي المتقدم . والحقيقة أن هذه الزيادة كانت مطلوبة فعلاً بالنسبة للتحليل الموضوعي المتقدم خاصة بعد التطور في استخدام المكانز والتقنيات الحديثة في التحليل والتكشيف . لكن وضع مادة لنظريات التصنيف غير مناسب للطالب في هذه المرحلة ، وأقترح أن يتم ترحيل هذه المادة لمرحلة الدراسات العليا التي أتوقع أن يدرس فيها من يتخصص في التصنيف وإدارة الفهارس . كما يؤخذ على هذا المنهج قلة الوقت المخصص للتدريب العملي في الفهرسة الوصفية ، وهي ساعة واحدة لا تكفي على الإطلاق للتدريب على تطبيق كفاءة القواعد لكل أنواع الأوعية ، ولذلك أقترح أن تكون ساعتين أسبوعياً .

ثانياً : تشغل مقررات الفهرسة في مرحلة الدبلوم ٦ ساعات أسبوعياً طوال عام دراسي كامل ، وهي مساحة مناسبة بالقياس إلى المقررات الأخرى ، وإن كان عدم وجود التدريب العملي في هذه المقررات يعتبر معيباً إلى حد كبير ، وذلك لأن الطلبة الذين يلتحقون بهذا البرنامج ، هم في الغالبية العظمى ممارسون بالفعل في مكتبات أو ينوون العمل بالمكتبات . وهم في الوقت نفسه لم يسبق لهم دراسة هذه التخصصات في المرحلة الجامعية الأولى . لذلك فهم يدرسون لاكتساب المهارات التي تساعدهم في أداء عملهم بكفاية وفعالية ، ولن يتأتى لهم اكتساب هذه المهارات إلا بالتدريب المكثف . وقد كانت المناهج تشتمل فعلاً على التدريب العملي بهذه

المقررات الثلاثة ، إلا أن قرارات تنظيم الدراسات العليا بالكلية قد ألغت التدريب العملي من كل التخصصات . والحقيقة أن طبيعة الدارسين في هذا الدبلوم ، وطبيعة التخصص ، والهدف من الحصول عليه ، تدعو إلى اعتباره حالة خاصة ، واستثنائه من هذا القرار .

ثالثاً : لا يتضمن برنامج السنة التمهيدية للماجستير أية مقررات تتعلق بالفهرسة والفهارس ، وذلك على الرغم من أن الفهرسة بعملياتها الثلاث ، تمثل العمود الفقري لتخصص المكتبات والمعلومات . ومن الطبيعي أن نفتح مجالاً بين طلبة الماجستير لمن يريد أن يتخصص في الفهرسة والفهارس . وإذا كنا في مرحلة الليسانس نتوقع أن يخرج من بين هؤلاء الطلبة ، المفهرسون أو الممارسون بالمكتبات ، فإن المعرفة والمهارة التي يحصلون عليها من خلال مقررات الفهرسة والتصنيف والتحليل الموضوعي ، كافية للوفاء بهذا الغرض ، على أن يكون التخصص في الفهرسة في مرحلة الماجستير ، وأقترح أن تجد الفهرسة والفهارس لنفسها مكاناً بين المقررات الخمسة في السنة التمهيدية للماجستير ، ولو كمادة اختيارية بدلاً من مادة أخرى لراغبي التخصص .

رابعاً : أما برنامج بكالوريوس المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز ، فتنكمش فيه المساحة المخصصة لدراسة الفهرسة إلى حد كبير . فالمقررات الثلاثة ذات الساعات الثلاث لكل منها لمدة فصل دراسي واحد ليست كافية على الإطلاق لتخريج المفهرسين ، ولكنها تكفي فقط للمكتبيين الممارسين بالمواقع الأخرى بالمكتبات ومراكز المعلومات . كما تتميز هذه المقررات بالخلط الكبير في تسمياتها ، حيث جمعت في الأول بين الفهرسة والتصنيف . فإذا كان المقصود بكلمة الفهرسة هنا المعنى الواسع الذي يشمل كل العمليات الثلاث ، فلماذا إذن أردفت كلمة التصنيف بعد الفهرسة ؟ وإذا كان المقصود هو الفهرسة الوصفية فما هو مبرر جمعها مع التصنيف ، مع اختلاف طبيعة العمليتين ؟ وفي المقرر الثاني جمعت التسمية بين الفهرسة الوصفية والموضوعية في مقرر واحد ولفصل دراسي واحد . وبصرف النظر عن اختلاف طبيعة العمليتين هنا أيضاً ، فإن تخصيص هذه المساحة الضيقة لهما معاً تجعل من الطبيعي أن تكون المعالجة سطحية تعمد إلى العموميات دون الدخول في التفاصيل التي تلزم المفهرسين . ويمكن أن أقترح هنا أن يختار القسم أحد أسلوبين ، فإما أن يخصص لكل من التخصصات الثلاثة واحد من هذه المقررات دون الحاجة إلى المدخل ، خاصة وأن هناك مادة بعنوان « مقدمة في علم المكتبات » ، وأخرى بعنوان « مقدمة في علم المعلومات » . أو أن تضاف مادة جديدة للفهرسة الموضوعية مع حذف كلمة تصنيف من المقرر الأول ، وحذف كلمة الفهرسة الموضوعية من المقرر الثاني . وهذا الأخير هو الحل الأفضل في رأيي لأنه يزيد من عدد الساعات المخصصة للفهرسة . وقد كان من المنطقي أن تجمع الفهرسة الموضوعية مع التصنيف في مقرر واحد على أساس أنهما يتعاملان مع الجانب الموضوعي للوعاء ، لكن أن يتم الجمع بهذا الأسلوب فلا يوجد له ما يبرره .

خامساً : يتميز برنامج الماجستير هنا بميزات متعددة ، سواء من جانب المساحة المخصصة لدراسة الفهرسة ، أو من جانب المنطقية في تقسيم المقررات . وبالنسبة للدراسات المكتبية المبتدئة تم وضع مقررين خصصت لكل منهما ٣ ساعات لمدة فصل دراسي واحد . وهي مساحة معقولة بالنسبة لطالب الدراسات العليا الذي يتميز تفكيره بالنضج الكافي ، كما أن تقسيم التخصصات الثلاثة على مقررين قد اتسم أيضاً بالمنطقية ، إذ جعل الفهرسة الوصفية وحدها ، وجمع بين الفهرسة الموضوعية والتصنيف ، وهو أمر طبيعي لتناولهما جانباً واحداً وهو موضوع الوعاء . وجعل هذه المواد إجبارية يضمن تكوين الخلفية التخصصية لغير أصحاب التخصص .

سادساً : بالنسبة للدراسات المكتبية المتقدمة وهي كلها اختيارية ، تم تخصيص ٥ مقررات للفهرسة والفهارس ، يشغل كل منها ٣ ساعات لمدة فصل دراسي واحد . والحقيقة أن وجود هذه التنوعات من المقررات تعطي الفرصة كاملة لمن يريد التخصص في هذا القطاع . كما أن تخصيص مقرر لكل من العمليات الثلاث ، يسمح بالدراسة المتقدمة ، ومن ثم التخصص في أي منها . كما أن تخصيص مقرر شامل للفهرسة والفهارس جملة يسمح بتناول القضايا والأمور المتعلقة بالإدارة والتخطيط والتنسيق مع باقي القطاعات . ولكن هل يقتضي التصنيف وحده وضع مقررين أحدهما للتصنيف المتقدم والآخر لنظريات التصنيف ؟ أقترح هنا أن يكتفى بالتصنيف المتقدم الذي سوف يشمل بطبيعة الحال نظريات التصنيف .

مقررات الفهرسة :

تساعد المساحة الكبيرة نسبياً التي تشغلها الفهرسة في مناهج قسم المكتبات بجامعة القاهرة على تغطية الوحدات التي ينبغي تدريسها . وبالنسبة للفهرسة الوصفية يغطي المستوى الأول وظائف الفهارس وتاريخ القواعد مع التركيز على القواعد الدولية والقواعد الأنجلو أمريكية ، ثم إعداد بطاقات وصف لمعظم أنواع الأوعية ولكن بالمستوى الأول ، وهو الذي يتناسب مع الدارسين المبتدئين والمفهرسين بالمكتبات الصغيرة ، مع تناول الرؤوس أو نقط الإتاحة بأسلوب مبسط دون الدخول في التعقيدات . ثم يتم في المستوى

الثاني تغطية إعداد بطاقات لكل أنواع الأوعية بالمستوى الكامل . كما يغطي أيضاً نقط الإتاحة بالتفاصيل الأكثر اكتمالاً . ويعتمد هذا الأسلوب على تعرف الطالب على الأساسيات فقط في المرحلة الأولى حتى يألف شكل البطاقة ، خاصة وأنها تتشابه كثيراً في أنواع الأوعية المختلفة . ثم تأتي المرحلة الثانية وتستثمر المعرفة والألفة التي استقرت في المرحلة الأولى ، وتبنى عليها التفاصيل المطلوبة بعد الاطمئنان إلى الأساس ، فلا يجد الطلبة صعوبة في استيعاب التفاصيل .

أما في التصنيف فيخصص المستوى الأول للتعرف على التصنيف وأهميته بالمكتبات ، والطرق المختلفة في تصنيف المجموعات . ثم التعرف على أشهر الخطط من حيث بناؤها وكيفية استخدامها ، ثم يتدرب الطلبة على تطبيقها على الأوعية المختلفة ، مع التعرف على الخطط العامة والخطط المتخصصة . ثم يأتي المستوى الثاني ويتناول النظريات المختلفة التي تبنى عليها خطط التصنيف ، والفلسفة التي تحكم كلاً منها ، وذلك حتى يسهل على الطالب بعد التخرج اختيار الخطة التي تناسب تنظيم المكتبة التي يعمل بها ، أو تطبيق الخطة التي تسير عليها مكتبته .

وفي التحليل الموضوعي يدرس الطالب في المستوى الأول أهمية الفهرسة الموضوعية واستخدامها في المكتبات ، ثم التعرف على طريقة بناء قوائم رؤوس الموضوعات ومكوناتها وكيفية استخدامها مع التعرض بالدراسة لرؤوس الموضوعات العربية ، وتدريب الطالب على تطبيق عدد من قوائم رؤوس الموضوعات العربية والأجنبية ذات الاستخدام الواسع على نطاق العالم ، كما يتعرف أيضاً على القوائم العامة والمتخصصة ، ثم يتلقى الطالب في المستوى الثاني التحليل الموضوعي للأوعية الدقيقة ، والتعرف على المكانز وطريقة إعدادها واستخدامها ، وأيضاً التكشيف والطرق المختلفة له ، خاصة تلك التي تستخدم التقنيات الحديثة في الاختزان والاسترجاع وفي الإعداد أيضاً .

أما في دراسة الدبلوم فلا يساعد ضيق الوقت المخصص لهذه المقررات على إنجاز كل ذلك وبالتؤدة نفسها ، ولكن النضج الكافي للدارسين ، والخبرة السابقة لمن يعمل في المجال ، تساعد على سرعة الاستيعاب والفهم ، فتقلل – من ثم – من مشكلة ضيق الوقت .

أما في جامعة الملك عبد العزيز فينص توصيف مقرر « المدخل إلى الفهرسة والتصنيف » على ما يلي : « تهدف هذه المادة إلى إعطاء الطالب صورة شاملة لمبادىء الفهرسة والتصنيف من الناحيتين النظرية والعملية ، ويشتمل في جزئه الخاص بالفهرسة على الموضوعات المتعلقة بالفهارس المكتبية الحديثة ، وأنواع المداخل والبطاقة الموحدة واستنساخ البطاقات ، ووصف البطاقات . أما الجزء الخاص بالتصنيف فيشتمل على الموضوعات الخاصة بترتيب الكتب ، وأنواع التصنيف ، وعناصر التصنيف الجيد ، ودرجات التصنيف ، والتصنيف العشري لديوي » .

أما مقرر « الفهرسة (وصفية وموضوعية) » فينص التوصيف على أنه « التعريف بأسس وتقنيات الوصف الببليوجرافي لأهم المواد المكتبية بدءاً بشرح تقنيات الفهرسة الحديثة مع تركيز على التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي ، ثم دراسة وتطبيق القواعد العامة للوصف التي تنطبق على أي نوع من أنواع المواد والقواعد الخاصة بوصف الكتب ، دراسة الفهرس البطاقي ، فهرس الرف ، قواعد الصف والترتيب ، فهارس النشرات ، تنظيم وصيانة المواد من أجل الاستخدام . وأخيراً دراسة وتطبيق قواعد اختيار المداخل وأشكالها للمؤلفات العربية والأجنبية » .

كما ينص توصيف مقرر « التصنيف » على أنه « دراسة الخلفية التاريخية والفلسفية لنظم التصنيف المكتبي ، ثم دراسة نظرية التصنيف والمدخل الموضوعي للمعلومات والترتيب الهجائي والنسقي للموضوعات ، ثم دراسة مفصلة للتصنيف العشري لملفيل ديوي من الناحيتين النظرية والعملية . ويشمل المنهج على تاريخ التصنيف العشري ، والتقسيمات الموحدة ، والتصنيف بالشكل ، وتصنيف اللغات والتقسيمات اللغوية ، وتصنيف الآداب والأشكال الأدبية ، والتصنيف بالمكان والتقسيمات الجغرافية والتقسيمات الزمنية ، بالإضافة إلى التدريب على التصنيف في الموضوعات المختلفة . وأخيراً دراسة مقارنة وتقويم النظم المختلفة وعلى الأخص مقارنة التصنيف العشري مع تصنيف مكتبة الكونجرس » .

لا أريد هنا أن أتعرض للخلط الواضح في المسميات ، ولكني سوف أناقش بعض النقاط الجوهرية التي تدخل في نطاق هذا البحث . وأول ما يلفت النظر أن الفهرسة الموضوعية قد أهملت تماماً في محتويات توصيف المقررات الثلاثة . وعلى الرغم من أن عنوان المقرر الثاني يشتمل على الفهرسة الموضوعية ، إلا أن فحص توصيف هذا المقرر أوضح أنه لم يرد به على الإطلاق أية إشارة لذلك . حقيقة إن الجمع بين الفهرسة الوصفية والموضوعية في مقرر واحد ، مع إفراد مقرر آخر للتصنيف ليس له أي سند موضوعي ، لكن ما هو مبرر وضع تسمية للمقرر لا تنطبق على محتوى توصيفه . وثاني الأمور الجديرة بالذكر أن الطبيعة الشمولية للمقرر الأول كمدخل إلى الفهرسة كلها بعملياتها الثلاث ، لا تدع مجالاً لتخصيص جزء غير قليل من المقرر للتصنيف وحده . هذا مع العلم أن التصنيف قد حظي وحده بمقرر مستقل . وثالث ما ينبغي

التعرض له هو أن تكرار معالجة أنواع الفهارس وتنظيمها في المقررين الأول والثاني ليس له أي مبرر ، خاصة مع الحاجة الشديدة للوقت المخصص بالمقرر الثاني لدراسة وتطبيق قواعد الوصف الببليوجرافي على أكبر عدد ممكن من أوعية المعلومات بدلاً من الاقتصار على القواعد العامة وقواعد وصف الكتب فقط . نقطة أخيرة أود الإشارة إليها وهي التفاصيل الكثيرة جداً عن أنواع التقسيمات ، في التصنيف ، على الرغم من أن تدريس المقرر يحتم التعرض لها وكان يمكن إجمالها في عبارة واحدة ، ومع هذا أهمل توصيف المقرر الإشارة إلى نظم التصنيف الوجهية أو التحليلية التركيبية في مقابل الخطط الحصرية . حيث إن كلاً من النظامين يعكس مدرسة فكرية ينبغي الإشارة إليها .

أما بالنسبة لبرنامج الماجستير ، فمن الطبيعي أن تتشكل المقررات المبتدئة لغير المتخصصين من المعلومات الأساسية التي يستطيع بعدها استيعاب ما يقدم إليه في المقررات المتقدمة ، فيتعرف الطالب في مقرر الفهرسة الوصفية على المبادىء الأساسية للفهرسة والفهارس ، ثم يتعرف على أشهر التقانين على نطاق العالم ، ثم يطبق القواعد على كل أنواع الأوعية في مستوى مبسط ، سواء لبيانات الوصف أو نقط الإتاحة . مع ضرورة التأكيد على أهمية التدريب العملي للتطبيق على أكبر عدد ممكن من أنواع أوعية المعلومات ، خاصة تلك التي تتمثل في مقتنيات معظم المكتبات . أما مقرر التصنيف والفهرسة الموضوعية فينبغي أن يتناول التعرف على أهمية المدخل الموضوعي للوعاء ، والفرق بين التصنيف والفهرسة الموضوعية في كيفية تناول الموضوعات والتعبير عنها ، ثم كيفية بناء واستخدام خطط التصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات ، مع التدريب العملي على تطبيق تصنيف ديوي العشري وأشهر قوائم رؤوس الموضوعات العربية والأجنبية .

ومن الطبيعي أن تتشكل المقررات المتقدمة في الفهرسة الوصفية والتصنيف ورؤوس الموضوعات بناء على الأسس التي وضعت في المقررات المبتدئة سواء للمتخصصين أو غير المتخصصين . وحيث إن المقررات المبتدئة لا تستطيع أن تؤهل الطلبة للعمل كمفهرسين ممتازين ، بل تؤهلهم فقط كمكتبيين ممارسين في أي موقع بالمكتبة ، تبقى المقررات المتقدمة لتأهيل الطلبة كي يصبحوا مفهرسين متخصصين يمكنهم العمل بالفهرسة وتدريب المفهرسين الجدد وقيادتهم والإشراف عليهم . أما مادة حلقة بحث في الفهرسة والفهارس ، فينبغي أن تركز على إعداد المعيدين والمدرسين الذين سيتحملون مسئولية تدريس الفهرسة في الجامعات ، وكذلك مديرو أقسام الفهارس أو المديرون بالوظائف الإدارية الوسطى حيث تكون المسئولية عن الفهارس بين مسئولياتهم ، وكذلك مديرو المكتبات ومراكز المعلومات ، وهم الذين يكونون مسئولين عن رسم السياسة العامة لفهارس المكتبة واتخاذ القرارات فيما يختص بالنظم المستخدمة في إعدادها وتنظيم المجموعات ، والاشتراك في المشروعات التعاونية وشبكات المعلومات ، واتخاذ قرار ميكنة الفهارس واختيار أنسب الأساليب والنظم للاختزان الآلي ، والحقيقة أن هذا المقرر الأخير هو الذي يحتاجه برنامج الماجستير في جامعة القاهرة ، والذي سبق أن اقترحت أن يجد مكانه بين مواد السنة التمهيدية للماجستير .

تبقى نقطة أخيرة أود الإشارة إليها ، وهي عدم اشتمال مقررات الفهرسة في كل من الجامعتين على شكل الاختزان الآلي ومحتوى التسجيلة الببليوجرافية ، فلا يستطيع أحد أن ينكر ضرورة إعداد الطالب للفهرسة التقليدية والفهرسة الآلية على حد سواء.ولذلك أرى أنه من الضروري أن يدرس الطالب في أحد المستويات شكل « فما : MARC » الذي أعدته وطورته مكتبة الكونجرس الذي أخذت عنه كل الدول الأخرى الشكل الخاص بها ، فأصبح لدينا فما لمكتبة الكونجرس LCMARC ، وفما العالمي UNMARC ، وفما البريطاني UKMARC ، وفما الكندي CAMARCوغيرها . حتى إن الببليوجرافية القومية البريطانية قد أعدت لها أيضاً BNBMARC ، وقد أصبح هذا الشكل من المكونات الأساسية لمحتوى مقررات الفهرسة في الدول الغربية[١٧]، وذلك حتى يستطيع الطالب التعرف على شكل ومحتوى التسجيلة الآلية ، والتدريب على إعداد البيانات الببليوجرافية في شكل مقنن من أجل الاختزان الآلي . ومن الطبيعي أن يرتبط ذلك باستخدام الكمبيوتر في التدريب ، وتوفير الأجهزة وبعض البرامج للمعالجة الببليوجرافية .

تعقيب عام :

على الرغم من الاختلاف الواضح بين المناهج في كل من الجامعتين ، إلا أن انعكاس التطورات الحديثة واضح جداً في النظامين ، فالدعوة إلى تقليل عدد الساعات المخصصة لمقررات الفهرسة ، وتقديم مقرر أو أكثر في برنامج الماجستير ، قد وجدت صدى واسعاً في مناهج جامعة الملك عبد العزيز .

والاتجاه الآخر الذي يعدد مساوىء تقليل الساعات المخصصة للفهرسة ويدعو إلى زيادتها ، بعد أن ثبت عجز هذا الاتجاه لتأهيل المفهرسين المتخصصين ، قد وجد أيضاً صدى واسعاً في مناهج جامعة القاهرة ، ولكن ليس المهم أن نتبع هذا الرأي أو ذاك ، لكن المهم هو اتباع الأسلوب الذي يلبي احتياجاتنا المحلية بالمكتبات ومراكز المعلومات . وتوفير المفهرسين المؤهلين والمدربين جيداً لإعداد الفهرسة الأصلية والمشاركة في أنشطة الميكنة أيضاً ، وهي

التي بدأت في الانتشار المحدود بمكتبات الدول العربية ، لكن عدم كفاية المناهج في جامعة الملك عبد العزيز لإعداد المفهرسين المؤهلين والمدربين في المرحلة الأولى ، تجعلنا ننادي بإضافة عدد من المقررات الاختيارية للفهرسة بعملياتها الثلاث ، يختارها من يريد أن يصبح مفهرساً . وعدم كفاية المناهج في جامعة القاهرة لإعداد المفهرسين الممتازين ومديري أقسام الفهارس ومدرسي الفهرسة بالجامعات ، تجعلنا ننادي بتخصيص مقرر في السنة التمهيدية للماجستير للوفاء بهذا الغرض .

المراجع

(*) تستخدم كلمة « فهرسة : Cataloging » وحدها دون ربطها بمصطلح آخر ، في أدب الموضوع بمدلولين ، أحدهما ضيق والآخر واسع . ويعني المدلول الضيق « الفهرسة الوصفية » وحدها دون غيرها من العمليات الفنية . مثال ذلك استخدامها في « القواعد الأنجلو امريكية للفهرسة : Anglo-American Cataloging Rules » . أما المدلول الواسع فيعني « العمليات الفنية » كلها ، أي الفهرسة الوصفية ، والفهرسة الموضوعية ، والتصنيف . مثال ذلك استخدامها في « الفهرسة أثناء النشر : Cataloging In Publication » . وقد قصدت هنا في هذا البحث استخدام كلمة الفهرسة بالمدلول الواسع .

1. Subramanyam, K. "Current conserns in american library education".- International Library Review.- Vol. 15, no. 3 (July 1983).- p. 299.
2. Ibid. p. 300.
3. Sellberg, Roxanne. "The teaching of cataloging in U.S. Library Schools. Library Resources & Technical Services. - Vol. 32, no. 1 (Jan. 1988).- p. 35.
4. Rayans, Cynthia C. "Cataloging administrators" Views on cataloging education". - Library Resources & Technical Services. - Vol. 24, no 4 (Fall 1980).- p. 346.
5. Sellberg, Roxanne. Ibid. p. 37.
6. Kovacs. Beattice. "An educational challenge: teaching cataloging and classification".- Library Resources & Technical Services.- Vol. 33, no. 4 (Oct. 1989).- p. 374.
8. Bishoff, Lizbeth j. "Who says we don't need catalogers? - American Libraries.- Vol. 18, no. 8 (Sept. 1987).- p. 695.
9. Jensen, Patricia E. "Problems in cataloging: can the library schools help?".- Catholic Library World.- no. 56 (May/June 1985).- p. 438.
10. Sellberg, Roxamne. Ibid. p. 37.
11. Hill, Janet Swan. "The year's work in descriptive cataloging and---". - Library Resources & Technical Services.- Vol. 33, no. 3 (July 1988). p. 212.
12. Sellberg, Roxanne. Ibid. p. 38.
13. Downing, Mildred H. "Teaching in On-Line cataloging in an academic setting". - Journal of Education for Librarianship. - no. 21 (Spring 1981). p. 334.
14. Rayns, Cynthia C. Ibid. p. 348.
15. Sellberg, Roxanne. Ibid. p. 35.
16. Kovacs, Beatrice. Ibid. p. 376 - 378.
17. Sellberg, Roxanne. Ibid. p. 34.

تقنية المعلومات

والعوامل المؤثرة في نقلها للدول النامية

محمد أمين مرغلاني

أستاذ مساعد في قسم المكتبات والمعلومات
جامعة الملك عبد العزيز - جدة

مقدمة :

واجهت العديد من المؤسسات بعض الصعوبات والمشكلات عندما قررت البدء في تطبيق تقنية المعلومات التي كان لها نصيب كبير من الاهتمام أثناء المؤتمرات والندوات الدولية . وحيث إن معظم هذه المشكلات التي تم اكتشافها أو التعرف عليها كانت من خلال دراسة الكثير من الحالات الموجودة في الدول النامية ، فإن هذه المقالة تحاول تحديد العوامل الاجتماعية أو الصعوبات التي تقف عائقاً أمام تلك الدول في نقل تقنية المعلومات ، ومن ثم الوصول إلى بعض الاقتراحات التي قد تساعد في التغلب على هذه العوائق والإفادة من تقنية المعلومات .

وقد لقيت تقنية المعلومات المحسبة استحساناً وتفضيلاً لما تتيحه من مساندة الأنشطة داخل المؤسسات والهيئات . أما الأسباب التي أدت إلى ذلك فهي : «تلبية رغبة المستفيد بسهولة ، فاعلية وملاءمة التكلفة ، الاندماج أو التكامل في الأداء ، البرامج الجاهزة البسيطة والسريعة ، تسهيل الإجراءات العملية والحصول على إجابات سريعة»[1].

هذا وقد وضع كاتب المقالة افتراضاً مفاده أن التقنية الغربية المتقدمة التي استخدمت في الدول المتقدمة بالإمكان نقلها إلى الدول النامية بكل سهولة وفعالية . وفي الحقيقة أصبح هذا الافتراض عبارة عن التزام من قبل الخبراء بالمشاركة الفعالة في مجال نقل التقنية .

وفي بداية السبعينات ظهرت الرغبة الأكيدة لدى الدول النامية في نقل التقنية المتقدمة بصورة كبيرة وبطريقة مباشرة ، مما أدى إلى ظهور العديد من التساؤلات . وبعد ذلك أصبح واضحاً وجلياً أن نقل وتقديم التقنية المتقدمة في التطور قد يؤدي إلى وجود الكثير من المشكلات بدلاً من تقديم الحلول لها . إذ لا يخفى أن العديد من الدول النامية تعاني من مشكلة الديون وإيجاد العملات الأجنبية للتمكن من الشراء والاستفادة من الأجهزة الحديثة البالغة التطور ، بالإضافة إلى استمرارية المحافظة عليها عن طريق صيانتها[2].

ونلاحظ في الوقت الحاضر أن مستوى التطور والتقدم الذي وصلت إليه العديد من الدول النامية غير مرض .. ومع أن الإنتاج الإجمالي لبعض الدول النامية ودخل الفرد قد بدأ في الازدياد بشكل ملموس ، إلا أننا نلاحظ أيضاً أن الفجوة بين الموجود وغير الموجود قد بدأت تتسع في هذه المجتمعات ، وأن الأفراد في هذه المجتمعات تزداد احتياجاتهم للكماليات الحديثة والبحث عن حياة سهلة ، وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى انعدام هوية الفرد وتآكل الثقافة في هذه المجتمعات النامية ، ذلك أن هذه المجتمعات تجد نفسها بعيدة عن التقدم وعن الأمم الغنية ، فتحاول في كثير من الأحيان التقليد والاتباع ، ومن ثم تتحول إلى مجتمعات تأخذ وتستقبل فقط . ومن ناحية ثانية فقد أدرك الخبراء الاختصاصيون في مجال نقل وتطبيق التقنية أهمية تحليل الأحوال أو العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في التغير التقني . فحين يناقش سفنلسون موضوع استراتيجية نقل التقنية نجده يقول إنه «لإنشاء تقنية حديثة في الدول النامية لا بد من الاهتمام بالأمور التالية :

أ ـ اتجاهات الفرد والنظم الاجتماعية .

ب ـ المعرفة ومهارات الفرد .

جـ ـ التطبيق الطبيعي للتقنية»[3].

تعريف :

ومصطلح تقنية المعلومات يعني تطبيق التقنية في معالجة المعلومات من حيث (الإنتاج ، التخزين ، المعالجة ، الاسترجاع ، ثم البث) . ذلك أن المعلومات بضاعة ذات قيمة في الدول الغربية ، وفي منتصف الخمسينات والستينات الميلادية ظهر مصطلح تفجر المعلومات للدلالة على الزيادة السريعة في مجال إنتاج المعلومات العلمية ، والمعلومات الطبية التي بدأت في الظهور . واليوم نتحدث عن ثورة المعلومات وما تستتبعه من تطورات في معالجة هذه الزيادة أو الكم الهائل من المعلومات . وقد ظهر مفهوم ثورة المعلومات في منتصف السبعينات ١٩٧٠ م نتيجة للتطورات الحديثة ، وقد شملت هذه التطورات مجالات عديدة منها تقنية الحاسبات والاتصالات التي بدأت تستعمل بصورة متزايدة في مساعدة أنشطة معالجة المعلومات . وبالاضافة إلى ذلك فإن جميع قطاعات المجتمع قد تأثرت بهذه التطورات والتغيرات الجديدة في مجال معالجة وتوزيع المعلومات ، وقد تمت هذه التغيرات بسرعة شديدة[4].

وقد توصل محمد الطيب[5] إلى تعريف إجرائي لمصطلح نقل التقنية حيث يقول : إن «تقنية المعلومات عبارة عن انتشار هادف وذو معنى

وتعديل للتصميمات القابلة للتطوير ، وذلك من المصدر إلى الغرض المقصود منه» . ولذلك من الواجب علينا أن نهتم بموضوع دراسة سلوك واحتياجات المستفيدين أثناء مرحلة نقل وتطبيق تقنية المعلومات ، وليس الاهتمام فقط بتحويل الأفكار ، ولكن أيضاً معرفة تأثير هذه الأفكار على المستفيدين ، ومن ثم يجب أن نطرح مجموعة من الأسئلة مثل : «هل كان رد الفعل لديهم إيجابياً» ؟

«ما هي البدائل الأخرى للتعامل مع هذا الموضوع» ؟

وإذاً فعملية نقل التقنية والمعلومات تركز على نظام التبني لفكرة محدودة أو مفهوم أو تقنية بحيث تكون ملائمة للأهداف الرئيسية لتلك العملية . ويوضح شاربي[٦] ذلك قائلاً : إن «نقل التقنية عبارة عن معالجة فعلية هدفها الرئيسي مشاهدة تلك التقنية ، وقد تم نقلها بطريقة مقبولة لأداء الوظائف اليومية أو حل المشكلات اليومية» .

العوامل المؤثرة في نقل تقنية المعلومات :

وقد احتوى مشروع سياسة التقنية والعلوم (STPI) على مجموعة من الاقتراحات التي تؤثر على عمليات الإنتاج ، والانتشار ، والنقل ، والاستفادة من المعرفة التقنية ، ومع إجراء بعض التعديلات للمشروع نستطيع التوصل لمجموعة من العوامل والمؤثرات التي تؤثر في نقل تقنية المعلومات للدول النامية[٧].

وهذه العوامل هي :

العوامل العامة المؤثرة	الأوضاع في الدول النامية
١ ــ الاقتصاد	المجتمع العمالي المكثف ضآلة الدخل . عدم المقدرة على تحمل النفقات . تكاليف المنافسة الدولية .
٢ ــ القوى البشرية	انعدام الأفراد المتدربين . النظرة غير الواقعية لمهنة المعلومات . انعدام التعليم المستمر . قلة الخبرة في مجال العمل الجماعي .
٣ ــ العلاقات البيئية	مصادر محدودة . البعد الجغرافي .
٤ ــ الدراسات الاجتماعية والثقافية والإحصائية للسكان .	النسبة الكبيرة من العمالة غير المدربة . الصعوبات اللغوية . الخوف من التقنية الحديثة . التوقعات غير الملائمة للتقنية . احتياجات وطلب العلماء والفنيين للمعلومات .
٥ ــ الأوضاع السياسية	الوضع غير المستمر للحكومات . الحاجة لنظام مستقر للأمن . وجود أولويات للتغيرات بشكل مستمر . المركزية لمتخذي القرارات . انعدام التأثير والتفكير العلمي في أعلى مستويات الحكومة .
٦ ــ البنية الأساسية للمعلومات	تدني مستوى الخدمات الهاتفية . عدم كفاية خدمة البريد . تشديد نظم الرسوم الجمركية . عدم القدرة على الاشتراك في نظم شبكات الاتصالات الحديثة . انعدام المعايير الخاصة بالمكتبات والمعلومات . غياب تدفق المعلومات غير المباشرة بصورة كافية .

ويجب أن نشير هنا إلى أن التقسيمات المذكورة آنفاً ليست دقيقة تماماً ، وإنما هناك الكثير من التكرار الموجود بين الأوضاع والعوامل المؤثرة ، فيمكن القول مثلاً ــ بأن المستوى الأدنى للمعلومات التي لها صلة بالأوضاع التي تم ذكرها آنفاً والمدرجة ضمن عامل القوى البشرية على سبيل المثال ، يمكن إدراجها ضمن العوامل الثقافية والاجتماعية .

وفي الدول النامية لا توجد فرص متكافئة في الوصول إلى مصادر المعلومات والاستفادة منها ، فلا تزال عملية الوصول إلى المعلومات غير متاحة بدرجة متساوية لجميع شرائح المجتمع ، كما تتفاوت القدرة والفاعلية في استخدام المعلومات بشكل واضح بين الأفراد ، وشرائح المجتمع ، وبين هذه الدول .

وحيث إن استخدام تقنية المعلومات يعتمد اعتماداً كلياً على الطرق الملائمة في الوصول إلى المعلومات ، ونظراً لانعدام المساواة في الوصول إلى المعلومات واستمراريته في الدول النامية ، فمن الطبيعي ألا تقوم عملية نقل التقنية بدور رئيسي في حل المشكلات . لأن الحاجة إلى المعلومات تعتبر أمراً حيوياً ورئيسياً لكل فرد ، وكل فئة وكل أمة ، إذا توافرت فيها المساواة في الوصول إلى المعلومات ، بل إن تحقيق المساواة في الوصول إلى المعلومات لا يضمن الإفادة المتساوية لكل فرد ، ولا يخفى أن هناك انعداماً في الإحاطة أو الدراية بالعلاقة بين نظم إدارة المنظمات ونظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي في معظم الدول النامية .

ولتطوير نظام ملائم وفعال لأنشطة المعلومات في الدول النامية يجب التعرف على حالات وأوضاع محددة تؤخذ بعين الاعتبار أثناء مراحل

التصميم والنقل . ويجب أن تتميز التقنيات على وجه الخصوص بالأمور التالية :

أ ـ استعمال مصادر وعناصر متوافرة في مرحلة الإنتاج .

ب ـ استخدام سياسات المعلومات الموجودة .

جـ ـ الاهتمام بتطبيقات المخرجات .

د ـ الحرص على التقاليد والممارسات والاتجاهات المحلية .

هـ ـ أن تكون التقنية مفيدة وذات جدوى للدول المستفيدة .

و ـ الاهتمام بمعرفة احتياجات المستفيدين واتجاهاتهم وخصائصهم على مختلف مستوياتهم[٨].

وهكذا يتضح لنا أنه من الصعب جداً أن يتم نقل التقنية إلى الدول النامية كما هي دون تغيير وتعديل للتقنية المراد نقلها .

الأساليب والمناهج :

تحتاج الدول النامية احتياجاً ملحاً إلى تقنية المعلومات ، وبشكل خاص تلك الدول التي تريد زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة للفرد بشكل عام . ولاشك أن عملية النقل في المجالات التقنية والعملية موجودة بطريقة أو بأخرى ، وهناك مجموعة من الوسائل الأساسية تستطيع الدول النامية أن تستخدمها في حدود إمكاناتها وهي :

ابتعاث الطلاب للدراسات العليا ، وحضور المؤتمرات الدولية ، والتعرف على التطبيقات الناجحة للتقنية ، والاطلاع على الإنتاج الفكري ، والحصول عليه .

وقد أثبتت هذه الوسائل نجاحها في الماضي ، ولكن يجب أن تستمر في المستقبل عن طريق الاستمرارية والتشجيع .

وتتطلب عملية تلقي التقنية المنقولة إلى وجود نظام ملائم يستخدم كمرشد أو موجه عن طريق البدء في الاستفادة من بعض الأنظمة الموجودة . وهناك بعض الأساليب أو المناهج التي يمكن الاعتماد عليها في حالة تلقي التقنية وهي :

١ ـ النمو المحلي لتقنية المعلومات : فيمكن بكل سهولة تعديل هذا الأسلوب بناء على المصادر الموجودة في الدول النامية واحتياجاتها ، ونجاح هذه الطريقة يتطلب تأييداً ودعماً من الدول ، وذلك لارتباط هذا الأسلوب بالأمور المالية ، والتشريعية (القانونية) ، والسياسات المطلوبة . وإن إحدى نتائج استخدام هذا الأسلوب هو تطوير وحدات البحوث .

٢ ـ تصميم النماذج : فيمكن استخدام أسلوب تصميم النماذج لعملية نقل تقنية المعلومات عن طريق الاستفادة من الطرق المنهجية الجديدة والأدوات الفنية والوسائل العلمية أثناء مرحلة التصميم .

٣ ـ السياسة الوطنية : ذلك أن تطوير السياسات التي تتعلق بتقنية المعلومات على المستوى الوطني سوف يؤدي إلى إيجاد اللوائح والنظم (التشريعات) لجميع الأنشطة المعلوماتية ، مثل إنشاء مركز وطني للمعلومات ، وإنشاء وتطوير هيئة وطنية للبحوث تهتم بتعديل التقنية المراد نقلها حسب احتياجات الدولة[٩].

الخاتمة :

أصبحت التقنية في وقتنا الحاضر عنصراً مؤثراً في كل مجتمع . ويعتبر التحول إلى مجتمع صناعي عن طريق نقل التقنية من أهم الاحتياجات الضروية للدول النامية بعد الأهداف الاقتصادية .

ولقرون عديدة ، كان الإنسان يعتمد اعتماداً كاملاً على مصادر الطبيعة التي كانت تلبي معظم احتياجاته . ولما كان مستوى الإنتاج يحدد مستوى الاستهلاك ، فقد أدت عملية تطبيق التقنية من أجل التطوير والتنمية إلى تغيير الأوضاع في تلك الدول النامية .

وكانت إحدى نتائج هذا التغيير هي توسيع قاعدة المجتمع ، إذ إن التطورات التي حصلت في مجالي الاتصال والنقل ساعدت بصورة رئيسية في التفاعل الاجتماعي الذي أدى بطبيعة الحال إلى وجود المنافسة ، بالإضافة إلى التعاون بين عناصر المجتمع . وهذه العوامل أدت إلى التخصص من أجل الدقة وتحديد الوظائف والاستقلالية في عملية التطور ، أما الصفة الثانية لهذا التغيير فتتعلق بتعديل المقاييس في أنماط منظور وملائمة ، ذلك أن الاستفادة من التقنية تجعل بالإمكان الحصول على كميات كبيرة من الطاقة بتكاليف قليلة ، بالإضافة إلى أنها تعمل على التحكم في الإنتاج وسرعة الاتصال .

ولكن المجتمع الذي ينتقل من الوضع اللاصناعي إلى وضع صناعي ، ثم يصل إلى مجتمع صناعي متقدم ، قد يصبح توافر الموارد لديه مثل الأرض ، والأيدي العاملة ، والموارد المالية من المصادر غير الرئيسية في القوة الاقتصادية لتلك الدولة . على أننا نجد أن المصدر الذي يمكن إدخاله أثناء مرحلة تكوين المجتمع الصناعي هو المعرفة الإنسانية ، ثم المعلومات التي تم تنظيمها عن طريق البرامج للتحكم في أداء الإنسان والأجهزة . وهكذا يتضح جلياً أن الفئة التي تعتمد على المصدر المذكور آنفاً لديها العنصر الأساسي للقوة الاقتصادية .

وتقوم الدول النامية بنقل التقنية لمجتمعاتها من أجل تحسين وضع الأفراد في تلك المجتمعات . ولضمان النجاح في هذه العملية يجب أن تكون التقنية ملائمة ومناسبة للمتطلبات الخاصة لتلك الدول . ويبين لنا التاريخ أن الهدوء السياسي والاستقرار القانوني لمجتمع ما يؤدي إلى تطور في مجال التقنية ، ومن ثم يعتبر الاستقرار من أهم المتطلبات الأولية لعملية تطوير التقنية وتنظيمها[١٠].

لذلك ، نستطيع القول بأن هناك خطورة كبيرة في اختيار التقنية غير الملائمة لنقلها لدولة نامية ، وخاصة إذا كان ذلك المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة مناسبة من التطور .

مؤلفات ابن سيده

مصطفى الحدري
جامعة البعث - كلية الآداب
حمص - سورية

يعدُّ ابنُ سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ أكبر علماء اللغة العربية في الأندلس ، وهو ندّ أبي العلاء المعريّ في المشرق ؛ فكما أن أبا العلاء أديب متفلسف ذو معرفة واسعة باللغة العربية وعلومها كان ابن سيده مبرزاً في هذه المجالات كافة . وأنا في هذه المقالة أحاول أن أرصد المعلومات المتعلقة بمؤلفاته التي يتصف بعضها بالإبداعية ؛ كأرجوزته ورسائله الأدبية ، والتي يتصف بعضها بالعلمية ـ أو قل : جلّها ـ وهي كتب تجمع اللغة ، وكتب أخرى تشرح أو تقرب كتباً لغوية وأدبية ، بالإضافة إلى كتب علمية خالصة ، جالت في مجال العروض والقوافي والمنطق . وبعض هذه المؤلفات لم يعرف ما الاسم الذي أطلقه عليها ابن سيده ، وإنما وصفت بعبارات كالعنوانات تدل على مضمون الكتاب ، وهناك كتب نسبت إليه خطأً .

١ ـ **أرجوزته** : لم يضع ابن سيده لهذه الأرجوزة اسماً خاصاً ، وإنما نشرها حبيب الزيات في مجلة المشرق سنة ١٩٣٦ م تحت عنوان «أرجوزة غميس للإمام ابن سيده صاحب المخصص في اللغة»[١]. ويبدو أن وصفها بكلمة «غميس» شيء محدث . والغميس في اللغة : هو الشيء الذي لم يظهر للناس ، ولم يعرف بعد[٢]. وهي مثنوية من الوجز مرتبة على السياق المغربي لحروف المعجم .

وموضوعها الأصلي لغوي ، إذ تخيل ابن سيده أنّ ركباً من المشرق قد قادتهم النجعة إلى المغرب ، فسئلوا عن أسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم وأخوالهم وبلدانهم ومراكبهم ومعادن قسيّهم وسهامهم ومقتنصاتهم وما يأكلون منها ، وما يهدون إلى أحبتهم ، واسم حبيب كل منهم ، والبيت الذي يقال للمحبوبة عند الإهداء ، وما كانت تنشده هي في الجواب ، كل ذلك بألفاظ مبدوءة بحرف معيّن[٣]. وهي من قبيل الأراجيز العلمية التي ينبثّ فيها الكثير من الفوائد والحكم والمواعظ . ولا تخلو هذه الأرجوزة من الأمور الشخصية ، فقد غض فيها من منافسيه ، وهجا خصومه ، وذكر مراحل دراسته ومشايخه الذين منهم أبو العلاء صاعدٌ الموصليّ ، وقد قال ابن سيده فيه :

ثُمّتَ فاوهتُ أبا العلاءِ في كتبِ الصفاتِ والأسماءِ
روّاني الغريبَ والإصلاحا حتى أنارَ فجرُها ولاحا
ثُمّتَ رقّاني إلى الألفاظِ روايةً فعدتُ في الحفاظِ
وقد قرأتُ كتبَ المجازِ عليه من قرموطةِ الشيرازي

ومن الجدير بالذكر أن ابن خير قد روى هذه الأرجوزة[٥] وعارضها عبد الرحيم الشبونتي الخطيب بجامع مرسية[٦]، وكذلك فعل علي بن محمد البلنسي المتوفى سنة ٦٢٢ هـ[٧].

٢ ـ **الأنيق في شرح الحماسة** : وهي حماسة أبي تمام المعروفة ، وقد سَخِرَ من هذا الكتاب رجلٌ من عدوٌ ابن سيده ، هو أبو الأصبع الحميري عبد العزيز بن محمد بن أرقم المتوفى سنة ٤٨٥ هـ ، وذلك عندما ذكر أن فيه خرافات مضحكات[٨]. وقد سمّاه بعضهم : الأنيق ، وسمَّاه بعضهم الآخر : شرح الحماسة . ونص بعضهم على أن اسمه : الأنيق في شرح الحماسة . ويبدو أنه كبير ، فقد ذكر ياقوت أنه عشرة أسفار[٩]، وذكر ابن كثير أنه في ست مجلدات[١٠].

وقد أسمع أبو الفتوح الجرجاني غيرَ واحد من أهل الأندلس كتابَ الحماسة الذي يرويه العباسُ بن الفرج الرياشي[١١] المتوفى سنة ٢٥٧ هـ . وكان أبو الفتوح في حاشية مجاهد العامري الذي عاش ابن سيده في كنفه أيضاً[١٢]، فلا يبعد أن تكون الحماسة التي شرحها ابن سيده هي الحماسة الرياشية . ولايبعد أن يكون قد أفاد في شرحها من تفسير شعر الحماسة لابن جني كما أفاد منه في المخصص[١٤] ومن الجدير بالذكر أن أبا سليمان ولد الإمام الظاهري ابن حزم قد روى هذا الكتاب عن ابن سيده[١٥].

٣ ـ **الإيضاح والإفصاح في شرح كتاب سيبويه ، أو في شرح كلام سيبويه**[١٦]: ويبدو أنه لم يتمّه ، فلذلك دعاه ابن أرقم : شرح صدر من كتاب سيبويه[١٧]. وقد ذكر أحد الدارسين أن عنده مخطوطتين من هذا الكتاب تحملان هذا العنوان : (شرح صدر كتاب سيبويه) . ويبدو أن معرفة المغاربة بهذا الكتاب أكبر من معرفة المشارقة ، وذلك لأنهم ورثة حضارة الأندلس العربية ، ولأن كثيراً منهم قد هربوا من الأندلس إلى المغرب بدينهم . وأرجح أن يكون أبو الفتح التونسي ـ المعروف في كتب المشارقة المتأخرين بالمالكي ـ قد عناه بقوله مُوَرِّياً :

رحال الهموم هنا تُطْرَحُ وصدرُ الكتاب هنا يُشْرَحُ[١٩]

٤ ـ **تأليف كبير مبسوط في المنطق** : ولا تظنّ ـ أيها القارىء ـ أن هذه العبارة عنوان الكتاب ، وإنما هي **وصف له** ، وقد أخذتها من قول صاعد الأندلسي عنه : «عُني بعلوم المنطق عناية طويلة ، وألف

تأليفاً كبيراً مبسوطاً ، ذهب فيه إلى مذهب متي بن يونس»[٢٠]

ومما يؤكد شهادة صاعدٍ تباهي ابن سيده في الأرجوزة والمحكم والمخصص بمعرفته لعلم المنطق[٢١] وقد سخر ابن أرقم بهذه المعرفة في قوله[٢٢]: «لم تَشُدُ إلى المخرقة بفرفريوس[٢٣]، ولا الغطرسة بأرسطاطاليس[٢٤]، والفرقعة بقافات أرثماطيقا[٢٥] وأنولوطيقا[٢٦]، والصغير بسينات قاطاغورياس وباري أرمينياس[٢٨]» والذي يظهر من كلام ابن سيده نفسه أنه مطلع على كلام أبي النصر الفارابي[٢٩] وهو مثله في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة ، وقد ردد في مقدمات بعض كتبه صدى نظرية الفيض التي آمن بها الفارابي[٣٢]. حتى إن تصوُّره للغة هو تصور الفارابي[٣٣].

ومتي بن يونس صديق للفارابي ، وما ندري أيهما أستاذ الآخر ، ويبدو أن الفارابي هو صاحب الفكر ، ومتي صاحب الترجمة[٣٤]. وما أعرف أن لمتي مذهباً في المنطق خاصاً وإنما ترجم أربعة من كتب أرسطو عن السريانية[٣٥]، وتلك الكتب منقولة قبلُ من اليونانية إلى السريانية ، فعمله ترجمة عن الترجمة . ومع ذلك فقد كان العلماء في بغداد وغيرها من أمصار المسلمين بالمشرق يعتمدون ترجمتَه[٣٦]، فلعل ابن سيده قد اعتمدها في المغرب ، فقيل : قد ذهب إلى مذهب متي ابن يونس !

٥ ــ **تقريب الغريب المصنف** : والغريب المصنف أحد معجمات المعاني ، ألفه أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ وهو أجل كتبه[٣٤]. وقد حاول من أهل الأندلس خصيبٌ الكلبيُّ الموزوري أن يؤلف على غراره[٣٤] منذ وقت مبكر وكان أبو عمر الطلمنكي ـ وهو أستاذ لابن سيده ـ يجوب ربوع الأندلس ليسمع الطلاب كتباً نفيسة يرويها ، منها هذا الكتاب ، وقد ذكر هذا الطلمنكي أن ابن سيده قد قرأ عليه هذا الكتاب من حفظه فما أخلَّ بحرف مع أنه أعمى ابن أعمى[٣٧].

وكتاب ابن سيده تقريب لهذا الكتاب ، وما أدري ماذا يريد بكلمة التقريب على وجه الدقة أهو الاختصار أم الفهرسة والترتيب الجديد ! وقد أفاد منه أبو جعفر اللَّبْلي المتوفى سنة ٦٩١ هـ في شرح له على كتاب الفصيح لثعلب دعاه : تحفة المجد الصريح .

٦ ــ **رسائل ابن سيده** : ما كنت أعلم أن لابن سيده رسائل أدبية ، ولكني وجدت في كتاب الذخيرة لابن بسام شيئاً من ذلك لَدُنْ حديثه عن مخاصمة ابن أرقم له . وذكر لي رضوان الداية أنه طلب تصوير رسائل ابن أبي الخصال من إحدى المكتبات التي تَدَّخِرُ المخطوطات ، فجاءته ومعها رسائل أدبية لابن سيده . وقد حاولت الاطلاع عليها فما أمكن ذلك .

وحَزَّ في نفسي أن يكون ابن سيده شعوبياً ، وأن يؤلف رسالة الشعوبية وينسبها لابن غرسية ، وهي مما طبع في سلسلة نوادر المخطوطات .

ومن عادة بعض الدارسين أن ينصبوا أنفسهم محامين أو كالمحامين عن العلماء والشعراء الذين يدرسون ، فيتلمسوا لسقطاتهم الأعذار ، ولست أنا كذلك ، فإن هذه الرسالة قضية نقلية ، لا تردّ إلا إذا اجتمعت الأدلة النقلية والمباحثة العقلية على ردها . فنحن لا نجد لابن سيده نسباً عربياً يرده إلى إحدى القبائل العربية . وقد وجدته يذكر تيجان العجم كلما ذكر عمائم العرب ، ووجدته يعتز بعلوم العجم كالمنطق الذي هاجمه بعض العلماء المسلمين[٣٨].

وليس ما قدمته أدلة كافية لإثبات شعوبية ابن سيده ، ولكنها بما ينضاف إليها يُنْظَرُ إليها نظرة أخرى ؛ فقد ذكروا أن حاميه مجاهداً العامري كان رومي الأصل أو صقلبياً[٤٠]. وذكروا أن حاميه الثاني ــ وهو إقبال الدولة ولد مجاهد العامري ــ قد أسره الروم في غزوة أبيه لسردانية فعاد شاباً بعد أن أُسِرَ صبياً ، وقد ذكروا أنه عاد من أسر الروم أعجم طمطماً[٤١] وذلك بعد ما تنصّر ، فعرض عليه أبوه الإسلام وأمر بختنه لما قَبِلَ ولده ذلك . وهذا يوحي أن الجوّ في بلاط مجاهد لم يكن يميل إلى العرب والعروبة ، ولابد أن يكون الأمر كذلك أو أشدَّ في عهد ولده إقبال الدولة .

وما لنا نجري وراء الاستئناس ، وهذا اليسع بن حزم الأندلسي المتوفى في مصر سنة ٥٧٥ هـ يشير إلى شعوبيته[٤٢]. وقد نص على ذلك إدريس بن محمد القرطبي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ في رسالة له سماها : تفضيل العرب وتمييز النبع من الغرب ، فبيَّن أنها تقمع أشياع ابن سيده الناحل وابن غرسية المنتحل[٤٣].

٧ ــ **شرح أبيات الجمل للزجاجي** : والزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق ، وهو من طبقة السيرافي وأبي علي الفارسي . وكتاب الجمل مختصر له ، أفرده لقواعد النحو والصرف . وقد حظي بشهرة مدوية لدقته ووضوح عبارته ، واستيعابه لدقائق النحو البصري التي يحتاجها الناشئة ، وقد ألحق به فصلاً عن الخط والإملاء . ويبدو أنه كان كتاباً تعليمياً ، فلذلك عكف عليه العلماء بالدرس والشرح ، حتى إن شروحه ــ فيما قالوا ــ أكثر من مئة وعشرين شرحاً[٤٥]. ويظهر أن ابن سيده قد أسهم في خدمة هذا الكتاب ، فشرح أبياته ، أي الأبيات التي هي شواهد فيه . وقد روى ابن خير هذا الكتاب[٤٦] واطلع عليه ابن السيد البطليوسي ، ونقل عنه ، وصحح بعض ما فيه ، وذكر أن مؤلفه كان ينتفي منه في آخر عمره لما فيه من السقطات[٤٧]. وأفهم من هذا أن ابن سيده قد تجرّأ على التأليف وهو شاب لم تكتمل له الأداة ، وأن هذا الكتاب من بواكير إنتاجه .

٨ ــ **شرح شكل شعر المتنبي** : وهو كتاب طبعه المصريون والعراقيون ، وحققه في الشام رضوان الدايه . أخذ فيه ابن سيده من

بعض قصائد المتنبي مواضع فيها إشكالات ، فحاول أن يحلّها متسلحاً بمعرفته الواسعة في النحو والصرف ، وتعرض لمسائل من الصرف بالغة الدقة جعلت كل المشتغلين فيه يجانبون الصواب في ضبط عبارته التي تحدث فيها عن الأمور الصرفية . وكان ابن سيده مسلحاً في عمله هذا باطلاعه على المنطق والحكمة ، فكان كثير من لفتاته النقدية منطلقاً من فكر المنطقي المتفلسف .

ومن الغريب أني لم أجد مترجمي ابن سيده من المؤلفين القدماء يشيرون إلى تأليفه هذا الكتاب ، وقد اطلعت على معظم ما كتبوه . وهو مما ينسب إليه بالوجادة ، ولا شك عندي في أنه من كلامه لأنه مكتوب بأسلوبه الذهني وطريقته في التعبير .

٩ ــ **شاذّ اللغة** : ذكره الحافظ الذهبي باسم شواذ اللغة مرة ، وباسم شوارد اللغة مرة أخرى[٤٨]. وسمّاه ياقوت : شاذّ اللغة ، وبين أنه في خمسة مجلدات[٤٩]. ولا نعرف عن هذا الكتاب شيئاً آخر .

١٠ ــ **العويص في شرح إصلاح المنطق** : وإصلاح المنطق كتاب لابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ هـ أراد أن يعالج به ما استشرى في لغة العرب والمستعربة من الخطأ ، وضمنه أبواباً تحقق له الغاية مما أراد[٥٠]. وقد ذكر ابن سيده أن فيه خطأً لا يحصى عدده ، ولا يحصر مدده ، وأنه أفرد فيه كتاباً[٥١]. ومن الجدير بالذكر أن ابن أرقم النميري قد سفّه ما فعله ابن سيده في رده على إصلاح المنطق بما هو المردود والمحدود ، والمكروه والمنجوه[٥٢].

ومن كلام ابن سيده وتسفيه عدوّه يظهر أن له كتاباً واحداً يردّ فيه على ابن السكيت ، ولكن ياقوتاً الحموي يعدّ له كتابين ؛ الأول شرح إصلاح المنطق ، والثاني كتاب العويص في شرح إصلاح المنطق . والحقيقة أنهما اسمان لكتاب واحد ، وظاهر أن أحدهما يكمل الآخر .

وقد رواه أبو سليمان ولد الإمام ابن حزم الظاهري . ومنه نقول في كتابي : تحفة المجد الصريح ، وبغية الآمال ، لأبي جعفر اللبلي[٥٤].

١١ ــ **المحكم** : قال صاعد الأندلسي ، وهو يتحدث عن ابن سيده : «وله في اللغة تآليف جليلة ، منها كتاب المحكم والمحيط الأعظم ، مرتب على حروف المعجم[٥٥]» . وانطلق ابن أرقم من العداوة والشنآن فزعم أن المحكم ليس له مَعْلَم[٥٦]. وقد أجمع المؤلفون بعد ذلك على حسنه وإحكامه وجودة جمعه[٥٧]، حتى إن القفطي قال : «لم ير مثله في فنه ، ولا يعرف قدره إلا من وقف عليه . ولو حلف الحالف أنه لم يصنف مثله لم يحنث[٥٩]» . وهو ضخم ذكر ياقوت أنه اثنا عشر مجلداً ، وذكر القفطي أنه يقارب عشرين مجلداً .[٦٠]

ومن الجدير بالذكر أن أبا الوليد الشقندي المتوفى سنة ٦٢٩ هـ قد فاخر أهل المغرب بابن سيده ومحكمه حين قال : «وهل لكم في حفاظ اللغة مثل ابن سيده صاحب المحكم ... الذي إن أعمى الله بصره فما أعمى بصيرته[٦١]» .

وكذلك قال أبو عبد الله محمد بن الحسن بن أبي زرارة اللغوي : «ابن سيده أعلم من المعري ، أملى من صدره كتاب المحكم ثلاثين مجلداً ، وما في كتب اللغة أحسن منه[٦٢]» . ومن شدة عناية السالفين به فإن ناصر الدين محمد بن قرناص قد نظم في ترتيب حروفه أبياتاً[٦٣] لتساعد الدارسين على المراجعة فيه . وسوف أتحدث بالتفصيل عن المحكم والمخصص بعد أن أشير إلى كل منهما على حدة ، فيكون حديثي عندئذ دراسة لكليهما .

١٢ ــ **المخصص** : عدّه صاعد من تآليفه الجليلة[٦٤]، والأليق به ــ عند ابن أرقم ــ أن يسمى المخسس ، لأن أكثره مصحف محرف[٦٥]. وقد أعاد المؤرخون امتداحه[٦٦].

الدراسة

ولابد لي في هذا المجال من الحديث عن الهدف من تأليف المحكم والمخصص ، وقد ذكر ابن سيده في مقدمتيهما ثلاثة أهداف ؛ أولها الجمع ، وثانيها الترتيب ، وثالثها عرض بعض المباحث النحوية والصرفية المتعلقة ببعض الكلمات التي هي مادّة الدرس . وهو قد اطلع على جل المؤلفات اللغوية السابقة ، فرآها نشراً غير ملتئم ، ونثراً ليس بمنتظم ، ولم ير فيها كتاباً يشتمل على جل اللغة فضلاً عن كلها ، ورأى مؤلفيها محرومين من الارتياض بصناعة الإعراب[٦٧] وهناك هدف رابع نص عليه ابن سيده هو مساعدة الأديب الشاعر أو الناثر للوصول إلى الكلمة المناسبة لغرضه[٦٨] الذي يكتب فيه .

وقد ذكر أن مجاهداً العامري قد أرشده إلى شيء من طريقة التأليف[٦٩]. ولا أستبعد ذلك فقد كان مجاهد ممن درس القراءات والحديث واللغة فأجاد[٧٠] . وكانت عنده مكتبة عظيمة[٧١] لا يبعد أن يكون ابن سيده قد أفاد منها ، وابن سيده ــ على كل حال ــ من جيل ولده إقبال الدولة . وقد ألف مجاهد كتاباً في العروض ، مما يدل على قوته فيه[٧٢]. وكان بعض الشعراء يتجنبون امتداحه كيلا ينتقد أشعارهم[٧٣].

ويبدو أن ابن سيده قد شعر بإمكانية وصف كتبه بأنها جمع لا أصالة فيه ولا إبداع ، فقال : «وإذا رأيت قضية في كتابي قد ساوت قضية من كتب أهل اللغة في اللفظ ، أو قاربتها ، فاقرن القضية بالقضية يلح لك ما بينهما من المزية ، إما بفائدة يجلى موضعها وإما بصورة عبارة يلذ موقعها[٧٤]» .

ولو كان ابن سيده حياً وقرىء له ما قاله فيه الأديب الأعمى طه حسين لأرضى ذلك غروره ، وذلك حيث قال في تصدير مطبوعة المحكم : «فصاحبه قد جمع كل ما سبق إليه الذين وضعوا المعجمات ودرسه ، وحقق منه ما يحتاج إلى تحقيق ، وصحح منه ما لم يكن بد

من تصحيحه» .

وقد كانت نظرة ابن سيده إلى اللغة نظرة كلية ، ترى اللغة كائناً لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء ، فليست اللغة عنده نحواً فقط ، أو معجمات فقط ، وإنما كانت عنده أصداءً رمزيةً ــ صوتيةً للعالم كله . وهذه النظرة قريبة من نظرة الفارابي ، فعلم اللغة عنده هو الإحاطة بالألفاظ ودلالاتها وقوانينها[٧٥].

ومن الجدير بالذكر أن المؤرخين قد حاروا في المخصص والمحكم أيهما أقدم تأليفاً ؟ وذلك لأن كلًا منهما مذكور في مقدمة الآخر ، فمال بعضهم إلى أنه أملى المقدمتين بعد أن انتهى من تأليف الكتابين[٧٦].

وكونه قد شرع في أحدهما قبل الآخر أمر تفرضه الضرورة العقلية ، ولكن لا يمتنع أن يكون قد بدأ بهذا ثم ترك العمل فيه وشرع في ذاك ، ثم عاد إلى الأول . وهذا يردنا إلى احتمال أن يكونا قد ألفا معاً ، أما كتابة المقدمتين بعد الانتهاء من الكتابين فإنها ليست السبب الوحيد للحيق ، وذلك لأن المخصص مذكور في متن المحكم ، والمحكم مذكور في متن المخصص .

وقد نص الحاج خليفة على أنه ألف المخصص قبل المحكم[٧٧]. وهذا كلام يعوزه الدليل ، وربما كان الدليل شيئاً قرأه الحاج خليفة ولم ينص على مصدره ، ولدي أشياء لا تصل إلى مرتبة الأدلة القاطعة في هذه المسألة ، وإنما تصلح للاستئناس الذي يؤيد ما قاله الحاج خليفة ويتأيد به . منها أن يذكر نفسه في المحكم فيقول : قال أبو الحسن ، ويذكر نفسه في المخصص فيقول : قال علي . وهذا يدل على أنه ألف المحكم بعد ما كبر واكتنى ، ومما يجعلني أطمئن إلى هذا أن شخصيته في المحكم أوضح ، مما يدل على أن زماناً قد انقضى فأنضج الأفكار في ذهنه وجوّد طريقة التعبير عنها ، وليس في الكتابين أية إشارات تاريخية تعين على تحديد الوقت الذي ألف فيه كل منهما ، سوى ما ذكره في مقدمة المحكم من صحبته للأمير الجليل إقبال الدولة[٧٨]. وليس في المخصص مثل هذا ، مما يوحي بأن تأليف المخصص كان قبل عودة إقبال الدولة من أسر الروم سنة ٤٢٣ هـ[٧٩].

ومما يحمد لابن سيده أنه حقق كثيراً من المسائل في المخصص والمحكم ، وتعقب كثيراً من العلماء ، كصاحب العين واللحياني وسيبويه وأبي عبيدة وأبي زيد وأبي عبيد وورّاقه ثابت وابن الأعرابي وابن السكيت وأبي حنيفة الدينوري والمبرد وثعلب وكراع النمل وأبي علي الفارسي وابن جني .

وكان في تعقبه يتناول تصحيح الرواية ، أو الدقة في التفسير ، أو التخطئة . وبلغ تعقبه حداً من الدقة وازن فيه اختلاف القراءات للفظة الواحدة في عدة نسخ من الغريب المصنف . وقد يلجأ في التعقب إلى الرأي وحده فيجانبه الصواب .

ولابد من الإشارة إلى أن مصادر الكتابين تكاد تكون واحدة ، ولذلك فإن المادة اللغوية فيهما واحدة وإن اختلف ترتيبها في هذا الكتاب عن ذاك . ومن هنا فإن تعقب العلماء للمحكم بمنزلة تعقبهم للمخصص ، ولذا كان المحكم مجالاً للنشاط العلمي عند العلماء اللاحقين ؛ فمنهم من انتقصه ورد عليه ، ومنهم من استوعب مادته في مؤلف له ، ومنهم من اختصره فأحسن الاختصار .

ومن أقدم الطاعنين على المحكم أبو الأرقم الحميري ، وطعن عليه السهيلي صاحب الروض الأنف ، فزعم أن ابن سيده ما زال يعثر في هذا الكتاب . ودافع عنه ابن حجر بأن عثراته لم تكن في فنه الذي هو اللغة[٨٠]. وطعن على المحكم ابن برجان المتوفى سنة ٦٢٧ هـ فألف رداً بين فيه أخطاءه[٨١]، وقد وصلتنا نتف من هذا الرد منثورة على هامش إحدى مخطوطات المحكم[٨٢]. ومن الجدير بالذكر أن ابن منظور قد استوعب كل مادة المحكم في لسان العرب ، وكذلك فعل أحمد بن عبد القادر بن مكتوم المتوفى سنة ٧٤٩ هـ في كتاب الجمع بين العباب والمحكم[٨٣] واختصر هذا الجمع في كتاب سماه : المشوف المعلم في تلخيص الجمع بين العباب والمحكم[٨٤]. وفعل الفيروزابادي مثل ذلك في كتابه الذي اسمه : اللامع المعلم العجائب بين المحكم والعباب وزيادات امتلأ بها الوطاب واعتلى منها الخطاب[٨٥]. وجمع محمود بن أبي بكر الأرموي التواني ما بين الصحاح والتهذيب والمحكم[٨٦] في كتاب سماه : تهذيب التهذيب[٨٧]. ولعل تهذيب التهذيب اختصار للتهذيب وحده .

واختصر المحكم من العلماء كل من محمد بن إبراهيم الرعيني المتوفى سنة ٦٢٠ هـ[٨٨] ومحمد بن أبي الحسين العنسيّ الذي أعجب ابن خلدون بتلخيصه[٨٩]. وتوجد من هذا التلخيص قطعة .

١٣ ــ **الملخص في العروض** : ذكره ابن سيده في قوله : «وقد أبنت ذلك في كتاب الملخص في العروض[٩٠]» . وقد توهم رجلان درسا ابن سيده هما الطالبي والنعيمي أن هذا الكتاب هو كتاب الوافي[٩١] الذي سنذكره ، وغاب عن باليهما أن هذا ملخص وذاك مبسوط ، وأن هذا في العروض وذاك في القوافي ، وهما علمان توأمان وليسا علماً واحداً .

١٤ ــ **الوافي** : ذكر طاش كبري زاده أنه كتاب مبسوط في علم القوافي[٩٢]. وقد اختلفت أسماء هذا الكتاب ، فقد ذكره ابن سيده مرتين في المحكم ؛ وهو في الأولى باسم : الوافي في علم القوافي[٩٣]، وفي الثانية باسم : الوافي في أحكام ــ أو إحكام ــ القوافي ، أو بإحكام القوافي[٩٤]. واسمه عند ياقوت الحموي : الوافي في علم أحكام القوافي[٩٥].

كتب نسبت إليه خطأ

١ ــ **شرح الأخفش** : نسبه إليه ياقوت الحموي ، وتابعه على ذلك

ابن حجر وعمر رضا كحالة[96]. وهو في الحقيقة من تأليف أحمد بن أبان بن سيد الأندلسي كما يقول ابن قاضي شهبة وغيره[97].

٢ ـ **العالم في اللغة** : نسبه إليه ياقوت الحموي ومتابعوه[98]، وكذلك فعل أبو الوليد الشقندي[99] . وهو في الحقيقة من تأليف أحمد بن أبان المذكور . وقد وصفه ياقوت بقوله : على الأجناس ؛ أي على الحروف ، وإنما هو معجم معان . وقال : في غاية الإيعاب ؛ نحو مئة سفر بدأ بالفلك وختم بالذرة .

٣ ـ **العالم والمتعلم** : نسبه إليه ياقوت ومتابعوه ، وهو من تأليف ابن أبان السابق ذكره . وقد وصفه ياقوت بقوله : على المسألة والجواب ، أي هو حوارية علمية . ومن الطريف أن يخطىء ياقوت ومتابعوه في نسبة هذا الكتاب وسابقيه إلى ابن سيده ، وياقوت نفسه قد نسب هذه الكتب الثلاثة إلى ابن أبان حينما ترجم له[100].

٤ ـ وقد نسب إليه محققا الجزء الأول من المحكم كتابي **التذكير والتأنيث** ، **والمقصور والممدود** وهما في الحقيقة من الكتب التي يحتويها المخصص .

٥ ـ وفي نسختي الخاصة من مخطوطات شرح قصيدة الأكل[101] للأقفهسي أنه صاحب **شرح آداب الكاتب** . والحقيقة أن المقصود هو شرح أدب الكاتب الذي ألفه ابن السيد البطليوسي .

الهوامش

١ ـ انظر مجلة المشرق ـ العدد ٣٦ .
٢ ـ القاموس المحيط (غمس) .
٣ ـ الحركة اللغوية في الأندلس لإلبير حبيب مطلق ٣٢٢ .
٤ ـ ابن سيده للنعيمي ٧٩ .
٥ ـ فهرسة ابن خير ٤٢٣ .
٦ ـ بغية الوعاة ٩٤/٢ .
٧ ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادي ١٦٥ .
٨ ـ الذخيرة ـ ثالث ٣٨٨/١ .
٩ ـ معجم الأدباء ٢٣٢/١٢ .
١٠ ـ البداية والنهاية ٩٥/١٢ .
١١ ـ فهرس ابن عطية ٨٠ و ٨٧ .
١٢ ـ جذوه المقتبس ١٨٤ والصلة ١٢٥/١ .
١٣ ـ انظر ترجمة ابن سيده في معجم الأدباء وغيره .
١٤ ـ المخصص ١٣/١ .
١٥ ـ فهرسة ابن خير ٣٧٥ .
١٦ ـ المحكم ٥٥/٧ ـ ٥٦ و ١٠٩ والبلغة ١٧٥ .
١٧ ـ الذخيرة ـ ثالث ٣٧٥/١ .
١٨ ـ ابن سيده للنعيمي ٧٧ .
١٩ ـ سانحات دمى القصر للطالوي ١٧١/١ .
٢٠ ـ طبقات الأمم ١٠٣ .
٢١ ـ المحكم ١٦/١ والمخصص ١٤/١ .
٢٢ ـ الذخيرة ـ ثالث ٣٦٨/١ ـ ٣٦٩ .
٢٣ ـ فرفريوس : رجل ألف مدخلاً إلى علم المنطق اسمه إيساغوجي وقد اشتدت عناية العلماء في العهد العثماني بهذا الكتاب ، فتعددت شروحه .
٢٤ ـ ارسطاطاليس : وهو الفيلسوف اليوناني العظيم أرسطو .
٢٥ ـ ارثماطيقا : هي الرياضيات في اليونانية .
٢٦ ـ أنولوطيقا : كتاب لأرسطو ، معناه العكس . انظر مفاتيح العلوم للخوارزمي ٨٩ .
٢٧ ـ قاطا غورياس : كتاب لأرسطو يعني المقولات . انظر مفاتيح العلوم .
٢٨ ـ باري أرمينياس : كتاب لأرسطو ، يعني العبارة . انظر الموضع السابق .

مؤلفات كانط

أحمد معاذ علوان حقي
ماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عمانوئيل كانط (١٧٢٤ — ١٨٠٤ م)

أبصر عمانوئيل كانط النور في الساعة الخامسة من صباح يوم السبت الثاني والعشرين من شهر أبريل/نيسان ، سنة أربع وعشرين وسبعمائة وألف ميلادية ، بمدينة كونيجسبرج عاصمة دوقية بروسيا ، وقد نشأ كانط في جو مسيحي مشبع بروح النزعة (التقوية) وكانت والدته التي قامت على تربيته متمسكة بهذه النزعة الدينية المحافظة .

وظهر نبوغه مبكراً ، فألحقته أسرته بالمدرسة الأولية التابعة لمستشفى (القديس جورج) حوالي سنة (١٧٣٠ م) ، ونظراً لحرص والدته على تزويد ابنها بالثقافة الدينية فقد ألحقته في العام الثامن من عمره بـ (كلية الملك فريدريك) التي أدارها شولتز ، وتتلمذ كانط على يده ، وكان هدف هذا المعهد تنشئة أطفال المدينة على المبادىء التقوية ، ومكث فيها تسع سنوات من ١٧٣٢-١٧٤٠ م ، وحين تقدم به السن أدلى برأي سلبي حول الطرائق التربوية التي كانت تستخدم في المعهد ، ولاسيما الإكراه الديني الذي مارسه عليه مربوه ، وقبل أن يتم كانط دراسته توفيت والدته سنة ١٧٣٧ م فحزن عليها حزناً شديداً .

وفي خريف عام ١٧٤٠ م التحق بجامعة كونيجسبرج التي كانت معروفة باسم كلية (الملك البرت) وسعى شولتز لتحقيق أمنية والدته ، في أن يسلك ولدها سبيل رجل الدين ، إلا أن التربية التقوية التي خالطها الإكراه قضت على ميوله نحو دراسة اللاهوت واطلع كانط في هذه الجامعة — وللمرة الأولى — على كافة فروع المعرفة وحقول العلم التي بقيت موصودة الأبواب أمامه في المعهد ، ومنها الفلسفة والرياضيات والعلم الطبيعي ، ولا ندري على وجه التحديد في أية سنة أتم كانط دراسته بجامعة كونيجسبرج ، والذي نعلمه أنه تقدم عام ١٧٤٦ م — وقد بلغ ذلك الوقت الثانية والعشرين من عمره — ببحث جامعي تحت عنوان **(آراء حول التقدير للقوى الحية)** ويظهر فيه تأثره بنظرية نيوتن في الجاذبية ، كما تتجلى رغبته في التوفيق بين الديكارتيين والليبنتزيين .

وفي ذلك العام أي عام ١٧٤٦ م توفي والد كانط ، فلم يلبث أن وجد نفسه مضطراً إلى التكسب عن طريق احتراف مهنة التدريس ، وأمضى تسع سنوات من ١٧٤٧ م إلى ١٧٥٥ م معلماً خاصاً لدى ثلاث عائلات ارستقراطية مختلفة في بروسيا الشرقية ، دون أن ينأى كثيراً عن كونيجسبرج مسقط رأسه .

وعلى الرغم مما ذهب إليه كانط من أنه لم يكن مدرساً بارعاً ، إلا أنه استطاع أن يربي تلاميذ نابهين ، واستطاع أن يغرس في نفوسهم الشعور العميق بالحرية والتقدير العظيم للقيم الإنسانية ، وليس من قبيل المصادفة أن يكون تلامذته الأوائل من أبناء الطبقة الارستقراطية هم أول من بادروا بالغاء الرق في مقاطعات بروسيا الشرقية .

وفي سنة ١٧٥٥ م تخلى عن عمله في التدريس الخاص ، وتقدم في ١٢ حزيران (يونيو) من العام نفسه لنيل درجة الدكتوراه فنالها على أطروحته (في النار) وهي رسالة في الطبيعة ، وقدم أطروحته اللاتينية الثانية بعنوان (**المبادىء الأساسية للمعرفة الميتافيزيقية**) يقبل فيها دليل العلل الغائية على وجود الله دون تحفظ ، وقدم أطروحته الثالثة في نيسان (أبريل) عام ١٧٥٦ م عنوانها **(في المونادولوجيا الفيزيائية)** وشغل كانط وظيفة محاضر خارجي بالجامعة ، وكانت طريقته المتبعة آنذاك أن يدفع الطلبة أجر المعيد الذي يترددون على دروسه ، وكانت محاضراته متنوعة ، كما كانت قاعة محاضراته تغص دائماً بجموع الطلاب ، فقد كان محاضراً من الطراز الأول ، وقد استقطبت محاضراته بجانب الطلاب كثيراً من المتعلمين والمثقفين في كونيجسبرج ، وكانوا يأخذون نصوصاً منسوخة من محاضراته ، وكان من بين هؤلاء الوزير البروسي في ذلك الحين (فون سدلتيز) ، وبالرغم من نجاحه العظيم في التدريس فقد بقي خمس عشرة سنة معيداً بالرغم من كل المحاولات ليكون أستاذاً ، ففي سنة ١٧٧٠ م خلا كرسي الرياضيات فعين فيه الدكتور (بوك) الذي حصل على أستاذية المنطق والميتافيزيقا قبل كانط ، وتولى كانط كرسي المنطق والميتافيزيقا بدلاً منه ، وتمشياً مع أنظمة جامعة كونيجسبرج التزم كانط أن يدشن أستاذيته بأطروحة لاتينية ، وجب مناقشتها والدفاع عنها بشكل علني ، وكان عنوان الأطروحة **(في صورة ومبادىء العالمين الحسي والمعقول)**

وفي الفصل الدراسي الصيفي سنة ١٧٨٦ م تولى كانط للمرة الأولى منصب مدير الجامعة ، وكانت مدة المدير عامين ، فتولى هذا المنصب لفترة ثانية في سنة ١٧٨٨ م ، ولما جاء دوره ليكون مديراً للمرة الثالثة في سنة ١٧٩٦ م رفض توليها بسبب الشيخوخة ، ولم

يطرأ أي تغير على نشاطه عندما كان أستاذاً جامعياً ، والسبب يعود إلى أنه احتفظ بالعادات الأكاديمية التي درج عليها ، وبتقسيم ساعات عمله في اليوم دون أن يدخل عليها أي تبديل، ولم يقتصر هذا التنظيم الصارم على نظامه الجامعي ، بل إن حياته كلها قد جرت على إيقاع يومي دقيق :

كان يستيقظ في الخامسة صباحاً ــ شتاءً وصيفاً ــ وكان على خادمه (لامبي) أن يوقظه ، وألا يتركه حتى يقوم من فراشه ، وفور نهوضه من نومه يلبس معطفه ، وعلى رأسه طاقية النوم ، ويذهب إلى مكتبه ، وهناك يشرب فنجانين من الشاي الخفيف ، وغليوناً واحداً من الطباق ، ويستمر في تحضير محاضراته حتى الساعة (السابعة) ، ويلقيها من الساعة السابعة إلى التاسعة ، أو من الثامنة حتى العاشرة صباحاً ، ويقبل على محاضراته بشغف واجتهاد .

وبعد انتهاء محاضراته يقصد مكتبه للمطالعة والتأليف حتى الساعة الواحدة بعد الظهر، ومن ثم ينهض فيلبس ملابس الخروج ، ويذهب إلى الجماعة التي دعته ، أو ينتظر من دعاهم من أصدقائه لتناول طعام الغداء معهم ، ويتجاذب مع مدعويه أطراف الحديث ، وغالباً ما يدور الحديث حول الأحداث السياسية أو الاقتصادية ، ويتجنب الحديث عن المشكلات الفلسفية الصعبة ، وإبان الثورة الفرنسية كانت القضايا السياسية هي التي تستأثر باهتمامه .

وكان يقوم بنزهة على الأقدام بعد الغداء ، وتستغرق هذه النزهة عادة ساعة ، فإذا خرج بمعطفه الرمادي ، أخذ يتجه ناحية الطريق الصغير الذي تكتنفه أشجار الزيزفون ، التي لا تزال تسمى (نزهة الفيلسوف) .

وجرى تناقل الأخبار بأن العديد من مواطني كونيجسبرج كانوا يضبطون ساعاتهم وفقاً لخروجه .

أما فترة ما بعد النزهة ، فقد درج كانط على تخصيصها للمطالعة ولا سيما مطالعة الكتب الصادرة حديثاً ، ومن ثم يذهب إلى فراشه في تمام الساعة العاشرة ، وهذا ما دعا الشاعر (هيني) إلى القول : لا أظن أن ساعة كاتدرائية كونيجسبرج الكبيرة كانت تؤدي عملها بصورة أكثر انتظاماً ودقة من مواطنها كانط !

وفي عام ١٧٩٧ تخلى كانط عن التدريس كلياً ، وفي عام ١٨٠١ م قدم طلب إعفائه من مجلس الجامعة ، وبعد استقالته واعتزاله ، أخذ يشعر بوطأة الشيخوخة ، ولم تكن الأشهر الأخيرة من حياة كانط سوى موت بطيء ، أودت به إلى ضعف في الذاكرة والسمع معاً ، ومن ثم قادته إلى الموت ، حيث فارق الحياة في الثاني عشر من شباط (فبراير) ١٨٠٤ م .

تمرد كانط على المذاهب العقلية :

ظل كانط يدور في فلك المفكرين الآخرين إلى أن استطاع أن يتخلص من التبعية لفلسفة معينة ، فأنشأ مدرسة جديدة في عالم الفلسفة ، وكانت لتلك المدرسة تأثيرها الكبير على الفكر الغربي .

ولمعرفة مسار وتطور فكر كانط لابد من الاطلاع على ما تركه من كتب وبحوث . ونستطيع تبعاً لذلك أن نقسم حياة كانط الفكرية إلى مرحلتين مهمتين :

أولاهما : مرحلة ما قبل النقد .

ثانيتهما : مرحلة الفلسفة النقدية .

أولاً ــ كتاباته في مرحلة ما قبل النقد :

كانت النزعة العقلية التي تحلى بها كانط نتيجة طبيعية للأجواء التي عايشها في الجامعة ، فقد كانت فلسفة فولف وليبنتز هي الفلسفة السائدة حينئذ ، وقد تتلمذ على يد (مارتن كنوتزن) ، وهو أحد أتباع فولف وظهر **كتابه الأول** عام ١٧٤٦ م ــ بعنوان **(آراء حول التقدير الصحيح للقوى الحية)** وهو بحث جامعي ، وهو أقدم مؤلفاته ، حاول فيه أن يوفق بين عالمين من أعلام الفكر الغربي الحديث وهما ديكارت وليبنتز ، ولكن كانط لم يوفق في بحثه هذا ، وظهر بمظهر الشاب المتهور الذي تجرأ على الخوض في مسالك كبار المفكرين ، ومع ذلك فقد التزم بجانب الاستقلالية .

وفي عام ١٧٥٤ م كتب بحثاً في السؤال الذي وضعته الأكاديمية الملكية في برلين ، والسؤال هو : **هل الأرض تعرض لبعض التغيرات في دورانها حول محورها ؟ هل تهرم الأرض ؟**

وفي عام ١٧٥٥ م نشر كتابه التالي **(التاريخ الطبيعي للسماء ونظريتها)** والاتجاه العام للكتاب هو النزعة العقلية ، سواء في المنهج أو الغاية ، فقد حاول أن يفسر النظام الكوني أو المجموعة الشمسية ، وخلق العالم عن طريق القوانين الآلية ، وعلى أسس عقلية .

فافترض مسبقاً وجود الفراغ أو السديم الكوني اللانهائي ، هذا الفراغ وصفه كانط بـ (هاوية الأزل) ، واعتبره مليئاً بالمادة المكونة من ذرات في كثافة متباينة ، لكنه يخلو من النظام ، ولكن في هذه المادة وفي هذا الفراغ توجد قوتان فاعلتان ، قوة الجذب وقوة التنافر ، قوة الجذب تجعل الذرات الأقل كثافة تقترب وتتحد مع الذرات الأكثر كثافة ، وتتكون نواة أكثر صلابة ، ومن ثم يزداد حجم هذه الذرات باجتذابها ذرات أصغر ، وقوة التنافر التي تجعل الذرات تتباعد مفردة عن دائرة نفوذ النواة ، فينشأ عن ذلك حركة دائرية حول النواة ، وبازدياد انضمام ذرات إليها تكبر إلى أن تشكل كتلة هائلة الحجم ، وبفعل الاحتكاك الحراري تتحول إلى كرة نارية ينير لهيبها الفراغ السديمي ، وهذه المادة لا تعرف الهدوء ، فهي تجذب إليها مزيداً من الذرات ، وعند الطرف الخارجي تعمل قوة التنافر على تفكيك أقسام منها وتقذف بها خارجاً .

وعمد الفرنسي (لابلاس) إلى إدخال تعديلات على هذه النظرية في بعض النقاط ، ومن ثم دخلت هذه النظرية عن نشأة الكون في تاريخ العلوم الطبيعية على صورة نظرية كانط — لابلاس .

ولم يقتصر كانط في كتابه هذا على تفسير نشأة الكون ، بل حاول أن يثبت وجود كائن مطلق ، عن طريق وجود الترابط بين عناصر الكون ، ووجود النظام كما نشر في هذه السنة **أطروحة (في النار)** ، وهي رسالة في فلسفة الطبيعة ، كما قدم أطروحته اللاتينية الثانية في هذه السنة بعنوان **(المبادىء الأساسية للمعرفة الميتافيزيقية)** يظهر في هذا الكتاب انتماؤه إلى مدرسة ليبنتز وفولف ، والاتجاه العام لهذا الكتاب هو النزعة العقلية سواء في المنهج أو في الغاية، ويقسم العلة إلى نوعين : علة المعرفة ، وعلة الوجود الفعلي . ويفترض كانط — كما فعل قبله ليبنتز وفولف — أن الأحكام كلها تحليلية ، أي أن المحمول فيها متضمن في الموضوع .

ووفقاً لمبدأ العلية يصل كانط إلى وجود الله ، لأن الموجود الممكن لابد من سبب سابق يحدده ، كما أن التصاعد في سلسلة العلل إلى العلة الأولى لا مجال بعده لأي تصاعد آخر .

هذا وقد طرأت على كانط فترة جمود فكري بلغت سبع سنوات ، فلم يصدر من عام ١٧٥٥ إلى ١٧٦٢ م أي تأليف ذي أهمية .

ففي عام ١٧٥٦ م ظهر له مقال بعنوان **(تاريخ ووصف لزلزال سنة ١٧٥٦ م في لشبونة)** وفي السنة نفسها نشر مقالاً بعنوان **(مواصلة التأملات في اهتزازات الأرض المدركة منذ بعض الوقت)** وقدمه إلى الجمهور من خلال صحائف الفكر ، سنة ١٧٥٦ م عدد جـ ١٥ ، ١٦ .

كما نشر في هذه السنة أيضاً **(في المونادولوجياالفيزيائية)** و **(ملاحظات جديدة حول تفسير نظرية الرياح)**

وفي عام ١٧٥٧ م **(برنامج محاضرات الجغرافية الطبيعية)** ويشمل دراسة للموضوع التالي : هل السبب في كون الرياح الغربية التي تهب على مناطق رطبة ، هو أنها تعبر بحراً كبيراً .

وفي عام ١٧٥٨ م **(تصور جديد للحركة والسكون والنتائج المترتبة عليه في الأسس الأولية لعلم الطبيعة)** .

وفي عام ١٧٥٩ م **(تأملات في النزعة إلى التفاؤل)** عرض فيه كانط رأيه في كتاب بعنوان : (ليس العالم أحسن ما في الإمكان) وما إن طبع هذا الكتاب حتى تم سحبه من المكتبات وفي عام ١٧٦٠ م **(خواطر حول الموت المبكر للسيد يوهان فريدريش فون فونك)** في رسالة إلى أمه .

وفي فترة السبع سنوات قل حماس كانط لتبعية ليبنتز ونيوتن تبعية مطلقة ، وحاول أن يقرأهما قراءة تحليلية ناقدة ، وخاصة أنه أحس أن معرفته بليبنتز الذي درس فكره في الجامعة ناقصة .

وأخرج كانط بين عامي ١٧٦٢ م و ١٧٦٣ م أربع مقالات ظهر فيها الميل إلى النزعة التجريدية ، والسبب يعود إلى أن كانط اطلع على كتاب جون لوك (مقال في العقل البشري) وتأثر به في شيئين أساسيين : الأول : تصور لوك للنقد ، أي أن الوظيفة الرئيسية للفلسفة تمحيص آراء السابقين ، وتطهير الأرض الموروثة قبل محاولة إقامة بناء جديد ،... الثاني : ضرورة البداية بالخبرة الحسية لإقامة أي بناء معرفي أو ميتافيزيقي .

ودخل كانط بهذه المقالات حلبة الميتافيزيقا ، ولكنه لم يدخلها على غرار الكثيرين في أن يبنوا صرحاً ، بل دخله — كما يقول — لكي يتفحص الأرضية ويقوم بتطهيرها ،ففي المقال الأول : **(بيان ما في أشكال القياس الأربعة من تحذلق زائف)** يهاجم فيه المنطق الذي يبيح لنفسه حق استخلاص المعرفة من المفاهيم ، والأحكام والاستنتاجات وحدها ، كما أنه يغضب بسبب ولع العلماء بالنقاش في حقل الميتافيزيقا ، ويعزو سبب انتكاسة الميتافيزيقا وانحدارها إلى ابتعاد الفكر عن الواقع محملاً على أجنحة المنطق المجرد ، والارتفاع بها إلى سماء التأمل ، وأن المعرفة يجب أن تكون مطابقة للواقع الحقيقي . أما الكتاب الثاني **(محاولة من أجل إدخال مفهوم الكميات السالبة في الفلسفة)** فيحاول فيه أن يبين أنه بالمنطق وحده لا تحصل المعرفة ، فمثلاً الجسم إما ثابت أو متحرك ، والمنطق لا يعرف حالة ثالثة ، إلا أن الواقع يعرف هذه الحال ، فقد تكون هذه النقطة ثابتة بالنسبة لنقطة أخرى ومتحركة بالنسبة لنقطة ثالثة . فالصفة السالبة في عالم المنطق يجب طردها ، لأنها قد تتحول في عالم الواقع إلى شيء موجب .

وقد اتبع كانط هذا البحث ببحث آخر أكثر أهمية بعنوان : **(دراسة في بداهة مبادىء اللاهوت الطبيعي والأخلاق)** عني فيها ببيان الفارق الكبير بين الرياضيات والميتافيزيقا ، وبيّن أن منهج الرياضيات تركيبي ، أما الميتافيزيقا فمنهجها تحليلي ، ومهمتها هي حل تشابك المعرفة ، صحيح أن التصور هنا معطى لكنه متشابك وغير محدد تحديداً كافياً ، ولابد من الفصل بين أجزائه ومقارنتها ، ويصل كانط في النهاية إلى استحالة قيام ميتافيزيقيا أولية لاتستند إلى تجربة ؟

والمقالة الأخيرة التي ظهرت عام ١٧٦٣ م هي أيضاً مكرسة للموضوع الأهم في الفلسفة التأملية ، موضوع ماهية الله وتحمل العنوان التالي : **(البرهان الوحيد الممكن للتدليل على وجود الله)** هاجم كانط الدليل الديكارتي على وجود الله ، وصورة ليبنتز للدليل نفسه ، ودليل العناية الإلهية ، فهو يهدم كل الأدلة التي تثبت وجود

الله ، ولا يبقي إلا دليلاً واحداً ، وهو ما يوجد في الكون من نظام دقيق محكم .

وبعد هذه الفترة بدأ كانط يميل إلى التجربة أكثر ، وأخذت النزعة التجريبية تظهر في مؤلفاته بشكل واضح ، وهذه المرحلة تنحصر فيما بين ١٧٦٣-١٧٧٠ م ، فأصبح يرى أن مبدأ العلية تركيبي ومن ثم تجريبي ، ويقرر أن معرفة العلاقة المنطقية هي وحدها العقلية ، أما العلاقات الواقعية فيجب أن تكون معطاة تجريبياً ، كما يؤكد أن التصورات البسيطة ، والمتماثلات الأولية ، ومادة التفكير ، وما يرتبط بها من علل ، وبسائط الإدراك الحسي كلها يجب أن تدركها بواسطة التجربة ، فالأحكام التحليلية هي الأحكام العقلية في حين أن الأحكام التركيبية هي التجريبية .

وفي عام ١٧٦٤ م صدر له مقال **(في أمراض الرأس)** ، وفي العام نفسه قدم مقالة أخرى بعنوان **(ملاحظات حول الشعور بالجمال والجلال)** ويظهر أن كانط في هذا الكتاب متأثر بالمفكرين الانجليز و(روسو) ، كما قدم مقالة أخرى في **(البينة في العلوم الميتافيزيقية)** .

والكتاب الرئيسي في هذه المرحلة هو **(أحلام رجل الرؤية والكشف مفسرة في ضوء أحلام الميتافيزيقا)** في هذا الكتاب ، ردّ واستهزاء (بسويد نيورج) الذي استند إلى مفهوم الجوهر الروحي من أجل البرهنة على استقلال النفس عن البدن والخلود ، ويبين كانط أن هذه التفسيرات تظل سهلة ما دمنا نعتمد على مفاهيم عفوية ناقصة ، وتصورات مبهمة غير محدودة ، ويسخر من الذين يشتغلون بالميتافيزيقا ويحصرون جهودهم لمعرفة العالم الآخر .

ويصل إلى أن التجربة هي التي تفيد في الواقع . لا البراهين العقلية القبلية ، والأحكام الصادقة تكون تجريدية ــ أي تركيبية ــ ولايستثنى منها إلا الأحكام الرياضية ، لأنه كان يعتقد أنها أحكام تحليلية .

كما أنه عبر لأول مرة في هذا الكتاب عن دور الأخلاق ، وضرورة الاهتمام بها ، وأصبحت مهمة الفلسفة تحديد واجبات الإنسان الأخلاقية بجانب تزويد الإنسان بجانب من المعلومات النظرية .

وفي عام ١٧٦٨ م **(الأساس الأول للاختلاف بين الاتجاهات في المكان)** يميل فيه إلى نظرية نيوتن في المكان المطلق .

ثانياً ــ كتاباته في المرحلة النقدية :

لم تأت هذه المرحلة فجأة ، فقد تأثر كانط في أولى مراحل حياته الفكرية بالاتجاه العقلي وخاصة بليبنتز ونيوتن .

وكان من بين أسباب ابتعاده عن هذا الاتجاه زلزال لشبونة عام ١٧٥٦ م ، فقد كان هذا الزلزال ضربة قوية للاتجاه المتفائل عند العقلانيين ، حيث راح ضحيته الألوف ، ووقف العقل البشري أمام هذه الكارثة عاجزاً لا يستطيع أن يتقيها ولا أن يمنعها ، وكانت هذه هي بداية أفول الاتجاه العقلي في نظر كانط.

وكانت بداية ظهور الاتجاه النقدي لديه عندما اطلع على كتاب (لوك) (مقال في العقل البشري) واطلع أيضاً على كتاب ليبنتز الذي ينقد فيه كتاب لوك وعنوانه (مقالات جديدة في العقل البشري) الذي صدر في عام ١٧٦٥ م ولا يمكننا أن نغفل تأثير خصمه المفضل (هيوم) ــ زعيم الفلسفة التجريبية الإنكليزية ــ إذا أردنا أن نفهم الفلسفة النقدية في إجمالها ، حتى إن كانط نفسه اعترف بهذا التأثير حيث قال : أعترف بصراحة أن تنبيه ديفد هيوم أيقظني أولاً من سباتي الدوجماطيقي من عدة سنوات ، ووجه بحوثي في الفلسفة النظرية وجهة جديدة تماماً ، ولقد كنت أبعد ما أكون عن التسليم بنتائجه التي نجمت من أنه بكل بساطة لم يتمثل المسألة بكل جوانبها وسعتها ، وأكتفي من جانب واحد فقط ، وهي بالطبع لن تفسر لنا شيئاً إلا إذا تناولناها في جملتها . وعندما نبدأ بفكرة مبنية على أساس سليم قد نقلناها عن شخص آخر لم يتوسع في بحثها ، فإنا نستطيع أن نأمل بأننا سنسير بفضل التأمل المستمر شوطاً أبعد من هذا الرجل النابه الذي ندين له بأول شعاع من النور (عن كتابه مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة ص ٤٨).

وفي الفترة التي أعقبت ١٧٦٥ م استكمل معرفته للخلافات القائمة بين ليبنتز وبين نيوتن ، وبينهما وبين لوك وهيوم من جهة أخرى ، غير أن كانط استفاد استفادة عظيمة من النقد بين الاتجاهين العقلي والتجريبي في بيان نقاط الضعف في كل من الفلسفتين ، كما أنه أرسى الأصول العامة لموقفه الفلسفي ، فكان أن قدم ثمرة عمله في بحثه في كتب باللاتينية عام ١٧٧٠ م ليفتح حياته الجامعية كأستاذ للمنطق والميتافيزيقا وعنوانه **(في صورة العالمين المحسوس والمعقول ومبادئهما)** وكان هذا الحد فاصلاً بين طورين ، طور الإعداد وطور الإنتاج ، وبيّن رأيه في هذه الرسالة عن طبيعة المكان والزمان بوصفهما صورتين قبليَّتين ، فالمكان صورة الحواس الظاهرة ، والزمان صورة الحس الباطن ، والمكان هو قانون التتالي بين المحسوسات ، بينما الزمان قانون التوالي بينهما ، كما أنه جعل للعالم المحسوس قوانين خاصة تختلف كل الاختلاف عن قوانين العالم المعقول ، ومن ثم فلا ينبغي لنا أن نطبق قوانين عالم المحسوس على العالم المعقول ، وقد بيّن كانط رأيه وموقفه من ليبنتز ونيوتن ولوك وهيوم في هذا الكتاب ، وبعد أن نشر كتابه أحس أن خطوط فلسفته ما زالت في طور التكوين ، وفيها فجوات كثيرة يلزمه ملؤها .

وفي عام ١٧٧٥ م صدرت له مقالة (**في التوازن بين السلالات البشرية**) وظل كانط يعمل إحدى عشرة سنة بعد كتابه في (صورة العالمين المحسوس والمعقول ومبادئهما) حتى استطاع أن يخرج كتابه (**نقد العقل النظري**) وهو كتاب صعب الفهم عسير الهضم ، والسبب يعود إلى افتقاده السلاسة والرشاقة في الأسلوب ، هذا باعتراف كانط ، كما أن الموضوعات التي ناقشها كانت تستلزم دقة وصرامة ، والسبب الثالث يعود إلى أنه كان يستعمل مصطلحات تتضمن عدة معان دون أن يشير إلى أنه استعملها لهذا المعنى أو ذاك ، وبقاء كانط إحدى عشرة سنة في إعداده كان سبباً من أسباب ظهور الكتاب بهذه الصعوبة ، وقد أحدث هذا الكتاب ثورة كبرى في عالم الفلسفة .

وقد حاول كانط في كتابه هذا أن ينفذ إلى أعماق الفكر البشري لكي يكشف طبيعة المعرفة وشروطها وحدودها .

والذي يرمي إليه كانط من النقد أن يعيد الحقوق المسلوبة والعادلة للعقل ، وأن يثبت وجوده بواسطة قوانينه غير القابلة للنقض والتعديل ، إذاً هذا النقد موجه إلى قدرة العقل بوجه عام فيما يتعلق باكتسابه للمعارف التي يتطلع إليها ، فالنقد يقرر إمكانية أو استحالة قيام ميتافيزيقا بوجه عام ، وتحديد مصدرها وحدودها ، وكل ذلك وفق المبادىء الراسخة الثابتة .

والعقل النظري — أي المجرد — هو العقل المنطقي الخاضع لمبدأ عدم التناقض ، الذي يتقدم وينتج في مجالات الرياضة والعلوم الطبيعية واستدلالات المنطق ، وهو الذي استخدمه ديكارت في إثبات وجود الله .

وكان الفلاسفة الغربيون قبل كانط قد انقسموا في بيان مصدر المعرفة إلى اتجاهين :

أولاً : اتجاه العقليين : وذهبوا إلى أن القوة العاقلة في الإنسان هي الأصل الذي يصدر عنه كل علم حقيقي وأن هذه القوة فطرية .

ثانياً : اتجاه التجريبيين : وهم الذين يرجعون كل علم إلى التجربة ويصفون العقل قبل التجربة بأنه صفحة بيضاء ، والتجربة ترسم ما تشاء ، وبذلك يرفضون أن يسلموا بوجود عقل قادر على إبداع المعاني والتصورات والتأليف بينهما .

وفي مواجهة هذين الاتجاهين في تفسير المعرفة جاء المذهب النقدي عند كانط محاولاً التوفيق بينهما ، ومستبعداً لما تضمناه من قصور ، فالعلم عند كانط يتكون باجتماع عاملين : أحدهما صوري يرجع إلى طبيعة العقل ، والآخر مادي يرجع إلى الإدراكات الحية لإحساساتنا ، إلا أن هذا المصدر وحده عند كانط لا يكفي لتكوّن المعرفة ، إذ لابد من عقل منظم قادر على إبداع المعاني والتصورات والتأليف بينها ، والمعرفة لا تتكون بالعقل وحده ، فمقولات العقل تظل فارغة إن لم تملأها مدركات الحس ، كما أن مدركات الحس لا تكوّن معرفة إلا بعد التقائها بمقولات الفهم — (العقل) — ومقالة كانط بهذا الصدد هي : مقولات العقل بدون مدركات الحس تظل فارغة ، والمدركات الحسية بدون مقولات العقل تظل عمياء .

إذاً فالمعرفة الإنسانية تنشأ باجتماع عاملين هما : مقولات الفهم وتتصف بأنها قبليَّة — أي سابقة على التجربة — وهي بمثابة شروط ضرورية للمعرفة ، ثم تأتي المدركات الحسية فتكون بمثابة معطيات تتمثل أمام الذهن ، ويكون باستطاعة العقل حينئذ أن يركب منها المعرفة .

وفي هذا الكتاب بيّن كانط أن الرياضيات وعلم الطبيعة ممكنان باعتبار أنهما أحكام تركيبية قبلية ، فالرياضيات ممكنة لأنها تقوم على موضوعات الحس البسيط التي يقوم عيانها التجريبي على العيان المجرد (الزمان والمكان) وأن علم الطبيعة ممكن ؛ لأن قوة المخيّلة هي حلقة الوصل بين الحساسية والفهم ، كما أن شروط علم الطبيعة تستنبط من شروط الفهم ، فإذا نظرنا في الأحكام الميتافيزيقية التقليدية وجدنا موضوعاتها : العالم في جملته ، والنفس ، والله ، غير محسوسة ولا متخيلة ، فهي تركيب لمعانٍ صرفة لاتعتمد على مادة في الحس أو الخيال ، وهي لذلك لاتتصف بالموضوعية ، ولا تستحق أن تدعى علماً ، ويصل كانط في هذا الكتاب إلى أن القضايا الميتافيزيقية الثلاث وهي : وجود الله ، وخلود النفس ، والحرية لا يمكن إثباتها .

وفي عام ١٧٨٣ م صدر لكانط كتاب بعنوان (**مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة يمكن أن تصبح علماً**) وهذا الكتاب بمثابة اختصار لكتاب (نقد العقل النظري) كما أنه عرض في هذا الكتاب كثيراً من الآراء بلغة سهلة وفي أسلوب واضح .

وفي عام ١٧٨٤ م صدر له كتاب (**فكرة التاريخ الشامل من وجهة نظر عالمية**) وفي العام نفسه صدر كتاب عن (**إجابة حول سؤال ما معنى التنوير**)

وفي عام ١٧٨٥ م صدرت أربعة كتب

(**خطرات حول فلسفة تاريخ الإنسانية**) وهو عرض وتلخيص لكتاب هردر .

ثم صدر له (**البراكين في القمر**)

و (**تعريف مفهوم السلالة البشرية**)

و (**تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق**) حيث يعرض فيها نظريته في الأخلاق . وهذا الكتاب بمثابة مقدمة لكتابه الثاني في الأخلاق (نقد العقل العملي) ، والعقل العملي عند كانط هو الذي ينبثق عنه كل ما

يتصل بالممارسات الأخلاقية فكراً وعملاً ، ولا يفهم من هذا أن كانط يقسم العقل إلى قسمين مختلفين في طبيعتهما ، بل هو في الحقيقة لا يتحدث إلا عن عقل واحد به قوة نظرية بحتة تستخدم في مجالات المعرفة النظرية ، كما أن به قوة فطرية للتمييز بين الغث والسمين في مجال الأخلاق .

العقل العملي إذاً ليس في نهاية المطاف سوى موقف شعوري حدسي يفرض سلطانه في مجال الأخلاق .

ويتحدث كانط في هذا الكتاب عن الإرادة الخيرة لأنها خيرة دون قيد أو شرط ، ويتحدث أيضاً عن الواجب ، وهو يتسم بالصرامة والشدة ، وهو صوري محض منزه عن الأغراض ، ولكي يعد العمل أخلاقياً ينبغي أن يتفق مع الواجب ويتم عن إحساس به واحترام للقانون ، ويرى أن مقر جميع التصورات الأخلاقية ومصدرها قائمان بطريقة قبلية خالصة في العقل ، وللأخلاق عند كانط قواعد ثلاث وضحها بالأمثلة :

القاعدة الأولى : لا تفعل الفعل إلا بما يتفق مع القاعدة التي تمكنك في الوقت نفسه من أن تريد لها أن تصبح قانوناً عاماً .

القاعدة الثانية : افعل الفعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص كل إنسان سواك بوصفها دائماً وفي الوقت نفسه غاية في ذاتها ، ولا تعاملها أبداً كما لو كانت مجرد وسيلة .

القاعدة الثالثة : اعمل كما لو أن أرادتك هي المشرعة الكلية .

وتوج عمله هذا بتصور لما أسماه (**مملكة الغايات**) على غرار المدينة الفاضلة عند (أفلاطون) ، وتحدث في الفصل الأخير من هذا الكتاب عن مسألة الحرية التي لم يستطع إثباتها في كتابه (نقد العقل النظري) ، فهو يرى أننا إذا لم نكن أحراراً في عالم المعقول لما عملنا وفق القانون الأخلاقي ، فهو لم يستطع أن يثبت الحرية وإنما اضطر إلى التسليم بوجودها لوجود القانون الأخلاقي ، وقد حاول أن يزيل التناقض بين الحرية والقانون الأخلاقي الطبيعي الحتمي ، ومن ثم جعل مسألة الحرية مسلمة من مسلمات الحياة الأخلاقية .

وفي عام ١٧٨٦ م صدرت له ثلاثة كتب هي :

(**المبادىء الميتافيزيقية الأولى لعلم الطبيعة**)
و (**افتراضات ظنية حول بداية تاريخ الإنسانية**)
و (**ما هو معنى التوجيه في نطاق التفكير**)
وفي عام ١٧٨٨ م (**حول طب فلسفي للجسم**)

وفي العام نفسه قدم كتابه الآخر (**نقد العقل العملي**) وهو كتاب في الأخلاق ، حاول فيه أن يؤسس الأخلاق من حيث هي علم ينبثق عن الفطرة الإنسانية ، وهذا الكتاب متمم لكتاب (تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق) .

فقد تحدث في هذا الكتاب عن الخير والخير الأعلى الذي يتكون من الفضيلة والسعادة ، ويرى أن الخير الأعلى لا يتحقق لأن الفضيلة معنوية والسعادة حسية ، ويجب أن يكون ممكناً ، وكذلك موضوعه ، وذلك لأن الأمر القاضي بترقية الخير الأعلى ينص على هذا التوافق ، والتوافق بين الإرادة والقانون الأخلاقي هو القداسة ، وهذه كمال لا يستطيع أن يبلغه أي كائن عقلاني في العالم الحسي ، أو في أي لحظة من لحظات وجوده ، إذاً هذا التقدم اللامتناهي يكون ممكناً فقط بالاستناد إلى فرضية تفترض ديمومة لا نهاية لها لوجود شخصية الكائن العقلاني ذاته ، ومن ثم جعل كانط خلود النفس مسلمة من مسلمات الحياة الأخلاقية .

وتطرق في هذا الكتاب أيضاً إلى وجود الله ، حيث لم يستطع أن يثبتها بواسطة العقل النظري في كتابه (نقد العقل النظري) ، أما في هذا الكتاب فهو يرى أن الكائن العاقل ليس علة العالم ولا الطبيعة بالذات ، ولذلك ليس هناك في القانون الأخلاقي أي ارتباط بين الأخلاقية والسعادة المناسبة لها ، ولا يستطيع أن يجعل الطبيعة على اتفاق مع مبادئه العملية ، ولا أن يكون علة للطبيعة ، إلا أن السعي وراء الخير الأعلى أمر ضروري ، وبناء عليه فإن وجود علة للطبيعة متميزة عنها وتحتوي على مبدأ هذا الارتباط أي الانسجام الدقيق بين السعادة وبين الفضيلة ، إنما هو أمر مسلم به أيضاً ، وهكذا أصبح وجود الله مسلمة ثالثة للحياة الأخلاقية ، والقانون الأخلاقي يؤدي إلى الدين من خلال مفهوم الخير الأعلى بوصفه غاية العقل العملي .

وفي عام ١٧٩٠ م صدرت له ثلاث كتب :

(**نقد ملكة الحكم**) حاول في هذا الكتاب أن يوفق بين العقلين النظري والعملي ، أو بين عالم الطبيعة وبين عالم الحرية ، أو بين الحق والخير ، عن طريق الالتجاء إلى قوة ثالثة حاكمة بالجمال والغائية ، ألا وهي ملكة الحكم .

والكتاب الثاني (**حول اكتشاف مفاده أن كل نقد جديد للعقل المحض ينبغي بالضرورة أن يتم بواسطة نقد أقدم**) . رسالة كتبها ضد أيرهرد الذي ظن أن ليبنتز قد شق الطريق نفسه الذي ادعى كانط أنه أول من شقه .

والكتاب الثالث (**حول التصوف ووسائل تناوله**) .

وفي عام ١٧٩١ م صدر له (**حول فشل كل محاولة فلسفية في مضمار علم الربوبية**) و (**ما هي الخطوات الفعلية التي حققتها الميتافيزيقا في تقدمها منذ عهد ليبنتز وفولف**) .

وفي عام ١٧٩٢ م صدر له (**في الشر الأصلي**) وهو الفصل الأول من كتاب (الدين في حدود العقل) وفي عام ١٧٩٣ م صدر كتابه (**الدين في حدود العقل الخالص**) وفي هذا الكتاب يؤكد أن الدين

يجب ألا يرتبط بالعواطف بل بالعقل ، ومن الخطأ أن نعتقد أن الدين هو الضابط للأخلاق ، والأخلاق ليست بحاجة إلى الدين من أجل قيامها ، بل لابد من اعتبارها مستقلة بذاتها ، وليس هناك إلا دين حقيقي واحد ، وما نراه في الممارسات الواقعية هو أشكال متعددة من العقائد الدينية والأدنى إلى الصواب أن نقول : هذا الرجل ينتمي إلى العقيدة الدينية اليهودية أو الإسلامية أو المسيحية ، بدلاً من أن نقول : إنه ينتمي إلى هذا الدين أو ذاك . وكانط في هذا الكتاب يؤول العقائد الدينية تأويلا رمزياً .

وصدر له في هذا العام أيضاً **(حول القول المشهور هذا أحسن نظرياً ، ولكنه لا يساوي شيئاً عملياً)** .

وفي عام ١٧٩٤ م صدرت له ثلاثة إصدارات :

الأول **(حول الفلسفة بصفة عامة)**

الثاني **(عن تأثير القمر على الجو)**

الثالث **(نهاية العالم)**

وفي عام ١٧٩٥ م نشر كتابه **(نحو السلام الدائم)** وبيّن فيه المجتمعات المتمدنة تكونت لاتقاء الأذى المتبادل ، ولقد حان للدول أن تفعل ما فعله الأفراد ، ويتعاقدوا لحفظ السلام بإنشاء نظام دولي يقوم على الديمقراطية ، وإلغاء الرق والعبودية والاستقلال ، وأن يتعهد هذا النظام بنشر السلام في العالم ، وتحدث عن قيام تنظيم سلمي بين الدول الكبرى وتصوره لهذا التنظيم شبيه بهيئة الأمم المتحدة حالياً .

ويرى أن النزعة إلى الحروب التي سادت أوربا إنما ترجع في معظمها إلى توسع أوربا في أمريكا وأفريقيا وآسيا ، فهي حروب على الغنائم ، وكل يسعى لأخذ حصة الأسد ، مثلهم في ذلك مثل اللصوص حينا يتقاسمون الغنائم ، وإنه ليروعك حقاً أن ترى هذه الدول التي تدعي التمدن ما تفعله حينا تستكشف أرضاً جديدة في إحدى غاراتها ، إذ إن مجرد زيارة لتلك الشعوب تعتبر في نظرهم غزواً تبرر لهم استعبادها ، فحينا اكتشفوا أمريكا عاملوها كأنها خلو من السكان ، واعتبروا سكانها الأصليين من سقط المتاع ، وقد وقع هذا من أمم في الوقت الذي كانت تدعي فيه ورعها وتقواها وتمسكها بالدين ، فهي تسقي الشعوب المهضومة من كؤوس الظلم أترعاً ، ثم تدعي أنها من صفوة عباد الله وخيرة خلقه .

وفي عام ١٧٨٦ م صدرت له ثلاثة إصدارات :

أولاً **(عن نغمة ارتفعت حديثاً في الفلسفة)** .

ثانياً **(تسوية نزاع رياضي قائم على سوء فهم)** .

ثالثاً **(إعلان عن قرب الانتهاء من رسالة في السلام الدائم في الفلسفة)** .

وفي عام ١٧٩٧ م صدر له كتابان :

(الأسس الأولية الميتافيزيقية لنظرية الفضيلة)

و **(في الحق المزعوم للكذب لدوافع من حب الإنسانية)** .

وفي عام ١٧٩٨ م صدرت ثلاثة كتب :

الأول : **(حول صناعة الكتاب)**

الثاني : **(التنازع بين الكليات الجامعية)**

الثالث : **(علم الإنسان من الناحية العملية)**

وفي عام ١٨٠٠ م صدرت **(محاضرات كانط في المنطق)**

وفي عام ١٨٠٢ م صدرت **(محاضرات كانط في الجغرافيا الطبيعية)**

وفي عام ١٨٠٣ م صدرت **(محاضرات كانط في التربية)** .

وبعد : فإن فلسفة كانط قد تبوأت مكانة عظيمة في أوربا ، وما زال الأوربيون يعتزون بفكره حتى الآن ، إذ يوجد في أوربا مدارس فكرية جديدة عرفت باسم الكانطية الجديدة ، ولم يكن رودها ينتمون جميعاً إلى الثقافة الألمانية التي أنجبت كانط ، بل كانوا من جنسيات أوربية مختلفة ، وهذا دليل على الهيمنة التي مارسها فكر كانط على المسرح الأوربي .

كما أنه غير مسار الفكر الأوربي ، وبين دور العقل والحس في تكوين المعرفة الإنسانية ، فكان ذلك بمثابة إرهاصات لظهور العلوم الإنسانية ، ولتقدم العلوم التجريبية ، وقد وصفه أحد فلاسفة الغرب المحدثين بقوله : لقد خطا كانط بأعماله خطوة في ميدان التفلسف لها أهميتها ومغزاها على صعيد تاريخ العالم ، وربما لم يحدث شيء منذ أفلاطون يضاهي إنجاز كانط من حيث الآثار البعيدة المدى التي أسفرت عنها ، ليس في ميدان التقنية والسيطرة على الطبيعة وإنما في صميم الإنسان ، وبالنسبة لأسلوب تفكيره ووعيه الذاتي وأفكاره ودوافعه وإرادته الطيبة .

ويتبين للدارس الفطن لنظرية كانط أنه لم يأت بشيء جديد يثري الفكر الإنساني في مجال نظرية المعرفة ، ولم يكن له قصب السبق في هذا ، بل سبقه إليه الإسلام بقرون عديدة ، ثم إن المعرفة في الإسلام أعم وأشمل من نظرية كانط ، فطرق المعرفة في الإسلام ثلاثة وهي : أولاً : ما يدرك بواسطة الحواس الخمس وبمساعدة العقل ، فمن استعمال السمع مع العقل قوله تعالى : ﴿**أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها**﴾ [سورة الحج : ٤٦] ومن استعمال البصر مع العقل قوله تعالى : ﴿**قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق**﴾ [سورة العنكبوت : ٢٠] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي تحث على استعمال الحواس مع العقل ، ومما ينبغي التنويه إليه أن القرآن ذكر السمع والبصر لأنهما أهم وسائل المعرفة .

ثانيا : مبادىء عقلية مفطورة في الإنسان غرسها الله فيه ، وهي تنمو مع الإنسان ، ومثال ذلك علمنا أن القول ونقيضه لا يجتمعان ، ومنها معرفة الخير والشر ، قال تعالى ﴿**ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها**﴾ [سورة الشمس : ٧-٨] .

ثالثاً : الوحي الإلهي : لما كان الإنسان بفطرته يميل إلى معرفة الغيبيات ، فقد تكفل الله ببيانها ، وكفى عباده مؤونة البحث في أمور فوق طاقتهم ، ولذلك اقتضت رحمة الله إرسال الرسل ومعهم الكتب ليبينوا للناس ما نزّل إليهم .

أما في جانب الأخلاق فنجد أن نظرية كانط فيها ضعف ونقص من جوانب عديدة ، وبخاصة في الواجب لكونه صورياً بحتاً ومنزهاً عن الأغراض ، بينما في الإسلام نجد القاعدة الأخلاقية من جهة ملزمة ، فإنها من جهة أخرى مرغوبة وتلوح لنا بشيء محبب إلى نفوسنا فتدفعنا إلى العمل ، وليس ثمة فعل أخلاقي قد حقق لمجرد أنه واجب ، إذ لابد أن يظهر لنا هذا الواجب بصورة خيرة بوجه من الوجوه . ولذا نجد أن الأوامر الإلهية تصدر على طريقتين :

١ ــ لا تتوقف عند الأمر الصوري بل تتعداه إلى بيان حكمته ومضمونه .

٢ ــ الوقوف عند صورة الواجب المجرد (الأوامر الصورية) .

ويقتصر الخير عند كانط على الموافقة الشكلية للقانون ، بينما نجد في الإسلام أن الخير ينشأ من كونه يحقق الخير في الوجود المادي ، ولكونه يوافق أوامر الله ، كما أن السعادة في الإسلام ليس بينها وبين الفضيلة ذلك التنافر الذي وضعه كانط ، وتتحقق السعادة في الدنيا إذا كان الالتزام بأوامر الله مكتمل الجوانب ، والجزاء مع ماله من أهمية عظيمة في الأخلاق نجد أن كانط يهمله ، بينما نجد الإسلام يجعله دافعاً قوياً للعمل .

فحري بنا أن نعود إلى كتاب ربنا وسنة نبيه لنقتبس منهما ونهتدي بهديهما لصلاح أمر ديننا ودنيانا .

المصادر

إمانويل كنت/عبد الرحمن بدوي ؛ ط ١ ، الكويت ــ وكالة المطبوعات ، ١٩٧٧ م .

تاريخ الفلسفة الحديثة/يوسف كرم ، القاهرة ــ دار المعارف ، ١٩٧٧ م .

تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق/عمانوئيل كانط ؛ ترجمه وقدم له وعلق عليه عبد الغفار مكاوي ؛ راجع الترجمة : عبد الرحمن بدوي ، ط ٢ ، القاهرة ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

فلسفة كانط/اميل بوترو ، ترجمة عثمان أمين ، القاهرة ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ م .

كانت أو الفلسفة النقدية/زكريا إبراهيم ؛ القاهرة ــ دار مصر للطباعة .

كانط/شولتز ؛ ترجمة سعد رزوق ؛ ط ١ ، بيروت ــ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥ م.

كنط وفلسفته النظرية/محمود زيدان ، ط ٣ ؛ القاهرة ــ دار المعارف ، ١٩٧٩ م .

مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة يمكن أن تصير علماً/عمانوئيل كانط ؛ ترجمة نازلي إسماعيل ؛ مراجعة عبد الرحمن بدوي ؛ القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٨ هـ ــ ١٩٦٨ م .

نقد العقل العملي/عمانوئيل كانط ؛ ترجمة أحمد الشيباني ، بيروت ــ دار اليقظة العربية ، ١٩٦٦ م .

نقد العقل المجرد/عمانوئيل كانط ؛ ترجمة أحمد الشيباني ، بيروت ــ دار اليقظة العربية ، ١٩٦٥ م .

أإحياء لتراث أم إساءة له؟!

إبراهيم السامرائي

١ ـ الفراهيدي ، الخليل بن أحمد/كتاب الحروف ؛ تحقيق رمضان عبد التواب .ـ القاهرة : مكتبة الخانجي ؛ الرياض: دار الرفاعي ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م(١)

يُهرَع نفر من المحققين إلى نشر نصوص مزيفة ، ويجتهدون في تحقيقها بل يبالغون ويتجاوزن الحدّ . ويقدّمون بين يدي هذه النصوص مقدّمات يبسطون فيها أن النصّ مزيف وأنه نسب إلى الخليل بن أحمد ، ولم يعرف للخليل بن أحمد شيء من هذا . ولكنهم يثبتون على غلاف الكتاب شيئاً غير هذا فيقول رمضان عبد التواب مثلاً :

كتاب الحروف للخليل بن أحمد الفراهيدي

ولننظر فيما أثبته عبد التواب في «مقدمته» ثم نضيف إلى ذلك ما وقفنا عليه من فوائد ، وكل ذلك يجعلنا نطمئن إلى أن «الكتاب» لم يكن للخليل ، بل هو منحول عليه في حقبة متأخرة .

قال رمضان في «مقدمته» (ص ١٢ ــ ١٣) :

والكتاب الذي ننشره اليوم في «الحروف» **ينسب** للخليل بن أحمد ، **ولم يذكره واحد ممن ترجموا له** ؛ فقد ذكروا أنه ألّف : الإيقاع ، والجمل ، والشواهد ، والعروض ، والعوامل ، والعين ، وفائت العين ، والمعمّى ، والنغم ، والنقط ، والشكل .

ولم يعدّوا هذا الكتاب من مؤلّفاته .

ويضيف رمضان :

ويبدو أن الكتاب **مزيّف** ، ومع ذلك فقد كان معروفاً لدى الإمام أحمد بن محمد الرازي (المتوفى حوالي سنة ٦٣٠ هـ) الذي ذكر له روايتين في كتابه : «الحروف» . كما كان معروفاً لدى الحافظ الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ) الذي اختصره وكتبه بخطه . كما أن الإمام الفيروزابادي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ) نقل عنه في كتابه : «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» . وكذلك اقتبس منه الإمام السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) في كتابه : «المزهر ...» .

أقول : كأن المحقق رمضان قد عزّ عليه بعد قوله : «ويبدو أن الكتاب مزيف» أن يذهب إلى آخر المطاف ، فراح يعطي نصه المزيف شيئاً من الثقة في ذكره أن الرازي والذهبي والسيوطي قد ذكروا الكتاب ونقلوا منه .

ولكن المحقق سكت عن خلو كتب المتقدمين الذين جاءوا بعد الخليل من شيء من هذا النص المزيف ، فلم يشر ابن فارس في «معجم المقاييس» ولا في «المجمل» إلى الكتاب . وليس في «جمهرة ابن دريد» ولا في «لسان العرب» شيء من هذا الكتاب .

والغريب أن مادة الكتاب المنسوبة إلى الخليل في هذا النص قد أخذها المتأخرون وقيّدوها بالخليل ، وأنها لم تُرْوَ عن أحد من معاصري الخليل ولا من سبقه بقليل أو خلفه بقليل أيضاً .

ثم قال رمضان عبد التواب :

«ومن العجيب اختلاف مخطوطات فيما بينها في التعبير ، **ونسبة البيت الواحد من أبيات الاستشهاد إلى أكثر من شاعر** ، في هذه المخطوطات ؛ بمعنى أن ينسب البيت في مخطوطة إلى شاعر معيّن ، ثم ينسب البيت نفسه في مخطوطة أخرى إلى شاعر آخر . ويروي الفيروزابادي معظم أبيات الكتاب غير منسوبة إلى شاعر معين» .

ثم يتساءل المحقق فيقول :

«فمن هذا الذي زيّف هذا الكتاب ؟ وما عمر هذا التزييف ؟ إننا لا نعرف ذلك بالطبع . وعلى أيّة حال ، فإن مخطوطة «أيا صوفيا» مكتوبة في القرن الثامن الهجري . هذا إلى أن كلاً من الفيروزابادي في : «بصائر ذوي التمييز» ومرتضى الزبيدي أخذاً [كذا] عنه في «تاج العروس» قد نقلا من كتاب «الحروف» ولم يشكّا في نسبته إلى الخليل بن أحمد ، وكذلك الإمام السيوطي في كتابه : «المزهر» والإمام الرازي في كتابه : «الحروف» ...» .

أقول : كأن المحقق أراد بعبارته الأخيرة أن يرمّ بناءه الذي شاده بادىء ذي بدء فذهب إلى أن «الكتاب مزيّف» .

ولكنه لم يستطع أن يذهب إلى آخر الشوط فيدّعي نسبة الكتاب ، ذلك أن مادة الكتاب تعلن أنه مزيّف كما يستفاد من قول المحقق :

«غير أن ما يثير العجب حقاً ، هو معاني الحروف نفسها ، تلك الحروف التي تطلق على حروف الهجاء كذلك ؛ ففي قليل من الحالات يمكن إيجاد علاقة بين معنى الحرف وأصله ؛ مثل «الباء» و «النون» ، ومع حرف «الكاف» يمكن ربط معناه : «المصلح

للأمور» بالأصل : «كافٍ» . وما عدا ذلك من المعاني فهو خيال محض » .

أقول : لقد اعترف المحقق بأن المعاني المثبتة التي ادُّعي نسبتها إلى الخليل «خيال محض» . وكان عليه أن يقول : إنها كذب وافتعال .

وقال المحقق :

«وأبيات الاستشهاد في الكتاب **لا توجد في دواوين الشعراء** الذين تنسب إليهم ، **ولا في أي مكان آخر** ، فيما عدا حالة واحدة ، ذكر فيها بيت من أبيات الكتاب في غير سياق الخليل ، وهو :

نونان نونان لم يخططهما قلمٌ في كل نون من النون عينان[٢]

فهو ثاني بيتين في : «كتاب فيه ما يقرأ من آخره كما يقرأ من أوله» للتبريزي ، نشره كروتكوف في مجلة كلية الآداب والعلوم ، ببغداد سنة ١٩٥٨ ....

كما يوجدان في كتاب : «ألف باء» للبلوي (٣٥٢/٢) ، وفي كتاب : « إعراب ثلاثين سورة » لابن خالويه ..... » .

ويخلص المحقق في آخر «مقدمته» إلى القول :

ومع ما يكتنف هذا الكتاب من شك في مؤلفه ، فلن يخلو نشره من فائدة .... أقول : إذا كانت المادة مزيفة ، ومعاني الحروف **«محض خيال»** كما قال المحقق ، فأية فائدة نلتمسها في المكذوب المفتعل ؟

ألم أقل : إنها شهوة للنشر ، ولِمَ لم يثبت على غلاف الكتاب أنه منسوب منحول ؟

ثم تكلم المحقق على الأصول المخطوطة للكتاب وهي سبع ، وكل منها يختلف عن **الآخر في المادة وفي** نسبة الشواهد ، وفي الطول والقصر .[٣]

ولننظر إلى شيء من مادة الكتاب دليلاً على أنه مادة مزيفة لا قيمة لها لا يمكن أن تكون من علم الخليل بن أحمد :

الأَلِفُ : الرجل الحقير الضعيف ، قال أوس :

هنالك أنت لا أَلِفٌ مهينا

وقد عَلق المحقق فقال :

في (ب و ز)[٤] : هو الرجل . وفي (جـ) : هو الفرد من الرجال ، وقيل هو الرجل الغريب . وفي (هـ) : الألف الفرد من الرجال . وفي (م) : الألف الرجل الذي لا زوج له ، ولكن كل فرد لا شبيه له ألِف . وفي البصائر ١١/٢ : الألف الرجل الفرد . أقول : إذا كان هذا هو النص على اختلافه في هذه الأصول المخطوطة ، فكيف جاز للمحقق أن يختار كلاماً مغايراً مضاداً من نسخة أخرى ، وهو «الرجل الحقير الضعيف »؟

ثم إن الشاهد قد نُسب في اختيار المحقق إلى أوس ، وهو في (ب) : أبو نواس ، وفي (جـ) : قيل للسيد الحميري ، وفي (هـ) : ومنه قول السيد [كذا] .

ثم اختلفت الأصول المخطوطة في نص الشاهد ، ففي (جـ) : «فلا ألف هناك ولا مهيب» ، وفي (هـ) : «هنالك لا ألف ولا مهينا» ، وفي البصائر ١١/٢ :

هنالك أنت لا ألف مهين كأنك في الوغَى أسد زئير

وفي (وز) : «وقيل السخي والفرد في الفضائل» .

أقول : وهذا الاختلاف والعبث في كل معنى من المعاني المثبتة في الكتاب بحسب ما جاء في الأصول المخطوطة .

ولابد من اختيار معنىً آخر وهو ما جاء في «الخاء» :

الخاء : شعر الأست [إذا كثر وطال] قال المنقري :

لأستك خاء في التواءِ كأنه حبال بأيدي الساقيات المواتح

وقد جاء في تعليقات المحقق :

في (ب و ز) : «هو شعر ...» ، وفي (م) : «الخاء شحم الأست إذا كثر ، وقيل العجلة !!» ، وفي البصائر ٥٢٠/٢ : قال الخليل : «الخاء عندهم شعر العانة وما حولها» ، وفي تاج العروس : والخاء شعر العانة وما حواليها . وأنشد الخليل ...» وأما ما ورد في قائل البيت فالاختلاف كثير ، ففي (أ) : «المنقر» [كذا] ، وفي (هـ): «وقال بعض الأعراب» ، وفي (جـ) : «قال الشاعر» ، وهو غير منسوب كذلك في البصائر ٥٢٠/٢ ، وتاج العروس .

أقول : فكيف اختار المحقق النسبة إلى المنقري ؟ سامحه الله.

ثم يأتي الاختلاف في كلمات الشاهد ، وهو أمر عجيب ، وقد أثبت ذلك المحقق .

وشاهد ثالث أختم به هذا الموجز ، وهو معنى «الذال» :

«الذال عُرف الديك ، قال الحارث اليشكري :

به بَرَص يلوح بحاجبيه كذال الديك يأتلق ائتلاقا

وقد علق المحقق فقال :

في البصائر ٤/٣ : «قال الخليل : الذال عرف الديك» ، وفي تاج العروس : «ومما يستدرك عليه الذال عرف الديك ، قاله الخليل» ، وفي (ب) : «هو عرف ...» أقول : وينبغي أن نلاحظ أن الفيروزابادي في «البصائر» والزبيدي في «التاج» يقيدان المعنى بأنه مما قاله الخليل .

ولكن أليس عجيباً ألا تكون هذه الغرائب مذكورة في «كتاب العين» وهو صنعة الخليل ؟!

ثم إن «الحارث اليشكري» الذي اختاره المحقق هو في (ب) : الحارث البكري ، وفي (جـ) : أبو العسنجور !! ، وهو غير منسوب في «البصائر» و «تاج العروس» .

كما أن في نص الشاهد اختلافاً كبيراً في هذه الأصول المخطوطة .

أقول : أفبعد هذا يحتفل المحقق فينشر هذه الصنعة البائرة ؟

٢ ــ الفراهيدي ، الخليل بن أحمد/كتاب الجمل في النحو ؛ تحقيق فخر الدين قباوة .ــ بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .

أقول : هكذا كان مثبتاً على غلاف الكتاب . وعلى هذا يكون الكتاب من مصنفات الخليل بن أحمد .

نعم لقد ورد في مصنفات الخليل كما ذكر في المصادر «كتاب الجمل» . والسؤال الآن أهذا هو «كتاب الجمل» الذي أشارت إليه المصادر ؟

أقول : لنحتكم إلى ما قاله المحقق فخر الدين قباوة في «مقدمته» : «أما بعد فهذا «كتاب الجمل في النحو» **المنسوب** إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أضعه بين أيدي العلماء والباحثين ، ليكون مادة للدراسة والتوثيق والتحقيق ، ولسوف يثير ، فيما أرى ، أمواجاً مختلفة أو متناقضة من الآراء والتوجيهات والنقد والتقويم ، تساهم في توضيح معالمه ، وتسديد منعطفاته ، وحل مشكلاته» .

أقول : كأن المؤلف أدرك أن هذا الكتاب غريب في مادته ، بعيد عما عرفناه من علم الخليل في «كتاب سيبويه» . اتصف بأقوال وتوجيهات نحوية لا نجدها في غير هذا الكتاب ، بل إن جلّ ما فيه قد عبّر عنه النحاة المتقدمون والمتأخرون بشيء آخر يبتعد عما في هذا الكتاب .

ثم إن المحقق قد أثبت في هذه الأسطر أن الكتاب منسوب إلى الخليل ابن أحمد ، فما باله لم يثبت مثل هذا على غلاف «الكتاب» ؟ أكان هذا الضرب من التمويه بل التدليس إرضاءً للناشر وعملاً على ترويج الكتاب ؟

ليس هذا من أمانة العلم ولا من شرائط النشر العلمي .

ولنتابع المحقق في مقدمته التي أراد أن يرمّ بناءها فتوجه إلى الدارسين مستعيناً بهم على اجتياز «العقبات» و «المعضلات» و «التحديّات»[٥]. ......

هذه كلها «تفتح أبواباً جديدة في ميادين المصطلحات والمذاهب والتوجيهات والأحكام النحوية ، وفي الهياكل الكبرى التي سيطرت على تاريخ النحو والنحاة» .

أقول: هذا الذي ذهب إليه طالباً عون الدارسين لا يعفيه من تبعات نسبة باطلة ، ألم يفطن إلى أن هذا الجديد الغريب في مادة الكتاب ومصطلحه لا يوجد في «كتاب» سيبويه ، وهو من مصادرنا في معرفة علم الخليل في النحو واللغة !!

لقد احتفل المحقق بهذا الكتاب المنسوب إلى الخليل فقال : «فهو يحمل بين دفتيه ألواناً من العلم متميزة ، ولمحات من الفكر قديمة مستجدّة ، ونماذج من النظرات النحوية واللغوية والبيانية تقتضي الاهتمام والتدقيق والتحرير » .

أقول : لقد أطال قباوة في إطراء كتابه هذا وتجاوز الحدّ ، وأهل الرأي يتفقون على غير هذا ، لأن ما في الكتاب بعيد عن علم النحاة المتقدمين ، فأين هي «النظرات النحوية واللغوية والبيانية» التي «تقتضي الاهتمام والتدقيق والتحرير» ؟

وقال قباوة :

«وهو إن كان يعتمد منهجاً تقليدياً في تصنيف موضوعات الإعراب ، يضع لهذه الموضوعات أطراً خاصة ، وتفريعات متشعبة متشاجرة [أراد مشتجرة] تمثل مرحلة عريقة في القدم ، لفهم معاني النحو وجزئياته وكليّاته .... » .

أقول : كأن كل هذا أراد به المحقق أن يقلل من قولته : «المنسوب إلى الخليل ...» فراح يشير إلى دقائق تميز بها «الكتاب» .

ثم قال المحقق : وهو ينسب إلى الخليل إمام العربية تبويبات غرية متميّزة وتقسيمات وتوجيهات وأحكاماً وأقوالاً ومصطلحات ، ما كان يعرفها المؤرخون والدارسون ...

أقول : هلا كان هذا دافعاً إلى أن يتحقق «المحقق» فينظر في «كتاب سيبويه» فينظر علم الخليل ومصطلحه ؟

ويقول المحقق في هذا : «وهو يقدّم عدداً وافراً من المصطلحات ، في الإعراب والصرف والأدوات ، بعضه غريب كل الغرابة لا تجد له في الكتب القديمة والمتأخرة والمعاصرة ، وبعضه الآخر حمل في التاريخ دلالات انقرضت ، أو خالفت ما عرفه النحو في مذاهبه واتجاهاته ورجالاته» .

أقول : كان على المحقق أن يفطن إلى هذا فيتأكد أن هذا الكتاب ليس للخليل وأنه منحول عليه ، ذلك أن المصطلح النحوي اللغوي غير وافٍ في «كتاب سيبويه» ، وأن الخليل كان يصل إلى المادة النحوية بجملة يشرح بها ما يريد ، فأين هذا من هذه الكثرة في المصطلح . ولنا دليل آخر على أن الكتاب مصنوع محمول على الخليل نلتمسه فيما ذكر المحقق :

«وهو يورد مجموعة من الآيات الكريمة ، في صور لا نجدها فيما وصل إلينا من تاريخ القراءات والتفسير للقرآن الكريم . وقد **بدا لي أن بعض تلك الصور هو من أوهام المصنّف** أو النساخ أو المستملين» فردّدته إلى طريق الصواب ، وأن **البعض الآخر توجيه نحوي ليس له في القراءات نصيب** » .

أقول : وهل يعقل أن يكون هذا من علم الخليل ؟!

ويقول المحقق أيضاً : «وهو يروي عشرات من الشواهد الشعرية في مسائل الإعراب ومعاني الحروف ، **لا تجد لها موئلاً أو لروايتها**

مصداقاً ... في مصادر النحو والشعر ومراجعهما المعروفة ، أو لا تستطيع تحقيق نسبها ، أو تحديد أصحابها من الشعراء والرجّاز» .

أقول : وهذا كله لم يَثن المحقق عن عمله وعن نسبة الكتاب إلى الخليل ، وهو محض ادّعاء وكذب .

ويقول المحقق أيضاً : «وهو يبسط أحكاماً وتوجيهات في الإعراب واللغة والبيان تفتقدها كتب النحو والمعاجم وأمّهات المطوّلات والحواشي ومصادر علم العربية في تاريخه ودراساته وتقويمه » .

أقول : ومع كل هذا يبقى هذا المجموع **المزيف** من صنع الخليل فيما ذهب إليه المحقق !!

ويلتمس المحقق المعاذير ليظل متشبثاً بنسبة الكتاب إلى الخليل فهو يقول :

«وهو يضمّ في طياته نصوصاً وعبارات وشواهد ، لا يُشكّ في أنها **مقحمة ألحقها علماء أو نسّاخ أو قرّاء بعد الخليل ، فالتبست بالأصل وتناقلها الناسخون على أنها جزء منه** ، في حين أنه يضمّ أيضاً أمثالها عرفت في مذهب الخليل وأقواله ....» .

ويقول المحقق فيشير إلى مسائل هي حجة عليه كقوله :

« ... فبينا أنت مشدود إلى دقة التقسيم وعمق الفكرة وجلاء المعنى ، وبعد النظر .... إذ يفجؤك ظواهر من الاضطراب والتداخل والإحالة . وبينا أنت مأخوذ بالتعريفات الدقيقة الوافية ، والأحكام والقيود المحكمة المسدّدة ، .... إذا بك تصدمك شذرات من التعريفات السطحية العامة الفضفاضة والأحكام القاصرة ... وبينا أنت مستسلم لفصاحة الكلم ونصاعة العبارة .... إذ تتعثر بنتوءات من تلوّي التعبير وهلهلة النسج وانقطاع السياق» .

أقول : وكأن الكتاب قد أخذ على المحقق تفكيره وجهده ، فهو على عَواره مشغول به ، وهو يقول :

«وقد كنت كلما قرأت هذا الكتاب منذ اطلعت عليه عام ١٣٨٠ ، تحضرني هذه المعالم والمعاني متلاحقة تثقل كاهلي ونفسي ، وتشعرني بالقصور والعجز أن أتصدّى لها أو أسير في ركابها ، فإذا بي أعرض عنها ، وفي ضميري وخزات وحسرات» .

ويبدأ المحقق شيئاً آخر يدعوه «تاريخ حياة الكتاب» أشار فيه إلى أن المؤرخين والمعاصرين قد ازورّوا عن الكتاب واستخفوا به ، وأحاطوه بالطعن في النسب والتوهين للسبب ، والازدراء للقيمة العلمية .

وقال : «فأول ما يصادفك من هذا الكتاب مشكلة الاختلاف في اسمه . إنه يسمّى الجمل ، وجمل الإعراب ، ووجوه النصب ، والمحلّى ، وجملة آلات الإعراب ، وجملة آلات العرب ، وجملة آلات الطرب ، والنقط والشكل ....» .

أقول : إن هذه الاختلافات الغريبة تدفعنا إلى أن نقول : إنه مادة مصنوعة يملؤها الزيف ، لا يمكن أن تكون للخليل .

ثم إذا كان الكتاب هو «الجمل» فكيف تخلو مادته مما يتصل «بالجمل» ، وليس فيه من «الجمل» إلا قول صاحبه في فاتحته :

هذا كتاب فيه «جملة الإعراب» .... ثم يشرع بوجوه النصب ، وهي كثيرة ، يتبعها وجوه الرفع ، ثم وجوه الخفض ، ثم يتحول إلى جُمَل الألفات ، وهي أنواع الألفات كألف الوصل وألف القطع وألف الاستفهام و ....

ويتحول إلى جمل اللامات كلام الصفة ، ولام الأمر ، ولام الخبر ، ولا الجحود ، و ...... ويأتي بعد ذلك جُمَل الهاءات كهاء السنخ وهاء التنبيه ، وهاء التأنيث ، و .... وكذلك التاءات ، والواوات ، واللام ألفات ، والفاءات ، والنونات ، والباءات ... ومواد أخرى .

وجملة هذا كله لا يتصل بـ «الجمل» في أي وجه من الوجوه .

ويقول المحقق :

«ولعل مصدر نبذ الناس له أن أقدم خبر ، وصل إلينا عنه ، يتضمن الطعن في نسبه ، وزعزعة الثقة به . فأول ما نلقاه من تاريخ «كتاب الجمل» هذا هو موقف ابن مسعر المفضّل بن محمد المعرّي (ت ٤٤٢) . فهو في ترجمته لأبي بكر بن شقير (ت ٣١٧) يقول عنه : «له كتاب لقّبه الجمل ، وربما نُسب هذا الكتاب إلى الخليل ، يقول فيه : النصب على أربعين وجهاً ، والرفع على كذا»[٦].

وقال المحقق : «وعندما ترجم ياقوت (ت ٦٢٦) للخيل بن أحمد الفراهيدي ، ذكر له بضعة مصنفات ، فيها «كتاب الجمل»[٧]. غير أنه كان قد عرض من قبل ، لترجمة ابن شقير ، وأورد فيها ما يلي : قرأت في كتاب ابن مسعر أن الكتاب الذي ينسب إلى الخليل ، ويسمى الجمل ، من تصانيف ابن شقير هذا» .

ولما ترجم صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤) لابن شقير جاء في تلك الترجمة : ويقال : إن «الجمل» الذي نسب للخليل هو لابن شقير»[٨].

وكأن السيوطي (ت ٩١١) يعتمد في ترجمتي الخليل وابن شقير على معجم الأدباء ....

ويقول في حديثه عن ابن شقير : «قرأت في طبقات ابن مسعر أن الكتاب الذي ينسب للخليل ، ويُسمّى المحلّى ، له»[٩].

ويأتي صاحب «روضات الجنات» محمد بن باقر الخونساري (ت ١٣١٢) فيورد مصنفات الخليل كما هي عند ياقوت والسيوطي[١٠].

وصاحب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» محمد محسن يشير إلى أن العنوان هو «النقط والشكل».[11] وهكذا يستمر الشك في الكتاب ونسبته إل الخليل لدى بروكلمان والزركلي وكحالة، ورمضان ششن. وقطع محمد خير الحلواني بعدم نسبة الكتاب إلى الخليل مستدلاً على ذلك بما فيه من إشارة إلى كتاب مختصر للمؤلف نفسه، ومن نقله عن الخليل وعمن عاصره أو تأخر عنه، ومن ألغاز نحوية، ومصطلحات كوفية أو غريبة، واضطراب وتخليط لا يمكن أن يصدرا عن الخليل[1].

أقول: والكلام في تراث الخليل وأمر نسبته إليه كثير جداً.

ثم عرض المحقق للنسخ المخطوطة وما تشمل عليه من شجون في اختلاف النص، وأسماء المخطوطات وغير هذا.

ولكن المحقق مضى في التحقيق والدرب وعر موحش، ولكنه اجتهد فأكثر من تعليقاته خدمة للنص، وهذا هو دأبه في أعماله الجادة الأخرى.

ثم آتي إلى نص الكتاب فأجد فيه وجوه النصب (ص ٣٤ — ١١٦) وفيها الغرائب التي تتّسم بخصوصية لا نعرفها في كتب المتقدمين والمتأخرين.

ومن هذا: «النصب من قطع»

مثل قولك: هذا الرجل واقفاً، وها أنا ذا عالماً، قال الله جل ذكره: ﴿وهذا صراط ربّك مستقيماً﴾ ومثله ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾ .... على القطع.

وكذلك ﴿وله الدين واصباً﴾ وكذلك ﴿وهو الحق مصدقاً﴾.

معناه: وله الدين الواصب، وهو الحق المصدِّق ....

فلما أسقط الألف واللام نصب على قطع الألف واللام.

أقول: وهذا كله لدى النحاة من باب «الحال»، ولم أجد من قال بهذا «القطع»، والحال غير الصفة.

وجاء في الكتاب: «النصب من التفسير».

قولهم: عندك خمسون رجلاً نصبتَ «رجلاً» على التفسير.

أقول: والتفسير مصطلح كوفي بمعنى «التمييز» وكيف يكون هذا من علم الخليل؟ ومن الغريب أن مصطلح «التمييز» موجود في الكتاب فقد ورد:

والنصب على التمييز

كقولهم: أنتَ أحسن الناس وجهاً وأسمحهم كفّاً.

وفي الكتاب: النصب بـ «حتى» وأخواتها.

أقول: القول إن «حتى» ناصبة هو قول الكوفيين، وأما الخليل وبعده سائر البصريين فعندهم أن النصب بـ «أن» مضمرة بعد «حتى».

وفي الكتاب إشارة إلى الكوفيين في باب «النصب بالتعجب» فقد ورد:

« .... وحدّ التعجب ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء من عادته.

وقال الكوفيون: هذا لا يقاس عليه، لأن قولهم: «ما أعظَمَ اللهَ» لا يجوز أن نقول: شيء عظَّمَ اللهَ. فُردَّ عليهم قولهم. وقال البصريون: لا يذهب القياس بحرف واحد».

أقول: الكلام على الكوفيين والبصريين لا يمكن أن يرد في نص للخليل بن أحمد، ذلك أن الكوفيين لم يكن لهم وجود حقيقي في حقبة الخليل بن أحمد.

ونقرأ في هذا الكتاب من الغرائب التي يشوبها الإغماض قول صاحب الكتاب:

«والنصب الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل»

مثل قول الله — جلّ وعزّ — في «آل عمران» ﴿قال ربِّ أنّى يكون لي غلام وقد بَلَغني الكِبَر﴾ والحَدَثان للمخلوق لا للكبر. ومثله في «مريم»: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾. والحدثان للشيب لا للرأس.

ومثله: ﴿ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوّة﴾ معناه: لتنوء العصبة بمفاتحه. وقيل: معنى «تنوء» تذهب .....

ومن خصوصيات هذا الكتاب وطريقة تأتّيه إلى الغرض شيء ينفرد به ومنه:

«والنصب من اسم بمنزلة اسمين»

مثل قولهم: أتاني خمسةَ عَشَرَ رجلاً، ومررتُ بخمسةَ عشَرَ رجلاً، وضربتُ خمسةَ عَشَرَ رجلاً. صار الرفع والنصب والخفض بمنزلة واحدة، لأنه اسم بمنزلة اسمين، ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فأُلزمت فيهما الفتحة التي هي أخف الحركات.

وكذلك نقول في مَعْد يكرب، وحَضْرَمَوتَ وبَعْلَبَكَّ بمنزلة اسمين.

أقول: ليس العدد المركب كأحدَ عشرَ وأخواته كالاسم المركب مزجاً.

خاتمة:

وأنت تجد في هذا الكتاب من الغرائب والخصوصيات مالا نعرفه من كلام الخليل الذي أثبت في «كتاب سيبويه» ولا تسأل عن الموضوع المصنوع من الشواهد، ولا عن التفسير والتأويل الذي لم نعرفه لدى النحاة متقدميهم ومتأخريهم، فكيف ندعي نسبته إلى الخليل؟!

وهذا نظير ما عرضنا له في الكتاب الأول وهو «الحروف»، وكلاهما مزيّف منحول محمول على الخليل، وفي الذي بسطناه من

كلام المحقّقين وكلام أهل العلم ، وما عرضناه من تعليقاتنا دليل كاف على ما ذهبنا إليه . وهذا يدفعنا ألا نغلو فنتجاوز العلم حبّاً في النشر وتسويد الصفحات .

الهوامش

(١) كتاب الحروف : رسالة صغيرة تقع في خمس عشرة صفحة ، ولم تكن هذه الصفحات كلها مادة الكتاب ، بل كان نصيب الكتاب من كل صفحة دون الثلث، وأكثر من ثلثي الصفحة هو تعليق المحقق رمضان . وهذا يعني أن نص الكتاب لا يتجاوز أربع صفحات . والكتاب جزء من مجموعة « في الحروف » نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض (سنة ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢) .

(٢) أقول : هذا بيت من بيتين من أبيات الألغاز المصنوعة ، والبيت الأول وهو ما كنا نحفظه ونحن صبية شداة وهو :

عينانِ عينان لا عينان باصرة في كل عينٍ من العينين نونان

وبعده :

نونان نونان ....

(٣) أشار المحقق إلى وجود نص الكتاب في « أعيان الشيعة » لمحسن الأمين ، وقد نبّه المحقق إلى هذا صديقه حاتم الضامن .

أقول : وصاحب أعيان الشيعة يدرج الخليل بن أحمد بين رجال الشيعة ، وهو يذكر النص بهذه المناسبة . والذي نعرفه من مصادرنا أن الخليل كان شديداً في السنة ، وأنه تحول إلى مذهب الإباضية فرده إلى السنة صاحبه أيوب السختياني .

(٤) الأحرف هي من رموز المخطوطات التي اختارها المحقق .

(٥) التحديات ، كلمة رزقت الشيوع واستعملت جمعاً ، لتقابل الأصل الأجنبي الذي ترجمت عنه . وليس لنا أن ندخل « التحديات » و « الأطر » في الكلام على مادة نحوية قديمة ، فهما من عربية حديثة .

(٦) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين . ص ٤٨ ـ ٤٩ ومعجم الأدباء ١١/٣ ، وبغية الوعاة ٣٠٢/١ .

(٧) معجم الأدباء ٧٤/١١ .

(٨) الوافي ٣٤٩/٦ .

(٩) بغية الوعاة ٣٠٢/١ .

(١٠) روضات الجنات ٣٩٣/٣ .

(١١) المفصل في تاريخ النحو العربي ٢٥٨/١ ـ ٢٦٢ .

الطريق إلى الوحدة

لعيد الدويهيس
الحسين بن محمد شواط
ماجستير في السنة وعلومها
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الدويهيس ، عيد/الطريق إلى الوحدة : دعوة لبناء الجسور بين الاتجاهين القومي والإسلامي .ـ الكويت : مطابع القبس التجارية ، ؟

دعا المؤلف إلى :

١ ـ ضرورة التوحد وفوائده ، ونبذ التفرق لنتائجه الوخيمة على الجميع .

٢ ـ البحث عن أسباب الخلاف لتجنبها ، وبيان القضايا المتفق عليها التي تحقق الوحدة الفكرية للأمة ، وتعميق التعاون حولها .

٣ ـ ترشيد الاختلافات الاجتهادية لئلا تؤدي إلى التفرق .

٤ ـ التحذير من النتائج السيئة التي تنتظر الأمة في ظل التفرق ، التي هي أسوأ بكثير من جميع ما مرت به حتى الآن .

وقد قسم الكتاب إلى فصلين كبيرين :

الفصل الأول :

١ ـ **الوحدة الفكرية** : حيث بين أن الخلاف في الفروع والجزئيات ظاهرة صحية ينبغي ألا يتعادى لأجلها المختلفون ، وأن الخلاف المدمّر هو الخلاف في أصول الدين . وذكر أنه من الخطأ الحكم بتخطئة جميع ما عند الآخرين ـ ولو من غير المسلمين ـ جملة وتفصيلاً ، والشرع لا يمنع استيراد بعض الأشياء العلمية وغيرها من الشرق والغرب مما يكون فيه فائدة للناس . ولا يتعارض مع أصول شريعتنا ، وأكد أن الحقائق الفكرية منبعها الكتاب والسنة .

٢ ـ **الفرق بين الفرق** : حذر من الخلافات العقائدية التي أدت إلى ظهور الفرق في مراحل مختلفة من تاريخ الأمة ، ودعا إلى « إسلام أهل السنة والجماعة » الذي هو عنده عبارة عن مدارس فكرية متفقة في الأصول والأسس ولا تختلف إلّا في الفروع والجزئيات ، وهو خلاف يفرضه اختلاف العقول ، وتسمح به قواعد الدين وأسسه .

٣ ـ **العلاقة بين الإسلام والواقع** : دعا فيه إلى ضرورة تحكيم الإسلام في واقعنا كله ، وضرب مثلاً بالحياة الزوجية .

٤ ـ **الإسلام والوحدة أو العلمانية والتفرق** : قرر فيه أن الالتزام بالإسلام هو الضمان الوحيد لوحدة الأمة ، وأن العلمانية التي دخلت البلاد الإسلامية هي سبب التفرق .

٥ ـ **الشورى والديموقراطية** : قرر في هذا المبحث أن الديموقراطية ليست كياناً قائماً بذاته يمكن نقله من مجتمع إلى آخر ، وإنما هي نظام يدخل في منظومة كلية ضمن أديان وفلسفات مختلفة، وأنها لا تكفي لحل المشكلات .

وحذر من الظلم والاستبداد ، ودعا إلى وجوب الشورى وضرورة تطبيقها في مختلف مجالات الحياة الإسلامية .

٧ ـ **المبدأ والمصلحة** : ذكر ضرورة تقديم المبدأ الإسلامي والمصلحة العامة على المصالح الذاتية ، وما يؤدي إليه العكس من المشكلات ، والتفرق في صفوف الأمة .

٨ ـ **المعاصي حصادها السراب والندم** : بين هنا أن الطاعة هي طريق النصر في الدنيا كما أنها سبيل النجاة في الآخرة ، وأن المعاصي تؤدي إلى الذل والهزيمة في الدنيا ، والخسران في الآخرة .

الفصل الثاني :

١ ـ **المطلوب بناء الجسور بين الاتجاهين القومي والإسلامي** : قرر هنا أن الأمة تعيش اليوم في تفرّق وتخلف على مستوى جميع الأصعدة ، بالإضافة إلى مكر الأعداء وتربصهم بنا .

فهذا الواقع الأليم يحتم ضرورة تعاون الاتجاهات المخلصة والحكومات لتصحيح هذا الوضع الذي يزداد سوءاً كل يوم .

ودعا إلى وضع حلول للاختلافات العقائدية والسياسية ، وذكر أن الاختلاف بين الاتجاهين القومي والإسلامي **قضية وهمية** ، وكذلك الخلاف بينهما **وهمي** في بعض جوانبه ونتيجة أخطاء سياسية وفكرية في جوانبه الأخرى .

وحتى لا يساء فهمه نبه على ما يلي :

ـ إنني لا أدعو إلى التوفيق بين المدارس الفكرية القومية والإسلامية فهذا مستحيل ، بل أدعو جميع العقلاء لترك مدارسهم الفكرية وتعصبهم لها والإقبال على تطبيق الإسلام الصحيح .

ـ إن الجوانب السياسية والبشرية هي بحاجة إلى توجهات توفيقية وبناء الجسور بين الفريقين .

ـ ليس من المتوقع اقتناع الجميع بهذه الفكرة ، وإنما تكفي الأكثرية .

٢ ـ **الأغبياء المخلصون** : دعا إلى ضرورة تطهير الاتجاهين من الأغبياء وإن كانوا مخلصين، وملامح الأغبياء :

ـ تبني نظرية « من ليس معي فهو ضدي » .

ـ عدم الاقتناع بأن بناء الجسور بين الاتجاهين على أساس الإسلام هي قضية بدهية تفيد الأمة في الخروج من أزمتها .

ـ الإفتاء في العقائد والسياسات والأفكار ونحوها وكأنهم المتخصصون فيها ، مع أنهم لا يعلمون فيها شيئاً يذكر .

ـ لديهم عقيدة الرغبة في محاكمة الماضي ، وعدم الاستعداد لنسيان ذلك .

٣ ـ **الجبهة التقنية** : ذكر أن الأخطار الخارجية تحتم على العقلاء ضرورة التوحد لمجابهتها ، وهذا التوحد تفعله الدول المتقدمة ، ودعا إلى :

ـ إعطاء الأولوية لاكتساب التقنية في مجال الغذاء والسكن والملبس والسلاح ..

ـ التعاون بين الشركات والحكومات في ذلك ، وإحياء دور معاهد البحث العلمي والجامعات في هذا المجال .

ـ ينبغي أن تكون هذه الشركة محلية وضخمة قادرة على القيام بالمهمة .

ـ ضرورة التخصص العلمي والصناعي والتعليمي .

٤ ـ **النظرية قبل التطبيق** : إن إرادة حل المشكلات وحدها لا تكفي لحلها ، فلا بد من التفكير والنظر والبحث حتى نستطيع إيجاد الحلول الملائمة ومن ثم تطبيقها .

٥ ـ **الدراسات العلمية** : ضرورة القيام بدراسات علمية متخصصة في الفكر والسياسة والاقتصاد والإدارة .... وكافة مجالات الحياة الأخرى .

٦ ـ **حكاية الرجل الفرنسي** : دعا إلى التواضع في النظرة إلى قناعتنا ، وعدم التعصب لها واعتبار أن ما نعتقده صواباً مما يخالفنا فيه غيرنا قد لا يكون كذلك ، وضرب مثلاً لذلك بقصة جرت لرجل فرنسي ، لم يعلم حقيقتها الأكثرون ممن حضرها .

٧ ـ **الدكتاتورية الشعبية** : القوى الشعبية المنتمية للاتجاهين القومي والإسلامي هي عبارة عن أنواع من الدكتاتوريات من حيث أنها لا تقبل النقد ، ويعتقد كل منها احتكار الصواب ، ويعادون غيرهم بشدة من أجل ذلك .

٨ ـ **الأهداف الضبابية** : دعا إلى ضرورة تحديد الأهداف بدقة ، وتجنب الأهداف الكبرى الغامضة ، والألفاظ الكبيرة العائمة ، مثل قولنا : « هدفنا بناء الإنسان الحر الواعي » ، وقولنا « الإسلام هو الحل » ، وذلك ليكون الأمر واضحاً وحاسماً وخاصة في القضايا الكبرى المختلف فيها .

٩ ـ **الصحوة الإسلامية في بدايتها** : إن المستقبل فعلاً للإسلام ، ولكن هذا المستقبل سيتأخر كثيراً إذا ظننا أننا الآن نعيش صحوة إسلامية حقيقية ، والأصوب أن ندرك أن هناك فقط بداية لصحوة إسلامية ؛ وأن أهل الصحوة بشر يصيبون ويخطئون ، ومن أبرز أخطائهم :

١ ـ استخدام العنف ضد الحكومات أو الاتجاهات الفكرية والسياسية الأخرى .

٢ ـ احتكار الإسلام الصحيح من بعض الأفراد والجماعات .

٣ ـ العزلة والانغلاق على أنفسهم ، وعدم معرفة الواقع .

٤ ـ عدم إعطاء العلوم الشرعية حقها من الاهتمام والتقدير .

٥ ـ عدم معرفة سلم الأولويات ، فيقع إعطاء الأولوية لما ينبغي أن يؤخر .

١٠ ـ **كيفية حل الاختلافات** :

ـ ضرورة أن توضح الجماعات والأحزاب والحكومات أهدافها وبرامجها ومواقفها في شيء مكتوب .

ـ الاقتناع بأن الاختلاف في الآراء عملية طبيعية لابد من التعايش في ظلها .

ـ الاهتمام بنقاط الاتفاق والتعاون بخصوصها .

ـ سؤال أهل العلم المختصين في القضايا المختلف عليها .

ـ اجتناب أنواع من الاختلافات لا توجد أي فائدة للأمة من إثارتها .

ـ الإكثار من العمل والصمت ، والتقليل من التحدث والكلام .

١١ ـ **مفاهيم أساسية للعملية الإصلاحية** :

١ ـ إن عملية الإصلاح الشامل تبدأ بخطوات صغيرة وكثيرة من عمليات الإصلاح الجزئي .

٢ ـ إن بعض عمليات الإصلاح يمكن أن نقوم بها نحن ، وبعضها يمكن أن يقوم بها الآخرون .

٣ ـ الصعوبات الكبيرة ينبغي ألّا تزرع اليأس في النفوس .

٤ ـ التفريق بين ما نرضى به وما نستطيع الحصول عليه .

٥ ـ إن الفكرة الإصلاحية لا تنجح لمجرد كونها صحيحة ، بل ينبغي أن تكون مقبولة من القوى الرئيسية الثلاث : الحكومات ، الاتجاه الإسلامي ، الاتجاه القومي .

٦ ـ القناعة بأن التغيير في القناعات وفي الواقع سيكون بطيئاً ولن يحدث دفعة واحدة .

٧ ـ إن هدف الإصلاح هو تطبيق الإنسان لشرع الله وقيامه بالدور الذي خلق له .

١٢ ـ كيف نبني الجسور بين الاتجاهين القومي والإسلامي ؟

١ ـ إن هذه الدعوة ليست انحيازاً لأطروحات الاتجاه الإسلامي وليست دعوة للاتجاه القومي ليلغي جميع أفكاره وأهدافه ؛ وإنما هي دعوة لأن تختار الأمة النظام الصحيح والمبدأ الذي أثبت العقل السليم صوابه ، والمبدأ الصحيح هو الإسلام بنظامه الشامل .

٢ ـ إن حل القضية لا يبدأ بالسؤال عن كيفية توحيد الأمة ونحو ذلك ، إنما هناك تسلسل منطقي ينبغي مراعاته نصل بتطبيقه إلى الحل الصحيح .

٣ ـ سيختلف معنا في فهم عملية بناء الجسور كل من كان غير مقتنع بأن كلاً من الاتجاهين الإسلامي والقومي فيهما متطرفون وعقلاء وأذكياء وأغبياء ، ومنتمون لعقائد الأمة وهويتها ومتنكرون لذلك ... ودعوتنا هذه هي فقط للعقلاء وللمنتمين لعقيدة الأمة والحريصين على هويتها .

٤ ـ لن يتم الاتفاق والتفاهم إلّا بتطبيق الإسلام واختياره على غيره .

هذا رأي المؤلف في هذه القضية الحيوية المتعلقة بالأمة الإسلامية ، والأمر يحتاج إلى أن يقول فيه العلماء والمفكرون والدعاة كلمتهم ويبينوا مواقفهم . وفق الله المسلمين لكل خير .

معجم الأغلاط اللغوية لمحمد العدناني

عبد الفتاح السيد سليم

أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر - القاهرة

المبحث الثاني

في المبحث الأول من هذه الدراسة بيَّنْتُ منهج العدناني في معجمه هذا : تأليفاً ولغةً وتصويباً ، كما شرحت رأيه في بعض القضايا اللغوية ، وفي الاعتداد باستعمال العلماء اللغوي في مؤلفاتهم ، وعرضت بعض المسائل من معجمه ، وناقشتها تخطئةً وتصويباً ، ثم ختمت المبحث بالإشارة إلى بعض قواعد اللغة مما ورد في معجمه غير مُسْتَوْفىً ، أَوْ دَقَّ على الفهم .

وفي هذا المبحث الثاني أَسْتَكْمِلُ دراسة هذا المعجم ، وَلْيَكُنْ ذلك في النقاط الآتية :

ـ رأي العدناني في بعض القضايا اللغوية تطبيقاً .
ـ مختاراته ومقترحاته .
ـ استعمالٌ رأى أن يقتصر على الشعر دون النثر .
ـ ضبط بعض الأعلام .
ـ أخطاء مطبعية .
ـ لغة العدناني في معجمه .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

(أوّلاً)

رأي العدناني في بعض القضايا اللغوية تطبيقاً :

(أ) **التضادّ** :

وقد سبق ـ في المبحث الأول أنه لا يُخَطِّىءُ استعمالَ كلمةٍ في مَعْنَيَيْها الوَارِدَيْنِ لها ، ولكنه يختار لها المعنى المشهور المألوف ؛ لأنه الأقرب إلى الذهن ، وللتيسير على الناس فهماً وإفهاماً ، أما المعنى الثاني فينبغي ألّا يجري به استعمالُ المعاصرين ، إلا مع القرينة الدالّة ، وعند الضرورة القُصْوَى . وفيما يلي ذكر ما جاء في معجمه هذا ؛ تطبيقاً على ما ذهب إليه :

★ الْبَيْنُ : ورد في اللغة بمعنيين متضادين ، هما (الفراق ، والوصل) ، واختار العدناني له المعنى الأول ، وقال : «وأنا أرى ألّا نستعمل كلمة (بَيْنٌ) إلا بمعنى (الفراق) ؛ لأنه هو المعنى المألوف ، ولأننا نخشى أن يغضب علينا غراب البين فَيَنْعَبَ في ديارنا» [م : ٢٦٥] .

★ الرَّعِيبُ : ورد في اللغة بمعنى (الجبان) وبمعنى (الشجاع) ، واختار له المعنى الأول : [م : ٧٦٣] .

★ السُّدْفَةُ : وردت في اللغة بمعنى (الظُّلْمَة) وبمعنى (الضوء) ، واختار لها المعنى الأول ، وقال : «لأن هنالك شِبْهَ إجماع على هذا المعنى ، على ألّا نُخَطِّىءِ من يطلق السدفة على (الضوء) ؛ لأن كثيراً من المعجمات تؤيد ذلك» . [م : ٨٧٢] .

★ أَسَرَّ : ورد في اللغة بمعنى (أخفى) وبمعنى (أظهر) ، واختار له المعنى الأول . [م : ٨٧٧] .

★ السَّلِيمُ : ورد في اللغة بمعنى (السالم) وبمعنى (الملدوغ) ، واختار له المعنى الأول . [م : ٩٢٤] .

★ تَصَدَّقَ : ورد في اللغة بمعنى (أعطى الصدقة) وبمعنى (طلب الصدقة) واختار له المعنى الأول . [م : ١٠٨٩] .

★ شَرَى ، واشْتَرَى : وردا في اللغة بمعنى (الأخذ بثمن) وبمعنى (الإعطاء بثمن) – أي البيع – واختار العدناني المعنى الأول ، وقال : «وأنا أرى – دفعاً للالتباس الذي لابُدَّ من الوقوع فيه مراراً – أن نكتفي باستعمال : شرى الشيء واشتراه – بمعنى : (أخذه بثمن) ، وباع الشيء – بمعنى : (أعطاه بثمن) . [م : ١٠٠٦] .

★ الظَّنُّ : ورد في اللغة بمعنى (الشك الراجح) وبمعنى (اليقين) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٢٣٣] .

★ الاعتذار : ورد في اللغة بمعنى (الإتيان بعذر) وبمعنى (عدم الإتيان بعذر) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٢٦٦] .

★ العَرُوبُ : ورد في اللغة بمعنى (المرأة المتحببة إلى زوجها) وبمعنى (العاصية له) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٢٧٢] .

★ العارف : ورد في اللغة بمعنى (المدرك للشيء بحواسه) وبمعنى (المعروف) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٢٨١] .

★ العَرْفُ : ورد في اللغة بمعنى (الرائحة الطيبة) وبمعنى (الرائحة المُنْتِنَة) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٢٨٢] .

★ الأَعْوَرُ : ورد في اللغة بمعنى (من ذهبت إحدى عينيه) وبمعنى (من صحت عيناه) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٣٦٥] .

★ الْمُفْرَحُ : ورد في اللغة بمعنى (المسرور) وبمعنى (المحزون) أو (من أثقله الدين) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٤٥٦] .

★ فاز : ورد في اللغة بمعنى (نجا) وبمعنى (هلك) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٥١٤] .

★ اقترف : ورد في اللغة بمعنى (عمل سيئة) وبمعنى (عمل حسنة) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٥٥٧] .

★ كافأ : ورد في اللغة بمعنى (جَازَى على خير) وبمعنى (جَازَى على شر) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٦٦٣] .

★ اللَّحْنُ : ورد في اللغة بمعنى (الخطأ في اللغة) وبمعنى (الصواب) ، واختار له المعنى الأول . [م : ١٧٣١] .

★ الْهَجْرُ : ورد في اللغة بمعنى (القطع) وبمعنى (الوصل) ، واختار له المعنى الأول ، بل خَطَّأَ قُطْرُباً في عَدِّها من الأضداد . [م : ١٩٨٤] .

★ هَوَى : ورد في اللغة بمعنى (انحدر) وبمعنى (ارتفع) ، واختار له المعنى الأول ، وقال : «لأن في الضادِّ أفعالاً كثيرةً تعني (ارتفع) ، ونحن في غِنًى عن استعمال الفعل (هَوَى) بهذا المعنى ؛ حُبّاً في إيصال المعنى إلى ذهن القارىء أو السامع واضحاً دون لبس أو إبهام» . [م : ٢٠٢٣] .

★ وَثَبَ : ورد في اللغة بمعنى (نهض) وبمعنى (قعد) ، واختار له المعنى الأول ، وقال : «وأنا أنصح بالاكتفاء باستعمال (وثب) بمعنى (طفر) وإهمال التحمير – يعني لغة حِمْيَرَ – ابتعاداً عن القبلية ، وعن تحميل الذاكرة عِبْئاً هي في غِنًى عنه» . [م : ٢٠٣٧] .

★ وراء : ورد في اللغة بمعنى (خلف) وبمعنى (قدام) ، واختار له المعنى الأول ، وقال : «ومع أن هناك إجماعاً على أن (وراء) الشيء تعني (خلفه) أو (أمامه) فإنني أرى أن نكون على حذر شديد عندما نستعملها بمعنى (أمامه) ؛ لأننا نكاد نستعملها جميعاً بمعنى (خلفه) ، ولسنا في حاجة إلى أن نلجأ إلى اللبس والغموض» . [م : ٢٠٥٢] .

★ الوامق : ورد في اللغة بمعنى (المُحِبّ) وبمعنى (المُحَبّ) – الأول اسم فاعل ، والثاني اسم مفعول (المحبوب) – واختار له المعنى الأول . [م : ٢١٠٦] .

★ اليَمُّ : ورد في اللغة بمعنى (البحر ذي الماء المِلْح) وبمعنى (النهر ذي الماء العذب) ، واختار له المعنى الأول . [م : ٢١٢٨] .

وهكذا وجدنا العدناني يسير على منهجه في (المتضاد) باختيار أحد مَعْنَيَيْه ، بشرط أن يكون مألوفاً للناس ، ومشهوراً بين الأدباء اليوم .

ولكننا وجدناه – مع هذا – يساوي أحياناً بين المعنيين ، فلا يُؤْثِرُ أحدهما على الآخر ، وذلك إذا تساويا في الشهرة والأُلْفَةِ على ألسنة الناطقين ، وذلك في :

★ المفازة : وردت في اللغة بمعنى (الْمَنْجَاة) وبمعنى (الْمَهْلَكَة) ، يقول : «ولما كان جُلُّنا – أو كُلُّنا – تقريباً نعرف أن المفازة تعني النجاة أو المهلكة ، فإنني لا أنصح باستعمال أحد المعنيين المتضادين دون الآخر ، على أن توجد قرينة تدل على المعنى الذي نريده منهما» . [م : ١٥١٥] .

★ التَّهَجُّدُ : ورد في اللغة بمعنى (السهر) وبمعنى (النوم) ، ولم ينصح باستعمال أحد المعنيين وإهمال الآخر ، بل ساوى بينهما . [م : ١٩٨٣] .

(ب) الشاذ :

تقدم أنه يدعو إلى إلغاء الشواذِّ كُلِّها – أَوْ جُلِّها – إن تعذر إلغاء الجميع ، وناقشت دعوته هذه ، وبَيَّنْتُ مالها وما عليها ، وأذكر هنا الأمثلة التطبيقية التي جاءت على وَفْقِ دعوته هذه :

★ ورد عن العرب بعض ألفاظ جرت في الإعراب أو التصريف على

غير ما هي له ؛ إذ تَبِعَتْ مجاورها فأخذت حكمه :

فمما جرى على مجاوره في الإعراب قول بعض العرب : (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فالْخَرِبُ من صفات الجحر ، فحقه الرفع ، ولكنه جُرَّ ، لمجاورته الضَّبِّ المجرور بالإضافة ، وقد استساغ ذلك بَعْضُ العلماء — كالخليل وسيبويه — وجمعوا له أمثلة غير هذا ، كما وَجَّهَهُ ابن جني وغيره على توجيه آخر ، لكن العدناني يرفض ذلك ويقول : «وأنا أرى أن نجتنب استعمال الجر على المجاورة ، ولا نلجأ إلى ذلك إلا إذا أحوجنا إليه وزن أو قافية ، وأدعو مجامعنا إلى تخطئة ما قاله الخليل وسيبويه — رغم عظمتهما — تخفيفاً للشذوذ ، وانسجاماً مع العقل والمنطق» [م : ٣٩٦] .

ومما جرى على مجاوره في التصريف قول النبي صلى الله عليه وسلم :

«ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مأْجُورَاتٍ» فـ (مأزورات) مأخوذة من (الوِزْر) — بمعنى الذنب — وحقُّها (مَوْزُورَات) ، ولا ينطبق عليها قياس الإعلال الصرفي بقلب الواو همزة ، ولكنها جاءت هكذا لَمَّا جاورت (مأجورات) — وهي مهموزة — لأنها من (الأجر) .

★ كذلك قولهم : (آتِيهِ بالغَدَايَا وَالعَشَايَا) — فالغَدَايَا جمع (غُدْوَة) — وحق هذا المفرد أن يجمع على (غُدُوَات) ولا يجمع قياساً على (غدايا) ، لأن (فعائل) مقيس في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة ، نحو : عشية وعشايا ، ولكن (الغدايا) جاءت هكذا مخالفةً لقياس الصرفيين ؛ لمجاورتها (العشايا) «وقد يؤخذ الجارُ بجُرْمِ الجار» .

★ وذكر أن الوارد في النسب إلى (حَرَّان) — بلد في سورية — هو : (حَرْنَانِيّ) — على غير قياس — والقياس هو : (حَرَّانِيّ) ، وهذا الأخير انفرد بذكره معجم البلدان ، والأعلام للزركلي ، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة — وهي كلها مصادرُ حديثة ، وليست من كتب اللغة ، ثم قال العدناني : «وأنا لا أرى ما يُسَوِّغ تخطئة (حَرَّانِيّ) ما دام هذا العدد الضخم من الأعلام (حَرَّانِيِّين) دون أن نجد بينهم عَلَماً واحداً (حَرْنَانِيّاً) — يقصد عدم استعمال النسبة الشاذة التي وردت في المعاجم القديمة — وإن كنت لا أستطيع تخطئة من يقول : (حَرْنَانِيّ) ما دامت معاجمنا لم تُخَطِّىءْ ذلك ، لَيْتَ مجامعنا تُزيلُ من لغتنا جميع الشواذ التي لا ضرورة لها» [م : ٤٤٨] .

★ وذكر أن الوارد في النسب إلى (صَنْعَاء) — عاصمة اليمن — هو (صَنْعَانِيّ) — على غير قياس — والقياس هو : (صَنْعَاوِيّ) ؛ لأن همزته الممدودة للتأنيث فتقلب همزة وجوباً ، ثم يقول : «فياليت مجامعنا تجعل النسبة إلى (صنعاء) قياسية ؛ لكي تُرِيحَنَا من هذا الشذوذ والخروج عن قاعدة النسب ، وتجعلنا نسير خَطوةً قصيرةً جدًّا شَطْرَ هدفنا اللغوي الأسْمَى — هَدَفِ التبسيط والتسهيل» .

[م : ١١٢٠] .

وذكر أن الزبيدي وغيره يَرَوْنَ أن (النَّبْل) لا مفرد له من لفظه ، وإنما له مفرد من معناه — وهو سَهْمٌ — وفَضَّلَ العدناني أن يجاري بعض العلماء في جعل مفرده من لفظه (نَبْلَة) ، ثم قال : «ولما كان حرمان النَّبْل من هائه أو تائه المربوطة شذوذاً في اللغة العربية ، فإنني أنضم إلى المصادر الخمسة التي تؤيد استعمال (النَّبْلَة) مترددةً ... وأُهِيبُ بمجامعنا الأربعة أن تُدْخِلَ (النَّبْلَة) في معاجمها ، وأن تزيل التردد في استعمالها» . ثم يقول : «ثم : ما هو المنطق الذي يُسَوِّغُ جمع (سهم) أو (نُشَّابَة) على (نَبْل) ؟ أليس من المعقول أن يكون مفردُ النبل كلمةً من لفظها (نبلة) ، بدلاً من كلمتين لهما أصلان بعيدان جداً عن (نَبْلَة) هما : (السهم) و (النُّشَّابة) ؟ »

[م : ١٨٧٠] .

وهكذا تجد العدناني يرفض الشاذ ، ويدعو إلى نبذه ، حتى تستريح لغة الضاد من كل نافر ، وحتى يستقيم لها الاستعمال المقيس المألوف ، وهي دعوة مخلصة ، لولا خطرها على العربية في مستقبل الزمان ، فمن المعروف أن بعض ألفاظ القرآن الكريم وأساليبه وقراءاته ، ورد على غير القاعدة القياسية صرفاً أو نحواً ، وكذلك الحديث الشريف ، والشعر القديم ، وفي الدعوة إلى هجر ما خالف القاعدة ما يباعد بين الناشئة والتراث ، ويؤدي — على مرور الأيام — إلى تخطئة مثل هذا ، وفيه خطرٌ أيُّ خطر ، وتصديق لمفتريات أعداء الإسلام واللغة ، ممن طعن في القرآن ، وفي غيره من تراثنا .

على أن العدناني نفسه لم يحتمل مواصلة هذه الدعوة ، فقد جاء في معجمه ما يخالف دعوته ، وذلك أنه :

★ ذكر أنهم ينسبون إلى (عبد الدَّار) فيقولون : (عَبْدُ الدَّارِيّ) ، أو : (دَارِيّ) ، وقال : إن الصواب هو : (عَبْدَرِيّ) ، ثم قال : «وأجاز لنا التاج أن نقول : هذا (عَبْدِيٌّ) أيضاً ، وأنا أرى أن نهمل هذه النسبة ؛ لأنها تصح أن تكون نسبةً لكل اسم يبدأ بكلمة (عَبْد)» [م : ١٢٣٧] .

والمعروف أن (عبد الدار) مركب إضافي ، والقاعدة الصرفية في النسب إليه هي أن يُنْسَبَ إلى صدره إلا إذا أوقع في لَبْس فينسب إلى عجزه ، فمثال ما لا يُوقِعُ في لَبْس (امرؤ القيس) ، لشهرته بين العرب وتَفَرُّده — فيقال في النسب إليه : (امْرِئِيّ) ، ومثال ما أوقع في لبس أن يُصَدَّرَ المركب بأبٍ أو أمٍّ أو ابن أو بنت ، فينسب إلى العجز ، نحو : أبو بكر ، فيقال : بَكْرِيٌّ [انظر : باب النسب في كتب الصرف] .

وعلى هذا كان القياس في النسب إلى (عبد الدار) هو : دَارِيّ ، والذي اختاره العدناني هنا (عَبْدَرِيّ) هو من النسب الشاذ ؛ إذ

صاغ بعض العرب من بعض هذا المركب كلمة على وزن (فَعْلَل) ثم نسبوا إليها ، وذلك شاذ ، لا يقاس عليه .

★ وذكر أنهم ينسبون إلى (فَوْق) فيقولون : (فَوْقِيّ) ظَانِّينَ أن النسبة قياسية ، ورأى العدناني أن الصواب هو : (فَوْقَانِيّ) ـ وهي نسبة غير قياسية [م : ١٥٢٠] .

وواضح من ذلك أنه يُخَطِّئ ما جاء على قياس ، ويأخذ بما جاء على الشذوذ .

(ج) التضمين :

يفضّل العدناني أن نقلِّل اللجوء إلى التضمين ، أو إشراب الفعل معنى فعل آخر ؛ لمناسبة بينهما ؛ ابتعاداً عن الفوضى ، واجتناباً لكثرة العقبات التي قد يضعها في سبيلنا ما أجازه ابن سِيدَهْ والغلاييني ومجمع اللغة العربية بالقاهرة .

وهو ـ لهذا ـ لم يرفض أن يُعَدَّى الفعل (قَبِلَ) بالباء ـ وهو مما يُعَدَّى بنفسه ، فيقال : قَبِلَ الشيءَ ، كما يقال : قَبِلَ به ـ والثاني على تضمين الفعل معنى (رَضِيَ) وإن كَرِهَ هو ذلك .

ولكن في معجم العدناني بعض ما أجازه على سبيل التضمين (الذي كَرِهَ اللجوءَ إليه) ؛ ذلك أنه انفرد بإجازة قول العامة : (رَوَّحَ فلانٌ إلى منزله) على تضمين الفعل معنى (ذهب) ، وقال هنا كلاماً يفهم منه حُبُّهُ للتضمين وهُيَامَهُ به ، قال : «ولكننا نستطيع أن نجعل هذه الجملة قوية بإشراب الفعل (رَوَّحَ) معنى (ذهب) ، دون أن يستطيع أحد محاسبتنا على ذلك» [م : ١٥٣٢] .

وقد سبق ـ في المبحث الأول ـ توضيح فساد وِجْهَتِهِ هذه ، وغَفْلَتِهِ عن شرط التضمين عند النحاة .

(د) التناوب بين حروف الجر :

ذكر بَعْضَ آراء العلماء في هذا ، كابن عصفور الذي يراه ضرورةً شعريةً ، والكسائيِّ الذي لا يراه كذلك ـ وإنما هو مقيس عنده ـ وتبعه ابن هشام في (مغني اللبيب) ، ثم ذكر رأي ابن جني الذي لا يراه مقيساً في كل موضع ، وإنما هو على حسب الحال الداعية إليه ، ثم ختم برأي ابن السِّيد البَطَلْيَوسِيّ في (شرح أدب الكاتب) وقد قال : «أجازه أكثر الكوفيين ، ومنع منه أكثر البصريين ، وفي القولين جميعاً نَظَرٌ» .

ثم عقب العدناني بقوله : «فمن هذا كلّه نرى أن إنابة حرف مكان آخر جائزةٌ في كثير من الأحوال ، لكنها لا تَطَّرِدُ في كل موضع ، ويترك الأمر فيها إلى السماع ، لا القياس» [م : ٥٧٩] . وقد أحال بعض موادّه الأخرى ـ التي ورد فيها ما يحتمل أن يكون من هذا الباب ـ إلى كلامه في هذه المادة ؛ لأنه فَصَّلَ هذا القول ووضحه وبَيَّنَ رأيه ، وهذه هي الموادُّ المحالة :

★ قولهم : (تَلْمَذَ عليه ، وتَتَلْمَذَ عليه) مع أن الوارد هو : تَلْمَذَ له ، وتَتَلْمَذَ له ، فيصح على إنابة (على) مناب (اللام) . [م : ٢٩٦] .

★ وقولهم : (اختلفوا على الأمر) مع أن الوارد هو : اختلفوا في الأمر ، فيصح على إنابة (على) مناب (في) . [م : ٥٨٩] .

★ وقولهم : (هذا كلام عارٍ عن الحقيقة) مع أن الوارد هو : كلام عارٍ من الحقيقة ، فيصح على إنابة (عن) مناب (من) . [م : ١٢٨٦] .

★ وقولهم : (أغراه على شراء القلم) مع أن الوارد هو : أغراه بشراء القلم ، فيصح على إنابة (على) مناب (الباء) . [م : ١٣٩٩] .

★ وقولهم : (المفروض فينا أن نجاهد) مع أن الوارد هو : المفروض علينا ، فيصح على إنابة (في) مناب (على). [م : ١٤٦٤] .

★ وقولهم : (ينقسم الناس إلى صالحين وطالحين) مع أن الوارد هو : ينقسم الناس على .. ، فيصح على إنابة (إلى) مناب (على) . [م : ١٥٦٣] .

★ وقولهم : (مَالَأَهُ في الأمر) مع أن الوارد هو : مَالَأَهُ على الأمر ، فيصح على إنابة (في) مناب (على) . [م : ١٨٢٩] .

★ وقولهم : (نَزَّهَهُ من الشيء) مع أن الوارد هو : نَزَّهَهُ عن الشيء ، فيصح على إنابة (من) مناب (عن) . [م : ١٨٩٨] .

★ وقولهم : (نَصَّ الحديث الشريف عن فلان) مع أن الوارد هو : نَصَّ الحديث إلى فلان ـ بمعنى رفعه ـ ، فيصح على إنابة (عن) مناب (إلى) . [م : ١٩١٣] .

★ وقولهم : (هَزِئَ منه) مع أن الوارد هو : هَزِئَ به ، فيصح على إنابة (من) مناب (الباء) . [م : ١٩٩٤] .

★ وقولهم : (تَهَكَّمَ على فلان) مع أن الوارد هو : تَهَكَّمَ به ، فيصح على إنابة (على) مناب [الباء] . [م : ١٩٩٩] .

★ وقولهم : (هَنَّأَهُ على نجاحه) مع أن الوارد هو : هَنَّأَهُ بنجاحه ، فيصح على إنابة (على) مناب (الباء) . [م : ٢٠١٣] .

★ وقولهم : (تَوَارَى في الشيء) مع أن الوارد هو : تَوَارَى بالشيء ـ بمعنى : استتر به ، فيصح على إنابة (في) مناب (الباء) . [م : ٢٠٥٩] .

(هـ) المصدر الصناعي :

جاء في (المعجم الوسيط) : المصدر الصناعي هو ما انتهى بياء مشددة وتاء ، مأخوذاً من المصدر ـ كالخُصُوصِيَّة والفُرُوسِيَّة والطُّفُولِيَّة ـ أو من أسماء الأعيان ـ كالصخريَّة والخشبيَّة ـ وقد يؤخذ من المشتقات ـ كالقابليَّة والمسئوليَّة والحريَّة ـ أو من أداة من أدوات الكلام ـ كالكَمِّيَّة والكَيفِيَّة والماهِيَّة ـ.

ولم يُبْدِ العدنانيّ رأيه الصريح في اقتياس المصدر الصناعي ، ولكننا وجدناه يوافق على صحة بعض الاستعمال ، إذا أمكن التخريج عليه ، وذلك في :

★ قولهم : (الشُّبُوبيَّة) ، فقد خطّأها المنذر ، وجعل صوابها هو : الشَّبِيبَة ، ولكن العدناني يرى أنها صحيحة ؛ لأنها مصدر صناعي ولم ينقل ذلك عن القدماء . [م : ٩٧٦] .

★ وقولهم : (اللصوصيَّة) ، فقد خطأها المنذر ، وجعل صوابها هو : جُرْمُ السَّلْب ، ولكن العدناني يرى أنها صحيحة ؛ لأنها مصدر صناعي ، ونقل ذلك عن الصحاح . [م : ١٧٣٥] .

★ وقولهم : (المسئوليَّة) ، فقد خطّأها المنذر ، وجعل صوابها هو : التَّبِعَة ، ولكن العدناني يرى أنها صحيحة ؛ لأنها مصدر صناعي ، ولم ينقل ذلك عن القدماء . [م : ٨٥٤] .

لكني وجدت العدناني لا يرتضي التخريج على المصدر الصناعي في قولهم : (اقتصاديات البلاد مزدهرة) ، فقد خطّأ هذا وقال : «والصواب : (اقتصاد البلاد مزدهر) ، ولا أرى مُسَوِّغاً لإقحام المصدر الصناعي هنا» . [م : ١٥٦٨] .

(و) دخول حرف الجر على حرف آخر :

لا يرى العدناني بأساً في إدخال حرف الجر على حرف آخر ، وقد بنى هذا على فهمه لرأي بعض الكوفيين ، وارتياحه لما ذهبوا إليه ـ على حَسَبِ ما نقل ـ وفيما يلي توضيح ذلك :

قال العدناني : «ويُخَطِّئونَ من يقول : جلس تميم من عن يسار أبيه ؛ لامتناع دخول حرف الجر على حرف جرٍّ آخر ، ولكن : لا يرى بعض الكوفيين مانعاً من دخول حرف جر على آخر» ثم قال في نهاية تلك المادة : «وأنا أرى أن نُجَارِيَ أولئك النحاة الكوفيين الذين يجيزون دخول حرف جر على آخر ، على أن تكون (على) ـ وهي التي وردت في بيت شعر ذكره ـ اسماً مجروراً بحرف الجر الذي جاء قبله» . [م : ١٨٤٧] .

وهذا النقل عن بعض الكوفيين ليس على إطلاقه ، وإنما هو مختص ببعض الحروف: داخلةً أو مدخولاً عليها ، كما أنه في هذه الحال لا يكون الكلام من دخول الحرف على الحرف ، وإنما من دخول الحرف على اسم كان في أصله حرفاً ، فخرج عن الحرفية إلى الاسمية .

ـ أما اختصاص ذلك ببعض الحروف ؛ فلأن ما ورد منه في الحروف الداخلة هو (من ، والباء ، وعلى ، والكاف) وفي الحروف المدخول عليها هو (على ، وعن ، والكاف) ، وأنقل لك الآن ما جاء في (أدب الكاتب) لابْنِ قُتَيْبَةَ (باب : دخول بعض الصفات على بعض) ـ وهو يقصد بالصفات (حروف الجر) ـ وذلك من مصطلحات الكوفيين ـ لأنها تُحْدِثُ صفةً للاسم من ظرفية أو بعضية أو فوقية أو تشبيه أو غير ذلك ، قال ابن قتيبة [ص ٣٩١ وما بعدها] :

«تدخل (من) على (عند) ، تقول : جئت من عندك ، وتدخل على (على) أنشد الكسائي :

بَاتَتْ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا
نَوْشاً به تَقْطَـعُ أجـوازَ الفَـلَا

وتدخل على (عن) قال ذور الرُّمّة :

إذا نَفَحَتْ مِنْ عَنْ يمين المشارق

وقال القُطَامِيّ :

مِنْ عَنْ يمين الْحُبَيّاَ : نَظْرَةٌ قَبَلُ

قال : وتقول : كنت مع أصحاب لي فأقبلت مِنْ مَعَهُمْ ، وكان معها فانتزعته مِنْ مَعَها ، وقال الكسائي : سمعت بعض العرب يقول : أخذته مِنْ كَمَكَانِ ذلك .

قال سيبويه : والعرب تقول : جئت مِنْ عليه ، كقولك : مِنْ فوقه ، وجئتُ مِنْ مَعَهُ ، كقولك : من عنده ، وقال مُزَاحِم :

غَدَتْ مِنْ عليه بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا

وقال الكسائي : (مِنْ) تدخل على جميع حروف الصفات إلا على (الباء ، واللام ، وفي) ، وقال الفراء : ولا تدخل أيضاً عليها نَفْسِهَا ، قال : وإنما امتنعت العرب من إدخالها على (الباء واللام) ؛ لأنهما قَلَّتا ، فلم يتوهم فيهما الأسماء ؛ لأنه ليس من أسماء العرب اسم على حرف .

وأُدْخِلَتْ على (الكاف) ؛ لأنها في معنى (مِثْل) .

و(الباء) تدخل على الكافِ ، قال الشاعر :

وَزَعْتُ بِكالْهِرَاوَةِ أَعْوَجِيٍّ إذا وَنَتِ الرِّكابُ جَرَى وِثَابَا

وقال امرؤ القيس :

وَرُحْنَا بِكَابْنِ الماء يُجْنَبُ وَسْطَنَا تَصَوَّبُ فيه العَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقِي

كأنه قال : بمثل ابن الماء ،

وأنشد سيبويه :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

فأدخل (الكاف) على (الكاف) .

وأنشد القاسمُ بْنُ مَعْنٍ :

عَلَى كَالْخَنِيفِ السَّحْقِ يدعو به الصَّدَى

اهـ كلام ابن قتيبة .

ومن هذا النقل يتضح أن هذا رأيٌ لبعض الكوفيين ـ الكسائيّ والفَرَّاء ـ وأنه مختص بحروف معينة وليس مطلقاً في كل الحروف .

ـ وأما أنه يصير من دخول الحرف على اسم ؛ فواضحٌ من كلام

سيبويه السابق، إذْ نَظَّرَهُ فقال: «تقول: جئت مِنْ عليه، كقولك: جئت من فوقه» أي أن (على) اسْتُعْمِلَتْ اسْماً بمعنى (فوق). وواضحٌ كذلك من قول الفراء السابق: «وإنما امتنعت العرب من إدخالها (مِنْ) على (الباء) و (اللام)؛ لأنهما قَلَّتا، فلا يتوهم فيهما الأسماء؛ لأنه ليس من أسماء العرب اسم حرف واحد» فهذا دليلٌ على أنه يَعُدُّ الحرفَ المدخول عليه اسْماً، والباء واللام لا يصلحان للاسمية؛ لأنهما وُضِعَا على حرف واحد، وليس بين الأسماء ما هو على حرف واحد.

وقد نقل العدناني نفسه ما يشير إلى عَدّ الثاني اسماً، هو قول ابن مالك:

شُبِّهْ بكَافٍ، وبها التعليلُ قَدْ يُعْنَى، وزائداً لتوكيد وَرَدْ
واسْتُعْمِلَ اسْماً، وكذا: عَنْ وعلى مِنْ أجْلِ ذا عليهما (مِنْ) دَخَلا

وكذا ما نقله عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة من إجازة مثل هذا الاستعمال على هذا التأويل.

ونقل السيوطيُّ عن بعض الكوفيين أن الثاني يظَلُّ باقياً على حرفيته [انظر: همع الهوامع ٤/٢١٩]، وهو رأيٌ ضعيفٌ.

ومن هذا كلّه ترى ما في كلام العدناني من تعميم في القول بأن الكوفيين يجيزون إدخال حرف جر على آخر، كما تعرف حال ما اختاره هو من ذلك من حيث القوةُ أو الضعفُ.

(ز) تكملة مادة لغوية:

حفظت لنا معجمات اللغة بعض المشتقات القياسية، دون أن تنقل عن العرب الأفعال التي اشتقت منها، وكذلك حفظت لنا بعض أنواع الفعل، دون أن تنقل عن العرب تصاريفه الأخرى، أو المصدر الذي أخذت منه. فهل لنا أن نستعمل ما لم ينقل من ذلك؛ اهتداءً بما نقل، واستدلالاً به؟ يجيز ذلك ابن جني — في بعض المشتقات — ومن مذهبه أنه «إذا حَصَلَت الصِّفَةُ فالفِعْلُ في الكَفِّ» أي إذا ثبت ورود الوصف عن العرب آذَنَ ذلك بصحة استعمال الفعل منه بلا حرج، كذلك أجازه المجمع اللغوي بالقاهرة، سواء أكانت المادة ثلاثية أم غير ثلاثية (على تفصيل). [انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما — ص ١٨]. ويميل العدناني إلى الأخذ بهذا، وهذا هو الدليل:

★ صحح العدناني ما خَطَّأَهُ غيره من قولهم: (جَذَفَ السفينةَ بالمِجْذَافِ) — أي دفعها به — [بالذال في كل من: جذف، والمجذاف] مع أن الفعل (جذف) بالذال لم يَرِدْ، والوارد هو (جَدَفَ) بالدال المهملة، وحجته في ذلك: أن ورود (المجذاف) — بالذال المعجمة — وهو اسم آلة مشتق يدل على صحة استعمال الفعل (جذف)، قال: «وليس من المعقول أن يوجد اسم الآلة (المجذاف) دون أن يوجد له فعل يشتق منه». [م: ٣٤٢].

★ وصحح ما خطأه غيره من استعمال الفعل الماضي (سَوِيَ) الذي لم يرد، والوارد هو المضارع (يَسْوَى) — بمعنى: يساوي كذا، أي ثمنه كذا — فوروده يدل على صحة استعمال الماضي، قال: «لأن وجود الفعل المضارع يحتم وجود فعله الماضي، وإن أهمل الناس استعماله». [م: ٩٦٣].

★ وصحح ما خطأه غيره من استعمال الماضي الرباعي (أَفْجَعَهُ الأمرُ) ولم يرد ذلك عن العرب، وإنما الوارد هو الثلاثي المجرد (فَجَعَهُ الأمرُ)؛ لأن ورود اسم الفاعل (مُفْجِع) يدل على صحة استعماله، فورود الوصف المشتق المقيس يُؤْذِنُ ما اشْتُقَّ منه. [م: ١٤٤٧].

★ وصحح ما خطأه غيره من قولهم: (جرى وراءه وبالكَادِ أدْرَكَهُ)، ولم يرد (الكَادُ) بهذا المعنى عن العرب، والوارد هو (كاد يكاد) — من أفعال المقاربة، و(كاد يكيد) بمعنى المكر والحيلة، وتصحيح العدناني للاستعمال السابق جاء مجاراةً لتصحيح المجمع اللغوي لهذا الاستعمال، وَمَبْنَاهُ هو أن يكون (الكاد) مصدراً سُهِّلَتْ همزته، وأصله (الكَأْدُ) — وهذا المصدر أخذ منه فعل ثلاثي هو (كَأَد) بمعنى شق وصعب، وهذا الفعل الثلاثي لم يرد، ولكن ورد الوصف منه، وهو قولهم: (عَقَبَةٌ كَئُودٌ)، فورود الوصف (كَئُود) مُؤْذِنٌ بورود الفعل (كَأَدَ). [م: ١٧٠٥].

(ح) المُوَلَّدُ:

سبق أن العدناني يفرق بين الألفاظ المولَّدة قديماً، والألفاظ المولَّدة في العصر الحديث، فهو يدعو إلى استعمال النوع الأول؛ لكثرته في اللغة، ولأن السابقين قد أقَرُّوه واستعملوه دون حرج. أما المولَّد حديثاً فلم يقبله، ولم يُقِرَّهُ إلا إذا وافق على ذلك المجمع اللغوي، وعلى ذلك:

★ خطأ العدناني في استعمال (الْحَضْرَة، والْجَنَاب) في نحو قولنا: أَذِنَ حَضْرَةُ الحاكم — أو: جَنَابُ الحاكم بكذا، ورأى الصواب أن يقال: أَذِنَ السيد فلان الحاكم بكذا؛ لأن هاتين اللفظتين — بمعناهما المعروف اليوم — لم تُؤْثَرَا عن العرب، وإنما دخلتا في العربية من التركية، يقول العدناني: «وأرى أن نهمل استعمال كَلِمَتَيْ: الحضرة والجناب — بمعناهما المولَّد في أحاديثنا وكتاباتنا — ونقول: إلى السيد فلان، بدلاً من: إلى حضرة فلان، أو: جنابه، ولن نستطيع مواصلة الإقدام على استعمال هاتين الكلمتين المولَّدتين إلا إذا صدر بذلك قرار مجمعي نستطيع الاعتماد عليه». [م: ٤٦٩].

(ط) الغريب في الاستعمال:

ينصح العدناني: بإهمال الكلمات العربية إذا كانت غريبة على السمع، وغَيْرَ مألوفة لعلماء هذا العصر وكُتَّابه وأدبائه، ويبدو

ذلك فيما يأتي :

★ (الخُزَزُ) : ـ وهو ذَكَرُ الأرانب ـ لا ينصح باستعماله ؛ لأنه اسم غير مألوف ، ولأن كلمة (الأرنب) المألوفة تَسُدُّ مَسَدَّهُ ، فيقال للأنثى : هذه الأرنب ـ أو : الأرنبة ، وللذكر : هذا الأرنب . [م : ٧٨٦] .

★ (الخِلْفَةُ) : ـ وهي الثمر الذي ينضج بعد بضعة أسابيع من نُضج الفوج الأول من الثمر نفسه ـ لا ينصح باستعماله ، ويوصي باستعمال (الرَّجْعِيّ) بدلاً منه ؛ لأنها شائعة ، وقد وُفِّقتْ العامة في اختيارها ؛ إذ إنها تدل على رجوع الثمر إلى الظهور ثانية بعد فوات أوانه ، بخلاف (الخِلْفَة) فإنها مدفونة في بطون المعجمات . [م : ٧٢٦] .

★ (الخُنْعُبَةُ) : ـ وهي النُّقْبَةُ في ذَقَنِ الصبيّ الصغير ـ ويطلق عليها أيضاً : (التُّومَة ، والهَزْمَة ، والوَهْدَة ، والقَلْدَة ، والهَرْثَمَة ، والعَرْثَمَة ، والحَتْرَمَة) ، ولا ينصح العدناني باستعمال هذه الكلمات ؛ لأنها غير مألوفة ولا معروفة ، ويوصي باستعمال (طَابَعُ الحُسْن) أو (النُّونة) بدلاً منها ؛ لخفّتهما ، وإن كان يفضّل (النُّونة) على (طابَعَ الحسن) ؛ لأنها كلمة واحدة ، ذاتُ أحرفٍ قليلة ، وتشبه نوناً صغيرة مكتوبة على ذقن الصبي . [م : ١١٦٦] .

★ (فلان بَيْضَةُ البلد) : أسلوب ورد في اللغة في مقام المدح ـ بمعنى : سَيِّد في بلده ـ وفي مقام الذم ـ بمعنى : لا نسب له ولا عشيرة تحميه ، أو : هو حقير مَهِين كالبيضة التي تفسدها النعامة ، فتتركها ملقاةً لا تلتفت إليها ، واختار العدناني أن يكون هذا الأسلوب بمعنى المدح ؛ لأنه المعنى المشهور المتداول . [م : ٢٦٠] .

★ (أثنيت على فلان) : فقد ورد الثناء في اللغة في مقام الخير والشر ، واختار العدناني للثناء أن يكون في مقام المدح ؛ لأنه المشهور المألوف . [م : ٣٢٦] .

(ي) المُعَرَّبُ حديثاً :

مَنْ تَتَبَّعَ ما جاء في معجم العدناني يجد تفاوتاً في نظرته إلى الألفاظ التي عُرِّبَتْ حديثاً ـ ولا سيَّما فيما كان له مقابلٌ عربيٌ ـ فمرَّةً نجده يرفض هذا المعرَّب ، ومرة نجده يقبله ويساويه بمقابله العربي في الاستعمال ، ومرة ثالثة نجده يفضله عليه ، ومرة رابعة نجده يقبله ولكن يفضل العربي عليه ، وهذا هو التوضيح :

١ ـ تفضيل العربي على المعرَّب :

★ (الرِّجيم) : كلمة معرَّبة عن الفرنسية ، ويطلقونها بمعنى : الإقلال من الطعام لإنقاص الوزن ، ويقابلها في العربية (الحِمْيَة) ، وهي كلمة معجمية تعرفها العامة والخاصة ، ويفضلها العدناني على (الرجيم) . [م : ٧٣٣] .

★ و(الفِهْرِسْت) : كلمة معرَّبة عن الفارسية ، ويقال : (الفِهْرِس) ، ويطلقونها على اللَّحَق الذي يوضع في أول الكتاب أو في آخره لتوضيح محتواه ، ويقابلها في العربية (الدليل) ، وأجاز العدناني الاستعمالين ، ولكنه آثر العربي ، وقال : «لسنا في حاجة إلى الفارسية هنا ، ما دامت لدينا كلمة (الدليل) العربية التي تؤدي المعنى الذي تحمله كلمة (الفِهْرِسْت) كاملاً من جميع وجوهه» . [م : ١٥٠٩] .

★ و (الكتالوج) : كلمة معرَّبة عن الفرنسية ، ويطلقونها بمعنى : الكتاب الذي توضع فيه أسماء المعروضات أو صورها ، ويقابلها في العربية (كتاب المعروضات) ، وفضَّل العدناني ذلك على (الكتالوج) ، كما فضله على اقتراح تيمور (دفتر المعروضات) وقال : «لأن صفحات الدفتر تكون بيضاً ، وصفحات الكتاب تكون مملوءةً بالحروف والصور» ، وناشد مجامع اللغة أن توافق على ذلك . [م : ١٦٣١] .

★ و(البرنامج) كلمة معرَّبة عن الفارسية ، ويطلقونها بمعنى : الخُطَّة المرسومة لعمل ما ، ويقابلها في العربية (المنهج ، والنهج ، والمنهاج ، والخطة) ، وفضل العدناني الكلمة العربية ، وقال : «أما أنا فأُوثِرُ أَلَّا أستعمل كلمة (البرنامج) المعرَّبة ، ما دامت لدينا كلمات عربية أصيلة تَحُلُّ مَحَلَّها» . [م : ١٩٥٥] .

٢ ـ تفضيل معرَّب على معرَّب آخر :

★ (المَيْكرُوفيلْم) : كلمة معربة ، يطلقونها بمعنى : نوع من الأفلام صغيرة الحجم ، يكثر استخدامها في تصوير الكتب ـ وأطلق عليه مؤتمر مجمع اللغة العربية اسم (الفيلم الصغير) ، وقال العدناني : «وأنا أقترح على مجامعنا أن نطلق أيضاً عليه اسم (الفُلَيْم) ؛ لأن في ذلك إيجازاً» . [م : ١٨٦٣] . ومعروف أن (الفِلْم) بمعناه المعروف اليوم ليس من ألفاظ العربية ، فأخذه العدناني وصَرَّفَهُ ـ بالتصغير ـ ليدل على معنى (المَيْكْرُو) .

٣ ـ تساوي المعرَّب والعربيّ في الاستعمال :

★ خطأ بعضهم استعمال (الكُشْك) ـ للمكان الصغير المصنوع من الخشب أو غيره ؛ لبيع الصحف وغيرها ـ ؛ لأن له مقابلاً عربياً أقدمَ منه جاء في الشعر القديم هو (الجَوْسَق) ، ولكن العدناني يرى تساوي الكلمتين (الكشك ، والجوسق) في جواز الاستعمال ، يقول : «وما علينا إلا أن نستعمل كلتا الكلمتين (الجوسق ، والكشك) ما دامت جُلُّ المعجمات قد أجازت استعمال أولاهُمَا ، ومادام بعض المعجمات ومجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أجازوا استعمال ثانيتهما» . [م : ٣٩٧] .

★ وخطأ بعضهم استعمال (الدُّوش) ـ وهو الأداة ذات الثقوب يَنْصَبُّ منها الماء بغزارة على من يستحمّ ـ لأن في العربية ما يؤدي معناها، وهو (المِشَنُّ) أو (الثَّجّاج)، وقد أقرَّ المجمع الكلمة الأولى دون الثانية، لكن العدناني يُسَوِّي بين (الدُّوش) و (المِشَنّ) في الاستعمال. [م : ٧٥٦].

★ وخطأ بعضهم استعمال (الزُّنّار) ـ وهو ما يُشَدُّ على وسط رهبان النصارى والمجوس ـ لأن في العربية ما يؤدى عنه: وهو (النِّطاق)، ويسوي العدناني بين الكلمتين استعمالاً، ويقول: «وأنا لا أرى ما يمنع من استعمال كلمة (الزُّنّار) كاستعمال كلمة (النطاق)؛ لكي نزيل الطائفية من لغتنا». [م : ٨٣٨].

٤ ـ تفضيل المعرَّب على العربيّ:

★ خطأ بعضهم استعمال (الدَّرَابْزين) ـ وهو الحاجز على جانبي السُّلَّم، يستعين به الصاعدون والنازلون ـ لأنها كلمة فارسية، وفي العربية ما يغني عنها، وهو (الحَلْقَق، والجَلْفَق، والتفاريج)، ويُؤْثِرُ العدناني الكلمة المعرَّبة، ويقول: «ولما كانت كلمتا (خلفق، وتفاريج) العربيتان غير مألوفتين، وكانت كلمة (الدرابزين) الفارسية معجمية ومجمعية، فإنني أرى أن نستعمل كلمة (الدرابزين) ونتناسى الكلمتين الأُولَيَيْن». [م : ٦٣٤].

★ وخطأ بعضهم استعمال (الدُّلْفِين) ـ وهو نوع من الحيوان من رتبة الحوت يعيش في البحار ـ؛ لأنها معربة، وفي العربية ما يحلُّ محلها، وهو (الدُّخس)، ويؤثر العدناني الكلمة المعربة، ويقول: «وأنا أوثر استعمال (الدُّلْفِين) المعرب؛ لأنه معروف في العالم العربي كله، وإهمال (الدُّخس) الكلمة العربية الأصيلة؛ لأنها لا يكاد يجهلها جميع العرب». [م : ٦٥٣].

(ك) تصريف المعرَّب:

الكلمات المعرَّبة حديثاً، التي ارتاح إليها العدناني، استساغ أن تجري مجرى الكلمات العربية الأصيلة: تصرفاً واشتقاقاً، وفيما يلي توضيح ذلك:

★ (الزِّنْجار): ـ وهو صَدَأُ النحاس ـ اسم أعجمي، لم يذكره سوى عدد قليل من المعجمات، استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، وقال: «ولما كان هذا الاسم (الزِّنْجار) لا بُدَّ له من فعل، ولما كانت المعجمات كلها قد أهملت ذكر: زَنْجَرَ النحاسُ، وذكرت للفعل (زنجر) معاني أخرى؛ فإنني أقترح على مجامعنا الموافقة على استعمال الفعل (زنجر)». [م : ٨٣٧].

★ و(السِّمْسار): اسم أعجمي دخل العربية منذ القدم عن الفارسية أو الآرامية ـ استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، وقال: «ولست أرى بأساً في قولنا: سَمْسَرَ يُسَمْسِرُ سَمْسَرَةً، فهو سِمْسَارٌ، وهم سَمَاسِرَةٌ، وهي سِمْسَارَةٌ، وهن سِمْسَارَاتٌ». [م : ٩٣٠].

★ و (الطَّرْبُوشُ): أعجمي معرَّب ـ وهو ضرب من غطاء الرأس ـ استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، فيقال: تَطَرْبَشَ فلان يَتَطَرْبَشُ تَطَرْبُشاً ـ أي: لبس الطربوش. [م : ١١٧٩].

★ و(القُرْصَانُ): أعجمي معرَّب عن الإيطالية ـ وهو اللص يسرق السفن في البحار ـ استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، قال: «وأقترح على مجامعنا وضع: قَرْصَنَ يُقَرْصِنُ قَرْصَنَةً، وتَقَرْصَنَ يَتَقَرْصَنُ تَقَرْصُناً، ومُقَرْصِنٌ، ومُقَرصَنٌ». [م : ١٥٤٨].

★ و (الدُّشُّ، أو الدُّوشُ): أعجمي معرَّب ـ وهي الآلة ذات الثقوب المستعملة في الاستحمام ـ استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، فيقال: تَدَشَّشَ (من الدُّش) أو: تَدَوَّشَ (من الدُّوش). [م : ٧٥٦].

★ و (البَرْنَامَجُ) أعجمي معرَّب، استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، وقال: «ولما كانت المعجمات التي ذكرت (البرنامج) لها وزنها الكبير، ولما كانت هذه الكلمة معروفة في العالم العربي كله؛ أقترح على مجامعنا الموافقة على قولنا: بَرْمَجَ فلانٌ البَرْنَامَجَ، يُبَرْمِجُهُ، بَرْمَجَةً، فهو مُبَرْمِجٌ، وواضعه مُبَرْمَجٌ». [م : ١٩٥٥].

(ل) الترجمة الحرفية:

= الأساليب:

يرى أننا لسنا في حاجة إلى ترجمة العبارات الأجنبية ترجمة حرفية؛ ما دام لدينا عبارات أخرى عربية تؤدي معناها تأدية تامة، أو شبه تامة، وعلى ذلك فمن الخطأ ما شاع الآن في كلام الإعلاميين وغيرهم، من قولهم: (لَعِبَ فلانٌ دَوْراً مُهِمّاً في السياسة)، فهذا أسلوب مترجم ترجمة حرفية عن الإنجليزية أو الفرنسية، وعندنا في العربية ما هو خير منه، ويؤدي معناه، وهو قولنا: قام بِدَوْرٍ فَعَّالٍ، أو: أَدَّى دَوْراً، أو: أسهم بِدَوْرٍ، أو: اضْطَلَعَ بِدَوْرٍ ... الخ، ثم يقول: «لا نستطيع استعمال عبارة: لعب دَوْراً في كذا، ما لم تقرها مجامعنا أو أحدها أو اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية». [م : ١٧٣٧].

= الألفاظ:

لا يرى بأساً في وضع الاسم الأعجمي بين قوسين بعد الاسم العربي ـ إذا كان العرب قد وضعوه أوَّلاً اسْماً للمكان أو لغيره ـ لكي يعرف المتخرجون في المعاهد الأجنبية من أبناء الضاد الاسْمَ العربيَّ الأصليَّ قَبْلَ أَنْ حَرَّفَهُ الأعاجم، لأننا إذا اكتفينا بذكر الاسم

الأعجمي فقط ، ابتعدنا عن تاريخنا العربي ، وقد طبّق هو ذلك على (الطَّرَف الأغرّ) ــ وهو رأس جزيرة في الجنوب الغربي من أسبانيا ، دارت عنده معركة مشهورة بين الإنجليز والفرنسيين ــ وهذه التسمية من إطلاق أجدادنا العرب ، الذين فتحوا الأندلس ، ثم حَرَّفَها الأجانب إلى (تَرَافَلْغَارْ) ، ويرى العدناني أن توضع الثانية بين قوسين بعد التسمية العربية الأولى . [م : ٢٧٧] .

(م) اللهجات العربية :

لاحظت أن العدناني يرفض بعض اللهجات الواردة عن العرب ، ولا سِيَّمَا إذا كانت تلك اللهجة لقبيلة غير مشهورة ، وتوضيح ذلك :

★ لغة بَلْعَنْبَر :

(الصُّدْغ) : ــ وهو جانب الوجه من العين إلى الأذن ــ يستعمله معظم قبائل العرب بالصاد ، وروى قُطْرُبٌ أن قوماً من بني تميم ــ يقال لهم : بَلْعَنْبَر ــ يقلبون السين صاداً عند أربعة أحرف ، عند [الطاء ، والقاف ، والغين ، والخاء] إذا كُنَّ بعد السين ، يقول العدناني : «وأنا أرى أن نتجنب الاقتداء بالْبَلْعَنْبَرِيِّينَ ؛ لِنَنْجُوَ من العَثَراتِ اللغوية التي كانت اللهجات القبلية المتباينة سببها» [م : ١٠٨٨] .

★ لغة بني يربوع ، وبني عقيل :

وفي صوغ اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الواوي (صاغ) أجاز الكسائي أن نقول : هذه حِلْيَةٌ مَصْوُوغَةٌ ، ونسبها إلى بني عقيل وبني يربوع ، وحكاها الْبَطَلْيَوْسِيُّ في (الاقتضاب) ، يقول العدناني : «وأنكرها سيبويه وجماعة من البصريين الذين أؤيدهم ؛ اجتناباً للشذوذ ، ومراعاةً لقاعدة الإعلال والتسكين ، وأنا ــ وإن كنت لا أستطيع تخطئة من يقول : المَصْوُوغ ــ أرى أن البلاغة تقتضي أن نهمل استعمالها» . [م : ١١٣٠] .

★ لغة بني الحارث بن كعب :

وهي إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل مع مرفوعه الظاهر ، وتعرف في كتب النحو بِلُغَةِ (أكلوني البراغيث) أو لغة (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ) ، يقول العدناني عن هذه اللغة : «أما بنو الحارث بن كعب ، فعلينا أن نَنْسِفَ لغتهم هذه ، فَحَسْبُنَا الحملات الشَّعْوَاءُ التي يشُنُّها على الضادِّ أعداؤها الكُثْرُ ، الذين لا يَكُفُّون عن الدَّسِّ لها ، مع أنها أَرْحَبُ اللغات صدراً ، ومن أقلِّها تعقيداً» . [م : ١٨٩٣] .

ثانياً

مختاراته ومقترحاته :

من جملة ما تميز به العدناني في معجمه هذا ، عَدَمُ اقتصاره على سَرْدِ الآراء تخطيئاً وتصويباً ، وإنما كان يبدي رأيه ، ويختار ما يوائم الاستعمال المعاصر ، أو تألفه الأسماع ، أو يَشْتَهِر بين الأدباء والكُتَّاب ، أو يجد الحاجة إليه ماسَّةً ، وكثيراً ما كان يَقْرُنُ اختياره باقتراح يتقدم به إلى المجمع اللغوي : لإقرار ما اختار ، ويبينُ ذلك مما يلي :

★ أجاز العدناني أن تستعمل (المحاضرة) في معناها المعروف لها اليوم ــ إلى جانب استعمال (الخطبة) أيضاً ــ واختار أن تستعمل (الخطبة) في الموضوعات التي تُلْقَى من فوق المنابر ، والتي تَسُودُ في مادتها العاطفة ، وأن تستعمل (المحاضرة) في الموضوعات العلمية والأدبية التي تُلْقَى من فوق المنابر ، والتي يَسُودُ في مادتها العقل . [م : ٤٧٠] .

★ ويطلقون اسم (الخارطة) أو (الخريطة) على ما يرسم عليه سطح الكرة الأرضية أو جزء منه ــ واختار العدناني أن يطلق عليه أيضاً اسم (المصوَّر الجغرافيّ) . [م : ٥٤٦] .

★ وأجاز مجمع اللغة العربية أن يقال : (المريض أحسن من ذي قَبْل) على أن تكون (ذي) هنا اسم موصول معرب على لغة طَيِّءٍ ، وأن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : حال المريض أحسن من التي قَبْل ــ واختار العدناني أن نتجنب استعمال (ذي) قدر استطاعتنا ؛ لأنها زائدة ، ولأن وجودها أو حذفها لا يؤثر في معنى الجملة ، وفي حذفها إيجاز يحسن التمسك به . [م : ٧٠٠] .

★ وأجاز مجمع اللغة العربية أن يقال : (العضو الرئيسيّ) ، أو : (الشخصيات الرئيسية) بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددةٌ ــ واختار العدناني التجاوز عن هذا الشرط ، «حُبّاً في تسهيل الأمور ، واجتناباً لتعقيدها بهذا الشرط ، الذي يجعل المرء يقف هُنَيْهَةً حائراً إزاءه» . [م : ٧٠٢] .

★ وفي اللغة يطلقون (الانسجام) على الانصباب ، نحو : انسجم الدمع ــ واختار العدناني أن يكون أيضاً بمعنى (الملاءمة) ؛ للمناسبة بين المعنيين ، فقد جاء في بعض المعجمات أن (انسجم) معناها : انتظم ، «ولا تنتظم حَبَّاتُ المِسْبَحَةِ والكلماتُ في بيت من الشعر إلا إذا كانت يلائم بعضها بعضاً شكلاً ووزناً» . [م : ٨٦٣] .

★ ويطلقون (السَّرَايْ) و (السَّرَايَا) على كل بناية كبيرة يقيم فيها موظفو الحكومة ــ ولكن العدناني يختار كلمة (دار الحكومة) بدلاً منها . [م : ٨٨٣] .

★ و (السُّعَال) و (السُّعْلَة) مصدران صحيحان للفعل (سَعَل الطفلُ) ــ وهو داء عارض يصيب حنجرته ــ ولكن العدناني يُؤْثِرُ استعمال (السعال) على (السعلة) ؛ دفعاً لحدوث التباس بين كلمتي (السُّعْلَة) و (السَّعْلَة) ــ والأخيرة بفتح السين ، اسْمَ مَرَّة من الفعل الثلاثي

(سَعَل) . [م : ٨٩١] .

★ وأجاز المجمع اللغوي أن يطلق على نوع من الأمراض التناسلية اسم (الزُّهَرِيّ) ـ بضم الزاي وفتح الهاء أو سكونها ـ ولكن العدناني يختار (الزِّهْرِيّ) ـ بكسر الزاي وسكون الهاء ، وقال : «ولما كانت (الزِّهْرة) تعني (الوَطَر) ، وهذا الداء التناسليّ يأتي من قضاء الزِّهْرَة (الوَطَر) فإنني أقترح على مجامعنا أن نطلق عليه اسم (المرض الزِّهْرِيّ) . [م : ٨٩٥] .

★ وكل من (السَّاقي) و (السَّقَّاء) يستعمل في اللغة لمن يسقي الناس الماء أو يحمله إليهم ، ومن جموع الساقي : (سُقَاة) ، وجمع السَّقَّاء : (سَقَّاءُون) ـ واختار العدناني أن يفرق بينهما في الاستعمال ، فيستعمل (السُّقَاة) لمن يقدمون الخمر ، ويستعمل (السَّقَّاءُون) لمن يَسْقُون الناسَ الماءَ أو اللبنَ . [م : ٨٩٨] ـ وهو في هذا متأثر بما اشْتَهَرَ بين المعاصرين .

★ و (السلاح) في اللغة يستعمل مذكراً ومؤنثاً ، فيقال : هذا السلاح جديد ، وهذه السلاح جديدة ـ واختار العدناني الاقتصار على استعماله مذكراً ، وقال : «لأنه الأعلى ، ولأن العامة تذكره» . [م : ٩٠٩] .

★ واختار أن يقال : ثوب سميك ، كما يقال : ثوب ثخين ـ وهو بمعناه ـ مع أن ذلك لم يرد في اللغة إلا في استعمال المحدثين ، وقال : « فَلَيْتَ مجامعنا ـ أو أحدها ـ تصدر قراراً مجمعياً تجيز به استعمال (السميك) واستعمال الفعل : سَمَكَ يَسْمُكُ سَمَاكَةً وسُمْكاً ، بمعنى (ثَخُنَ) . [م : ٩٣٤] .

★ والوارد في النسب إلى (السَّهْل) ـ وهو المكان المستوي ـ هو (سُهْلِيّ) ـ بضم السين على غير قياس ـ واختار العدناني أن ينسب إليه على القياس ـ بفتح السين ـ وقال : «أقترح أن تنسف المجامع هذا الشذوذ في النسب الذي لا أجد له مسوِّغاً» . [م : ٩٥١] .

★ والقنابل التي تطلقها الشرطة عادةً لتفريق المظاهرات تسمى (القنابل المُسِيلَة للدموع) وهي تسمية لا غبار عليها ، ولكن العدناني يختار أن تسمى (القنابل المُسَيِّلَة للدموع) ؛ لأن الاستعمال الثاني مأخوذ من (سَيَّل) المشدّد ، والتشديد فيه يدل على الغزارة والكثرة والمبالغة ـ مثل قَتَّل وجَرَّح وذَبَّح ـ بخلاف الفعل (أسال) فهو لمجرد الحدث . [م : ٩٧٠] .

★ وقولنا : (فلان مُشِبٌّ) يطلق في اللغة على (الشاب الفَتِيّ) وعلى (المُسِنّ الكبير) ـ واختار العدناني الاستعمال الأول ، وقال : «وأنا لا أنصح باستعمال (المُشِبّ) إلا للشابّ ، لأنهما ـ لغويّاً ـ من جذر واحد» . [م : ٩٧٧] .

★ وانفرد المعجم الوسيط بقوله : (الشُّرْشُرَة) هي المِنْجَل الصغير ، وقال إنها كلمة مولّدة ـ واختار العدناني أن يطلق عليها (المُنَيْجِل) ـ مصغّر (مِنْجَل) ـ؛ لأن (الشرشرة) غير معروفة في كل العالم العربي ؛ ولأن القواعد الصرفية لا تأبى مثل هذا الاستعمال . [م : ٩٩٩] .

★ وتسمي الصحف العربية بعض أنواع القنابل : (القنبلة الانشطارية) ـ ويختار لها العدناني اسم (القنبلة النَّثَّارة) ، وهو اسم مأخوذ من تأثيرها المدمِّر ، إذ إن كل جزء منها يتفجر إلى أجزاء قاتلة تنتثر هي وأجزاء أجزائها هنا وهناك . [م : ١٠٠٨] .

★ ويجوز أن يقال : أصيب فلان بصداع ، كما يجوز أن يقال : أصيب فلان بصداع الرأس ـ واختار العدناني الاستعمال الأول ، وقال : «وأنا ـ حُبّاً في الإيجاز ـ لا أنصح بذكر (الرأس) مع (الصداع) ، ولكنني لا أستطيع تخطئة من يذكره» . [م : ١٠٨٧] .

★ وهل يقال : امرأة صلعاء ، كما جاز أن يقال : رجل أصلع ؟ خطّأ ذلك ابْنُ سِيدَهْ ، وأجازه آخرون ـ واختار العدناني إجازته ، وقال : «ولما كانت النساء يُصَبْنَ بالصلع كالرجال أحياناً ، فإنني لا أجد أي مسوِّغ للخروج عن القياس ، ومنع تأنيث أفعل (أصلع) على فعلاء (صلعاء) . [م : ١١١١] .

★ و (الصَّيْدَلانيّ ، والصَّنْدَلانيّ ، والصَّيْدَنانيّ) أسماء تطلقها اللغة على من يُعِدُّ الأدوية ويبيعها ، وعلى العالم بخواصِّ الأدوية ـ ويختار العدناني أن يطلق عليه أيضاً : (الصَّيْدَلِيّ) ، بل فضّلها على أخواتها ؛ مجاراةً لذلك العدد الكبير من الأمة العربية الذين يجهلون الأسماء الثلاثة الفصيحة ، ويعرفون (الصيدليّ) . [م : ١١٣٦] .

★ وأطلق المعجم الوسيط على التَّبْغ اسم (الدُّخَّان ، والدُّخَان) ـ بتشديد الخاء ، أو تخفيفها ـ واختار العدناني التشديد ، وقال : «وأنا أقترح الإبقاء على الكلمة الأولى (الدُّخَّان) وحذف (الدُّخَان) للتفريق بينه وبين ما يتصاعد عن النار من دقائق الوَقُودِ غير المحترقة» . [م : ١١٦٨] .

★ وذكر أمثلة من باب (التنازع) عند النحاة ، ومن بينها آيات قرآنية وأشعار ، ولكنه رأى في استعماله اليوم تكلفاً وغموضاً ، وقال : «أرى أن نبتعد عن التنازع ؛ لأنه يترك على المعنى مَسْحَةً من الغموض» . [م : ١٢٣٢] .

★ وخطأ بعضهم استعمال صيغة التعظيم في مخاطبة الواحد حين يقال : جُودُوا عَلَيَّ بعفوكم ، وفي حديث الواحد عن نفسه بقوله : نحن فعلنا كذا ـ وأجازه العدناني موافقاً غيره من العلماء ، ولكنه نصح بتجنبه ، وقال : «وأنا ـ مع كل هذه البراهين الدامغة المؤيدة لاستعمال التعظيم ـ أرى أن نبتعد عن أسلوب التعظيم هذا ، وعن

لغة الحكام والملوك ، فمن تواضع لله رفعه» . [م : ١٣١٥] .

★ و (العَظْمُ) ورد في معجمات اللغة مفرداً ، فجمع على (عِظَام) ، كما ورد مستعملاً استعمال الجمع ، كما في قوله تعالى : ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم : ٤] ـ واختار العدناني أن يكون (العظم) جمعاً مفرده (عَظْمَة) ، وأن تكون (العظام) جمعاً للجمع (العظم) . [م : ١٣١٦] ، مع أن المفرد (عَظْمَة) لم يَرِدْ به استعمال مأثور .

★ وأجاز المجمع اللغوي بالقاهرة استعمال كلمة (المقصوصة) ـ لتلك المِغْرَفَة المسطَّحة المثقَّبة يُنْشَلُ بها اللحم من القدر ـ ولكن العدناني يختار لها اسم (المغرفة المثقَّبة) ؛ لأن (المقصوصة) لا تَمُتُّ بِصِلَةٍ من حيث معناها أو فعلها إلى نوع العمل الذي تقوم به . [م : ١٣٩٦] .

★ وأجاز المجمع اللغوي أن يستعمل (الغامق) من الألوان : بمعنى المائل إلى السواد منها ـ ولكن العدناني يتوسع في ذلك ، ويختار أن يشمل (الغامق) جميع الألوان ، بدلاً من أن يقتصر على الأسود وحده . [م : ١٤٢٢] .

★ و (الغنم) ورد في اللغة للمفرد وللجمع ، للمذكر والمؤنث ، وهو في حال استعماله جمعاً يكون له مفرد من غير لفظة ، وهو (الشاة) ـ ولكن العدناني يختار أن يكون له مفرد من لفظه ، هو (غَنَمَةٌ) ، ودعا المجامع اللغوية إلى إقراره . [م : ١٤٢٤] .

★ وقالوا في اللغة : هذا الأمر (فاجع) ، وهذا الأمر (مُفجِعٌ) ، أما الأول فهو اسم فاعل من : (فجعه) الأمر ، وأما الثاني فلم يرد له فعل (أفجعه) الأمر ، أي أنه اسم فاعل لفعل لم يُتَكَلَّم به ـ واختار العدناني أن يستعمل هذا الفعل (أفجع) وإن لم يرد ؛ لأن ورود الوصف منه دليل على وروده . [م : ١٤٤٧] .

★ والوصف إذا كان على (فَعُول) بمعنى فاعل ـ مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ـ فإنه يجمع تكسيراً على (فُعُل) ، نحو : رجل صبور ، وامرأة صبور ، والجمع فيهما : (صُبُرٌ) ، ولا يجمع ذلك تصحيحاً عند البصريين ، وأجازه الكوفيون ، فقالوا : صبورون ، وصبورات ـ واختار العدناني رأي الكوفيين ؛ «تقليلاً للشذوذ والاستثناء في اللغة ، وكَمًّا لأفواه خصومها الكُثُر وحُسَّادها» . [م : ١٤٥٠] .

★ والوارد عن العرب هو : فَقَصَ الطائر بيضه ، وفَقَسَها ، وفَقَشَها ـ كُلُّ ذلك بتخفيف القاف ـ بمعنى : كسرها ليخرج الفرخ ، ولم يرد التشديد في واحد منها ـ لكن العدناني لم يمنع تشديد القاف في ذلك ، وقال : «ولما كان تشديد الفعل لإفادة المبالغة (فقس مثلاً) سماعيًّا لا قياسيًّا ، ولما أجمعت المعاجم على عدم ذكر هذا الفعل ، ولما كانت هناك حالات لإفادة المبالغة أو إفادة التكثير ـ كالدجاجة التي تحتضن ثلاثين أو أربعين بيضة ، ثم تفقصها لإخراج الفراخ منها ـ فإن هذا يحملني على أن أقترح على مجامعنا الأربعة الموافقة على استعمال الأفعال الثلاثة مضعفة» . [م : ١٤٩٤] .

★ و (قلم الحبر) معروف ـ وقد اقترح العدناني على المجامع اللغوية أن يقرُّوا ما اختاره له من اسم ، وهو (المَدَّاد) ؛ لأن المِدَاد ـ وهو الحبر ـ يخزن فيه . [م : ١٥٩٤] .

★ و (الكُشْكُول) و (الكَشْكُول) ـ بضم الكاف الأولى أو فتحها ـ كلمة فارسية معرَّبة ـ اختار العدناني فتح الكاف ، وقال : «ولما كانت الكلمة هذه فارسية الأصل ، فإننا نستطيع فتح الكاف الأولى وضمها ، وإن كان فتحها أعلى ، لأن العامة تفتحها ، ولأن المصادر التي تفتحها ثلاثة ، ولا يضمها إلا مصدر واحد ـ هو الأب أنستاس الذي عُرِفَ بكثرة العثرات ، ولأن الكتاب المشهور الذي ألفه محمد بهاء الدين العاملي أطلق عليه اسم الكشكول ـ كما سمعنا من أساتذتنا وممن ذكره من الأدباء في إذاعاتهم» . [م : ١٦٦٨] ، وكان عليه أن يختار ضم الكاف الأولى ؛ لأنه هو الموافق لمألوف الأوزان العربية .

★ والوارد في معجمات اللغة أن (الكُفْء) بمعنى : النظير والمساوي ـ واختار العدناني أن يطلق أيضاً على القوي القادر على تصريف العمل ، وقال : «أقترح على مجمع القاهرة أو المجامع الثلاثة الشقيقة الموافقة على استعمال (الكفء) بمعنى : القويّ القادر على تصريف الأمور ؛ لأن جُلَّ أدباء العرب يستعملونها ، حتى ظَنَّها الوسيطُ صحيحةً» . [م : ١٦٧٤] .

★ ويُخطِّىء النَّقَدَةُ اللغويون قَوْلَ من يقول : استنزف فلان دمه ، أو دمعه ؛ لأن هذه الصيغة المزيدة (استنزف) لم ترد عن العرب ، وإنما الوارد هو : نزف فلان دمه ، أو دمعه ـ ولكن العدناني يجيز ذلك ـ مع اعترافه بعدم وروده ـ ويقول : «ولما كان جملة : استنزف الدمع أو الدم شائعاً في العالم العربي كلّه ، فإني أقترح على مجامعنا الموافقة على استعمالها وَضَمَّها إلى معاجمنا ؛ لأنني لا أجد مانعاً لغويًّا يحول دون تلك الموافقة» . [م : ١٨٩٤] .

★ ويخطِّىء العدناني صَاحِبَ المصباح المنير في استعماله اللغوي ؛ إذ قال : (والأنسب تقديم القبيلة على البلد) ، ويرى الصواب أن يقول : وتقديم القبيلة على البلد أكثر مناسبة ؛ لأن الفعل هو (ناسب) ـ بمعنى : لاءم ووافق ـ واسم التفضيل يصاغ مما فوق الثلاثة بوضع (أكثر أو أشد) قبل مصدره ، ثم قال : «ولم أجد بين الشعراء من العرب ما يسمح بصياغة التفضيل من الرباعي» . [م : ١٩٠٢] .

وهذا الذي ذكره العدناني ليس موضع اتفاق بين العلماء ؛ فقد

جَوَّزَ الأخفشُ الإتيانَ باسم التفضيل على وزن (أفعل) من كل فعل مزيد ، قال السيوطي : «كأنه راعى أصله ؛ لأن أصل جميع ذلك الثلاثي» [انظر : همع الهوامع ٤٢/٦] .

★ واختلفوا في نحو قولهم : (هَأنَا) منطلق إلى القدس ، فمن النحاة من قال بأن العرب لا يكادون يقولون : (هَأنَا) ، وإنما يقولون : هَأنذا ــ وذلك قول الفراء ، وقال ابن مالك : إن الأكثر هو استعمال أداة التنبيه (ها) مع الضمير واسم الإشارة ، وقال ابن هشام : إن استعمال (هَأنَا) من الشذوذ ــ وذكر العدناني كل هذه الآراء ، وساق أمثلة لجواز (هَأنَا) ــ دون اسم الإشارة ــ وذهب إلى أنه أفضل وأعلى من ذكر اسم الإشارة معه ، قال : «ومع كل هذا يرى النحاة واللغويون أن ذكر اسم الإشارة بعد ضمير الرفع المنفصل أعلى من حذفه ، وأنا أرى أن حذف اسم الإشارة أَعْلَى ؛ لأن في الحذف إيجازاً بلاغيّاً ، ولأن المعنى بعد حذفه يبقى كما كان قبل الحذف» . [م : ١٩٨٠] وواضح أن هذا خلاف ما عليه النحاة، وهم لم يذهبوا إلى رأيهم هذا إلا بعد استقراء كلام العرب ، ولا قيمة لما ادَّعَاهُ العدناني من أن في الحذف إيجازاً بلاغيّاً ؛ إذ البلاغة تأتي بعد الوفاء بمقتضى قواعد اللغة .

★ ويخطِّىء بعضهم قول من قال : ليس الجرح بذي (أهمية) ؛ لأن (أهمية) لم ترد عن العرب ، ويجعل الصواب : ليس الجرح بذي خطر أو بذي شأن ؛ ــ ويختار العدناني جوازاً استعمالها ؛ لأن كل كلمة غيرها لا تؤدي المعنى الذي تؤديه هي ، يقول : «ولما كانت هذه الكلمة ضرورية لنا ، ولما لم أجد كلمة خَيْراً منها نترجم بها كلمة importance الإنجليزية ، فإني أقترح على مجامعنا الموافقة على استعمالها» . [م : ٢٠١٢] .

(ثالثاً)

استعمال رأى أن يقتصر على الشعر دون النثر :

وذلك فيما يأتي :

★ الجر على المجاورة : وهو أن تَتْبَعَ كلمةٌ كلمةً أخرى سبقتها في اللفظ والمعنى ، رفعاً أو نصباً ، فَيُعْدَلَ عن ذلك وتجعل تابعة لكلمة مجاورة لها في الإعراب (اللفظ) دون المعنى ، نحو ما جاء عن العرب من قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ــ يقول العدناني : «وأنا أرى أن نتجنب استعمال (الجر على المجاورة) ، وألّا نلجأ إلى ذلك إلا إذا أحوجنا إليه وزن أو قافية» . [م : ٣٩٦].

★ زيادة (ذ) بعد كم الخبرية : نحو : كم ذا نصحتك ! ــ قال العدناني : «وأنا أرى أن نقتصد جدّاً في استعمال (ذا) بعد «كم» في الشعر ، ونهمل استعمالها في النثر ؛ لأنها حَشْوٌ لا لزوم له ، ما دمنا قادرين على تأدية المعنى الذي نريده دون (ذا)» . [م : ٦٨٤] .

★ استعمال (الذُّكْر) ــ بضم الذال ــ في معنى (الذِّكْر) ــ بكسر الذال ــ وهو التذكر ، قال : «وأرى ألّا نلجأ إلى استعمال (الذُّكْر) إلا عند الضرورة القصوى ؛ لأن كلمة (الذِّكْر) كلمة فصيحة ومألوفة» . [م : ٦٩٢] .

★ الازدواج : وهو أن تتأثر كلمة بأخرى ، فتنهج منهجها في الضبط بالشكل أو في التصريف ، إمّا لمجاورتها ، وإما لوقوعها في رَوِيِّها أو ما يشبه رَوِيَّها ، بشرط أن يكون لكل كلمة منهما معنى خاص مفيد على سبيل الاستقلال ، وهذا القيد الأخير لإخراج الإتباع اللغوي نحو : هذا حَسَنٌ بَسَنٌ ؛ فإن الثانية لا معنى لها استقلالاً ، وإنما هي تَبَعٌ لما قبلها في المعنى .

فمثال التأثر بالحركة قولهم : (أخذه ما قَدُمَ وما حَدُثَ) ــ أي الهموم والأفكار القديمة والحديثة ــ فقد ضمت الدال من (حَدُثَ) وحقُّها الفتح ؛ لمجاورتها الفعل (قَدُمَ) وهو مضموم الدال .

ومثال التأثر في التصريف قولهم : (إني لآتيه بالغَدَايَا والعَشَايَا) ، فالمفرد (غداة) حقه أن يجمع على (غَدَوَات) ولكن الازدواج مع (العشايا) سَوَّغَ تكسيره على (الغدايا) . وقوله صلى الله عليه وسلم : «لَيْتَ شِعْرِي أَيَّتُكُنَّ صاحبةُ الجَمَلِ الأَدْبَبِ ، تَنْبَحُهَا كِلَابُ الْحَوْأَبِ» ، يقول العدناني : «لا نُخطِّىء من يضطر من الأدباء إلى استعمال الازدواج ، وإن كنت أرجو أن نتجنبه ، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً» . [م : ٨٤٣] .

★ الحمل على المعنى : وذلك أن يقتضي ظاهر اللفظ حكماً نحويّاً أو صرفيّاً ، فيعدل عنه إلى حكم آخر ، مراعاةً لمعناه ، مثل عدم إلحاق التاء بالعدد مع أن معدوده مذكر في قول عمر بن أبي ربيعة :

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ... ثَلَاثُ شُخُوصٍ: كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

فالشخص مذكر ، وكان عليه أن يقول : ثلاثة شخوص ، ولكنه ذكر العدد ، حملاً على معنى شخوص ــ وهو : نساء ــ ومثل ذلك أيضاً تذكير (الكفّ) وهي مؤنثة ــ في قول الشاعر :

أَرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أَسِيفاً كَأَنَّمَا ... يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا

فحمل (الكفّ) المؤنثة على معنى (العضو) وهو مذكر .

قال العدناني : «ومع ذلك كله أرى ألّا نلجأ إلى حمل اللفظ على المعنى في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر ، إلا إذا اضْطُرِرْنا إلى ذلك في الشعر ؛ إقامةً للوزن» . [م : ٦٩٢] .

★ التضمين : وقد سبق شرح معناه وأمثلة له ــ قال العدناني : «وأنا أرى أن نقتصد كثيراً جداً في اللجوء إلى ما أجاز ابن سِيدَهْ استعماله في النثر (يقصد التضمين) وألّا نلجأ إليه في الشعر إلا عند الضرورة القصوى ؛ إقامةً للوزن ، أو تقيداً بالقافية» . [م : ١٣٢٥] .

★ النصب على نزع الخافض : وقد سبق حديث عنه ــ يقول

العدناني : والذي أراه أن نقبل – على مَضَضٍ – بالجمل التي نطق بها العرب ، وفيها كلمات منصوبة على نزع الخافض .. وأن نُخطِّىء كل كاتب حديث معاصر يلجأ إلى النصب على نزع الخافض ، مستعملاً الفعل الذي استعمله الأجداد وحاذفاً حرف الجر .. وأن نُفهِمَ كُلَّ شاعر معاصر يلجأ إلى نصب اسم على نزع الخافض في نظمه أن في البيت الذي ورد فيه ذلك الاسم منصوباً – بدلاً من أن يكون مجروراً – رَكَّةً ، يجب ألّا تظهر في شعر الشعراء الفحول» . [م : ١٨٩٢] .

★ زيادة (ما) بعد (إذا) : نحو : إذا ما جاءت هدى جئت ، وقال : «ولما كانت (ما) تدل على النفي أحياناً ، فقد يتبادر إلى الذهن أن معنى الجملة الثانية هو : إذا لم تجيء هدى جئت ، فتجنباً لذلك أرى أن نهمل استعمال (ما) بعد (إذا) ؛ لأن وجودها أو حذفها لا يُؤَثِّر في الجملة من حيث معناها أو بلاغتها ، ولأنها زائدة، وفي حذفها إيجاز ، علينا أن نتمسك به إلا في الشعر ، حيث يكون وجودها ضرورياً أحياناً ؛ محافظةً على الوزن ، على ألّا نخطىء من يضعها بعد (إذا) في النثر» . [م : ٧٧٠] .

★ فك التضعيف : في نحو : (تَصَامَمَ الناسُ عن تحذير الأطباء) – بمعنى : لم يستمعوا إليه عَمْداً – يقول العدناني : «أنا أرى أن استعمال الفعل (تَصَامَمَ) لا يجوز إلا في الشعر ؛ محافظةً على الوزن ، وهذه ضرورة شعرية» . [م : ١١١٧] .

★ استعمال (العَصَاة) بالتاء – وهي العصا المعروفة – وقال : «وأرجو ألّا يلجأ أحد إلى استعمال كلمة (العصاة) إلا إقامةً لوزن ، أو مراعاةً لقافية» . [م : ١٣١٠] .

★ استعمال (الصارخ والصريخ) بمعنى (المغيث) ، مع أنهما يصلحان لُغَةً لكل من : المغيث والمستغيث ، وقال : «وأنا أرى ألا نلجأ إلى استعمال (الصارخ والصريخ) بمعنى (المغيث) إلا عند الضرورة القصوى ، وعند وجود قرينة تدل على ذلك ، وأن نكتفي – تجنباً لِلَّبس والغموض – باستعمال (الصريخ والصارخ) بمعنى (المستغيث) ؛ لأن هذا المعنى نعرفه جميعاً» . [م : ١٠٩٤] .

★ استعمال (الغَدْو) بدلاً من (الغَدِ) – وهو اليوم الذي يأتي بعد يومك – وقال : «ويخطئون من يستعمل كلمة (الغَدْو) بدلاً من (الغد) ، وهم مصيبون إذا كانوا يخطئون من يستعملها في النثر ، ومخطئون إذا كانوا يخطئون من يستعملها في الشعر» . [م : ١٣٨٥] .

★ استعمال صيغة الجمع في موضع التثنية : وذلك في :

قولهم : فلانة طويلة الأجياد – جمع جيد بمعنى العنق – ؛ إذ ليس لكل فتاة إلا جيد واحد . [م : ٤٠٦] .

وقولهم : فلان غليظ الحواجب ؛ إذ ليس للإنسان الواحد إلا حاجبان فقط . [م : ٤٢٣] .

وقولهم : قطعت رءوس الكبشين ؛ إذ ليس للكبش إلا رأس واحد . [م : ٧٠٣] .

وقولهم : امرأة ذات أرداف كبيرة ؛ إذ ليس لكل إنسان سوى رِدْفَيْن فقط – والرِّدْفُ هو العَجُز – [م : ٧٤٢] .

وقولهم : فلان شديد المرافق ؛ إذ ليس لكل إنسان سوى مِرْفَقَيْن – [م : ٧٧٠] .

وقولهم : امرأة ذات أكتاف – جمع كَتِف – إذ ليس لكل إنسان سوى كتفين . [م : ١٦٣٥] .

وقولهم : الأسد ذو لَهَوَات قوية – جمع (لهاة) وهي اللحمة المشرفة على الحلق – ؛ إذ ليس لكل مخلوق سوى لَهَاةٍ واحدة . [م : ١٧٥٣] .

وقولهم : فلان صغير المناخر – جمع (منخر) وهو ثقب الأنف – إذ ليس لكل إنسان سوى منخرين . [م : ١٨٨٢] .

وقولهم : فلان عظيم المناكب – جمع منكب ، وهو مجتمع رأس العضد والكتف – ؛ إذ ليس لكل إنسان سوى منكبين . [م : ١٩٥٠] .

وقولهم : فلانة حمراء الوَجَنَات – جمع (وَجْنَة) ؛ إذ ليس لكل إنسان سوى وَجْنَتَيْن . [م : ٢٠٤٢] .

وقولهم : فلانة كبيرة الأوراك – جمع (وَرِك) ، وهو ما فوق الفخذ من الإنسان ؛ إذ ليس لكل إنسان سوى وَرِكَيْن . [م : ٢٠٥٧] .

وذكر العدناني بعد كل مادة من هذه المواد أنه لا يخَطِّىء من يستعمل صيغة الجمع فيها ، بدلاً من المثنى أو المفرد – ولكنه يوصي بأن يكون ذلك في الشعر ، لا في النثر .

(رابعاً)

ضبط بعض الأعلام :

ورد في معجم العدناني بعض الأعلام ، حرص على ضبطها بشكل خاص ، وليس هذا الضبط بلازم ، وذلك :

★ المبَرّد : حرص على ضبط الراء المشددة منه (بالفتح) في كل مواد معجمه التي ورد فيها هذا الاسم ، وربما أَوْهَمَ ذلك الحرص منه أن (كسر) الراء خطأً» ، وليس كذلك ؛ فإن الراء المشددة من (المبرِّد) تفتح وتكسر ، وممن ذكر أنها مفتوحة ابن خِلّكان في (وَفَيَاتِ الأعيان) والقِفْطِيّ في (المقتبس) وابن فضل الله العمري في (مسالك الأبصار) وابن خير في (الفهرس) . وممن ذكر أن الراء مكسورة السيرافيُّ ، نقل ذلك عنه السيوطي في (المزهر) ، وياقوتُ الحموي

في (معجم الأدباء) ، وتشدد الشنقيطي في كسر الراء ، وكان ينشد في ذم من فتحها :

والكسر في (راء) المبرِّد واجب وبغير هذا ينطق الجهلاءُ

أما معنى (المبرد) وسبب تلقيبه بهذا ، فقد تعددت الروايات في ذلك ، ويمكن الرجوع إليها فيما سبق من كتب التراجم ، وانظر مقدمة كتاب (المقتضب) للمبرد التي كتبها محققه أستاذنا محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله .

★ الصقلي : حرص على ضبط الصاد والقاف منه (بالكسر) في موادّ معجمه التي ورد فيها هذا الاسم ، وربما أوهم ذلك الحرص أن فتح الصاد والقاف خطأ ، وليس كذلك ؛ فإنه منسوب إلى (صقلية) – وهي جزيرة بحرية تقع قريباً من بلاد المغرب – وجاء ضبطها في (وفيات الأعيان) لابن خلكان [٣٨٣/٢] بفتح الصاد والقاف – ضبطاً مكتوباً بالحروف – وقد ضبطت قبل ذلك في بيت من الشعر [٣٨٢/٢] بكسرهما ، ويبدو أنه من خطأ مُنَضِّد الحروف .

★ ابن درستويه : حرص على ضبطه بضم الدال والراء وسكون السين وضم التاء . وهذا الحرص منه ربما أوهم أن غيره خطأ ، وليس كذلك ؛ فقد جاء في (وفيات الأعيان) لابن خلكان [٢٤٨/٢] : «درستويه : بضم الدال والراء وسكون السين وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء وبعدها هاء ساكنة – هكذا قاله السمعاني – وقال غيره : هو بفتح الدال والراء والواو ، وهذا القائل هو ابن ماكولا في كتاب الأعمال» .

(خامساً)
أخطاء مطبعية

وقع بالمعجم بعض الأخطاء المطبعية ، أُشيرُ إليها فيما يلي :

★ قال العدناني : «والقاعدة النحوية تقول : إذا كان النعت اسم عدد ، وكان منعوته في الأصل معدوداً محذوفاً ، نحو : اشتريت عِدَّةَ بيوت ، بِعْتُ منها في هذا العام أربعةً أو أربعاً ؛ (لأن) النعت هنا يجوز أن تلحقه تاء التأنيث وأن يتجرد منها» [م : ٢٥٢] – والصواب : فإن النعت .. الخ ؛ لأنه جواب (إذا) الشرطية في أول كلامه .

★ ونقل عن معجم ألفاظ القرآن الكريم قوله : «هذا إذا قويت (الإمارة) ، وأما إذا ضعفت (الإمارة) جدًّا فيكون الظن توهماً» وضبط العدناني (الإمارة) بكسر الهمزة – والصواب (الأمارة) بفتح الهمزة ؛ لأنها هنا بمعنى العلامة – لا بمعنى الولاية – [انظر : لسان العرب : أمر] ، ثم إنها بفتح الهمزة أيضاً في معجم ألفاظ القرآن الكريم ، الذي نقل عنه .

★ وذكر قول الشاعر :

بَدَأْتُمْ فأحسنتمْ فأثنيتُ جاهداً وإن عُدْتُمْ أثنيتُ والعَوْدُ أَحْمَدُ

وضبط الميم في (عدتم) بالسكون – والصواب : ضم الميم مشبعةً ؛ ليستقيم وزن البيت (من الطويل) . [م : ١٣٤٦] .

★ وقال : «ولأنها تعني – مجازيّاً – (الخصومةُ) والهمة» – وضبط الخصومة بضم التاء [م : ١٦٨٨] – والصواب فتح تاء الخصومة ؛ لأنها مفعول به .

★ وقال : «ويفسر الصحاح البيتين بقوله : يريد أن تتكلم وهي تريد غيره ، وتعرض في حديثها فتزيله عن (جبهته) ؛ من فطنتها وذكائها» . [م : ١٧٣١] – والصواب : فتزيله عن جهته ، أي عن وجهه المراد .

★ وقال : «لسان الحذاء : (الهِنَةُ) الناتئة تحت فتحته فوق ظهر القدم» وضبط (الهنة) بكسر الهاء الأولى – والصواب : فتحها [م : ١٧٣٣] .

★ وقال : «أما إذا أردنا أن نصوغ مصدراً صناعيّاً من (اللُّصُوص) فإننا نقول : (لَصُوصِيَّة) أيضاً» وضبط (لصوصية) بفتح اللام . [م : ١٧٣٥] – والصواب : ضم اللام ؛ لأن المصدر الصناعي لا يغير من ضبط الكلمة .

★ وقال : « .. بعد أفعال القلوب وما يشبهها تكون إن شرطية (معلَّقة) سَدَّتْ مَسَدَّ المفعول الواحد أو الاثنين» ثم قال : «إن كل ما له الصدارة (يعلَّق)» وضبط (معلقة ، ويعلق) بفتح اللام المشددة . [م : ١٧٦٨] – والصواب : كسر اللام فيهما ؛ لأن (إن) هي التي تعلِّق الفعل القلبيَّ عن العمل – فهي الفاعلة لذلك – أما الفعل القلبي فهو المعلَّقُ عن العمل – فهو المفعول – أي المُبطَلُ عن العمل في اللفظ ، وإن بقي في المحل .

★ وقال : «فمن حديث أخرجه الهروي لعمران بن حصين : «إن (لفي) المعاريض لمندوحة عن الكذب» . [م : ١٨٨٤] – والصواب : إن في المعاريض ..

★ وقال : «أقترح على مجامعنا الأربعة (أَلْغاءَ) التنازع» [م : ١٨٩٣] – والصواب : إلغاء (بكسر الهمزة الأولى) .

★ وقال « .. قول الحريري في المقامة الصورية : «وأرسل البكاء مدراراً ، حتى إذا استنزف الدمعَ . استنصت (الجمعُ) » – وضبط (الجمع) بضم العين – [م : ١٨٩٤] – والصواب فتح العين من (الجمع) ؛ لأنه مفعول به للفعل (استنصت) ، وهو بهذا الضبط في مقامات الحريري الذي نقل عنه .

★ وقال : «.. على أن المصنف فَسَّرَ التنزه بالتباعد مطلقاً ، ولم يقيِّده ، فتغليطه (الناس) عجيب بلا مِرَاء» – وضبط السين من (الناس) بالكسر – [م : ١٨٩٧] – والصواب فتحها ؛ لأنها مفعول

به للمصدر (تغليط) .

★ وقال في صدر إحدى مواده : (النَّعْنَع) وضبط النون الأولى بالفتح والثانية بالضم . [م : ١٩٣٠] – والصواب : ضم النونين ، أو فتحهما ، أو الفتح مع زيادة ألف بعد الثانية (النَّعْنَاع) .

★ وقال : «أما إجازة بعض النحاة .. فهي (أُجازة) ضعيفة» ، وفتح الهمزة من (أَجازة) الثانية [م : ١٩٣٨] – والصواب كسرها .

★ وقال : «وعلى هذا تكون (النية) في جمعها على (نوايا) مثل كلمات أخرى كثيرة جمعت على (فصائل)» [م : ١٩٧٦] – والصواب : فعائل .

★ وقال : « .. ولأن كلمة مهمة (التي) اعتدناها ، لكثرة استعمالها ، ولفهمنا معناها الحقيقي الذي استقرَّ في أذهاننا خلال عشرات السنين» [م : ٢٠١٠] – والصواب : حذف (التي) من بعد (مهمة) ، أو الإتيان بـ (قَدْ) بدلاً منا ، وإلّا بقيت (أَنْ) بلا خبر .

★ وقال : «التوشيح – كما جاء في مستدرك التاج – هو اسم لنوع من (الشِّعر) ، استحدثه الأندلسيون» . [م : ٢٠٦٨] – وضبط (الشعر) بفتح الشين ، والصواب : كسرها .

★ ونقل قوله تعالى : ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ﴾ [الانشقاق : ٢٣] في [م : ٢٠٨٣] – وضبط (يكذبون) بفتح الياء وسكون الكاف وكسر الذال غير مشددة – والصواب : (يكذبون) بضم الياء وفتح الكاف وكسر الذال مشددة ، ولم يُشِرْ العدناني إلى أن الضبط الأول قراءةٌ ؛ حتى نعُدَّ ضبطه صحيحاً .

(سادساً)

لغة العدناني في معجمه :

وعلى من يؤلف بالعربية أن يُرَاعِيَ قواعدها النحوية والصرفية ، وأن يلتزم ما التزمه العرب في كلامهم ، وأن يَنْأى بأسلوبه عن الحاجة إلى تأويل المؤوِّل ، أو الحمل على غير الظاهر .

وتزيد حاجته إلى هذا الالتزام إذا كان يؤلف بالعربية في العربية – أي في علوم اللغة والنحو والصرف والأدب – حتى لا تؤخذ عليه المآخذ ، ويعاب بضعفه في اللغة ، أو بعدم حرصه على سلامتها ، وحُبِّه لها . والأمر آكَدُ وأقوى إذا كان هذا المؤلف ممن يتصدى لتخطئة الناس ونَقْدِ استعمالهم اللغوي ، فمثله يجب أن يُجْرِيَ كَلَامَهُ على الأفصح المختار دائماً ؛ لئلا يكون غرضاً لغيره من نَقَدَةِ الأساليب ، اللهم إلا إذا قصد إلى إحياء لفظة يراها صحيحةً مهجورة ، أو تركيبٍ يراه مظلوماً حين عُدَّ خطأً – وعليه أن يشير إلى ذلك كلّه .

ومن هنا يجيء تَتَبُّعِي للغة العدناني في معجمه ، وأنا أعرف أن بعضاً مما أذكر قد يكون له جانب من الصواب ، أو مما يتردد الرأي فيه بين الصحة والخطأ ، ولكنه يبقى – مع هذا – من غير الأفصح ، أو خلاف ما أخذ به جمهرة النحاة واللغويين عموماً .

وفيما يلي بعضٌ من استعمال العدناني في معجمه مما هو من هذا القبيل .

(أيّ)

المعروف في كتب النحو أنها تأتي على أوجه هي : الموصولة ، نحو قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم : ٦٩] ، والاستفهامية نحو قوله تعالى : ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ﴾ [الأنعام : ٨١] ، والشرطية ، نحو قوله تعالى : ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء : ١١] ، والنعتية إذا كان منعوتها نكرة نحو : مررت بفارسٍ أيِّ فارسٍ ، والحالية بعد المعرفة نحو : أصغيت إلى عليٍّ أيَّ خطيبٍ (وكُلٌّ من النعتية والحالية تدل على الكمال في الوصف) ، كما تأتي أيٌّ وُصْلَةً لنداء ما فيه أل ، نحو قوله تعالى : ﴿يا أَيُّها الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار : ٦] . [انظر : همع الهوامع ٣١٨/١ وما بعدها] و [النحو الوافي ٣٦٥/١ وما بعدها] .

وقد جاءت (أيّ) في كلام العدناني من غير هذه الأنواع ؛ إذا استعملها دالَّةً على التعميم والإبهام ، وفي استعمالها على هذا الطَّرْزِ خلافٌ بين نَقَدَةِ الاستعمال : فبعضهم أجاز ، وبعضهم منع ، وليس لمن أجاز شاهدٌ من مأثور كلام العرب مقطوعٌ بدلالته ، وإنما استعمالات مأثورة من غير عصور الاحتجاج يُسْتَأْنَسُ بها ، وَيَرُدُّهَا مَنْ مَنَعَ أو يؤولُها بما يخرجها عن إرادة التعميم [انظر تفصيلاً في : لغويات محمد علي النجار ص ٣٣ وما بعدها] ، وفيما يلي استعمال (أيّ) هذه في معجم العدناني :

قال : « .. والتي يقولون : إنها لا توجد في مكتبة (أيّ) أديب واحد آخر في العالم العربي كله» . [المقدمة: د] .

وقال : «ولم أعثر على الفعل جلس في (أيّ) معجم آخر . [م : ٣٦٤] .

وقال : «ويقول دوزي : إن المحاليب هي جمع محلاب ، الذي لم أجده في (أيّ) معجم آخر» . [م : ٥٨٣] .

وقال : «لم أجد كلمة شوشة في (أيّ) معجم آخر» . [م : ١٠٥٣] .

وقال : «وليس في معجماتنا (أيّ) ذكر لهذا الفعل» . [م : ١١٠٩] .

وقال : «وقد عثر الوسيط هنا ؛ لأنني لم أعثر على هذا الجمع في (أيّ) معجم آخر» [م : ١١٢٨] .

وقال : «ولم يُجارِ فرايتاغ في ذلك (أيّ) معجم آخر» . [م : ١٣٥٢] .

وقال : «وكلمة الشبك لم أجدها في (أيّ) معجم آخر» [م : ١٤١٨] .

وقال : «لم أعثر على الفعل قَسَّى في (أيّ) معجم آخر» . [م : ١٥٦٤] .

وقال : «ولم أعثر على هذه الكلمة في (أيّ) مصدر لغوي آخر» . [م : ١٩٤٩] .

وقال : «ولم أعثر على كلمة أهمية في (أيّ) معجم آخر» . [م : ٢٠١٢] .

وقال : «وكلمة توشيح لم يجمعها (أيّ) معجم جمع تكسير» . [م : ٢٠٦٨] .

وقال : «وهذا المثل جعل المفهوم من الجعجعة هو الثرثرة دون القيام (بأيّ) نوع من أنواع العمل» . [م : ٢٠٨٢] .

(أم .. أو .. ؟)

والمعروف أن العطف بعد همزة التسوية إنما يكون بـ (أمْ) المتصلة ، لا بـ (أوْ) ـ وهمزة التسوية هي التي يطلب بها وبأمْ التعيين ـ وذلك على غرار ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، وقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً﴾ . [الجن : ٢٥] ، وقول زهير :

وما أدْرِي وسَوْفَ إخالُ أدْري أقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ

وقد جاء في مغنى اللبيب لابن هاشم : «إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو) : فإن كانت همزة التسوية لم يَجُزْ قياساً ، وقد أُولِعَ الفقهاءُ وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أوْ كذا ـ والصواب العطف بـ (أمْ) ، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً ، وكان الجواب بـ (نَعَمْ) أو (لا) ، وذلك أنه إذا قيل : أزيد عندك أو عمرو ؟ فالمعنى : أأحدهما عندك أم لا ؟» . [انظر تفصيلاً في : شرح عيون الإعراب ص ٢٤٤] .

وقد جاء في استعمال العدناني (أوْ) بعد همزة التسوية في : قوله : «وقال الأصمعي : لا أدري أهو الحَبْرُ أو الحِبْرُ» . [م : ٤١٥] .

(بَيْنَمَا)

أصلها (بَيْنَ) الظرفية ، زيدت عليها (ما) ، فأكسبها ذلك وجوب التصدُّر في جملتها ؛ إذ أصبحت مضمنة معنى الشرط ، تقتضي شرطاً وجواباً ـ وأدواتُ الشرط لها صدر الكلام ـ

وقد خَطَّأ العدناني نفسه وقوع (بينما) في وسط الكلام في قوله :

«ويقولون : قد أحسن باهر إليك (بينما) أنت قد أسأت إليه ـ والصواب : أحسن باهر إليك وأسأت إليه» ثم عَلَّل ذلك بقوله : «لأن بينا ـ ومثلها بينما التي أصلها (بين) فأشبعت فتحتها فصارت ألفاً ـ هما من كلمات الابتداء» ثم نقل عن محمد علي النجار قوله في باب أخطاء في الاستعمال : «يقولون : هذه الجرائم يرتكبها الجناة (بينما) رجال الشرطة موجودون على مقربة منهم ـ والصواب : على حين رجال الشرطة ... ؛ لأن بينما يجب أن تكون في بدء الكلام» . [م : ٢٦٦] .

ومع أن العدناني خَطَّأ مثل هذا ، ورأى أن تُصَدَّر (بينما) أو يستبدل بها واو الحال ـ وقع هو في مثله في كثير من كلامه في المعجم :

فقال : «ووضعتُ الأغلاطَ بحسب ترتيب المعاجم الحديثة ؛ لكي يسهل الرجوع إليها ، مع دليل (فهرست) في نهاية المعجم يرشد المستشير المستعجل إلى المادة ، (بينما) يبقى متن المعجم الشامل مرجعاً للكاتب المدقِّق» [المقدمة : ل] .

وقال : «فبعضهم قال: إن معنى الجهد هو المشقة ـ ويقال في غير الحجاز ـ (بينما) كلمة الجهد حجازية» . [م : ٣٨٨/ .

وقال : «لأن حَبَّهُ القليل النادر الشاذ يكون اسم المفعول منه محبوب ، (بينما) اسم المفعول من أَحَبَّ ـ المُحَبّ ـ هو النادر لشاذ» . [م : ٤١١] .

وقال : «لأن الهَرْسَ هو الكسر والدَّق ، (بينما) مهمة المِرْدَاس الكبرى هي أن يُسَوِّيَ ويَدُكَّ» . [م : ٤٣١] .

وقال : «ويجيز المدّ وأقرب الموارد : الحصر أيضاً . (بينما) يرى ابن بزرج» [م : ٤٦٥] .

وقال : «وقال اللسان : إنها لغة ، (بينما) قال المتن : إنه أفصحها» [م : ٥٤١] .

وقال : «ولم يهمل ذكره مادة خمَّ سوى المصباح ، (بينما) ذكر بمعنى : أنتن ..» [م : ٦٠١] .

وقال : «ولا يؤيدهم في ذلك سوى الوسيط ، (بينما) أهمل ذكر الفعل ـ اندحر ـ كل من ..» . [م : ٦٢٣] .

وقال : «ويسميه آخرون مِرْآباً ، (بينما) يقول الوسيط : إن المرآب هو الذي يرأب الصدع» . [م : ٧٠١] .

وقال : «وأنكر ابن السِّكّيت الجَصّ ، (بينما) أنكر ابن دريد الجِصّ» [م : ٧٣٢] .

وقال : «رغب عن السفر يعني تركه متعمداً وزهد فيه ، (بينما): رغب في السفر معناه : أراده» . [م : ٧٦٥] .

وقال : «وأيدهما الصحاح واللسان .. (بينما) خطأ أبو الهيثم كل من يفتح الراء» . [م : ٨٠٠] .

وقال : «وقد أجمعت المعجمات المذكورة آنفاً على أن المصدرين : زَيْداً ، وزيادةً ـ هما للفعل زاد ، لازماً ومتعدياً ، (بينما) يرى الدكتور مصطفى جواد ..» . [م : ٨٥٠] .

وقال : «ويظن مسلم بن قتيبة .. أنه نسبة إلى سلوق باليمن ، (بينما) ترى المصادر الأخرى ..» . [م : ٩١٧] .

وقال : «واكتفى المختار بقوله : ساق إلى امرأته صداقها ، (بينما) ذكر القاموس كلا الفعلين» . [م : ٩٦٠] .

وقال : «لأن أولهما يدل على الخياطة الخفيفة المتباعدة ، (بينما) يعني ثانيهما الخياطة الثابتة المتقاربة» . [م : ١٠٣٢] .

وقال : «ويجمع الصاحب على صَحْب وأصحاب وصِحَاب ، (بينما) يجمع الصاحب على صحابة ..» . [م : ١٠٧٦] .

وقال : «ويقول اللسان : يتصامُّ عما يَسُوؤه .. (بينما) يقول قبل ذلك ..» . [م : ١١١٧] .

وقال : «يقول التاج : يتصام عما يسوؤه وإن سمعه ، (بينما) يقول التاج بعد ذلك ..» . [م : ١١١٧] .

وقال : «فهنا : معنى : شجاني : أفرحني ، (بينما) المشهور هو استعمال هذا الفعل ـ شجاني ـ بمعنى : أحزنني» . [م : ١١٤٢] .

وقال : «ولا يؤيد هؤلاء إلا المعجم الوسيط وحده ، (بينما) تهمل مصادر أخرى ذكر الضاوي ..» . [م : ١١٦٠] .

وقال : «الطُّبَّاق معروف لدى العرب قبل الإسلام ، (بينما) التَّبْغ لم يعرف إلا بعد اكتشاف أمريكا الجنوبية» . [م : ١١٦٨] .

وقال : «ولأن المعجمات اتفقت على أن مفرد أطايب هو أطيب ... (بينما) يختلفون في مفرد مطايب ..» . [م : ١٢٢٤] .

وقال : «ذكر التضاد أن العَرُوب من الأضداد ، (بينما) أهمل ابن الأنباري ذكرها» . [م : ١٢٧٢] .

وقال : « .. أي أن هناك يوماً لم يَرَهُ فيه ، (بينما) رآه في اليوم الذي قبله» [م : ١٣٧٩] .

وقال : «.. فوجدتها تقول : إن العديد هو العدد ، (بينما) قال الراغب الأصفهاني ..» . [م : ١٤٤٥] .

وقال : «وذكر أن العدد هو الكثرة كل من .. (بينما) ذكر التاج والمتن ..» . [م : ١٤٤٥] .

وقال : «ويقول المتن : إن الفعل قَقَشَ لغة ، (بينما) تقول المصادر الأخرى ..» . [م : ١٤٩٤] .

وقال : «وقال في تعريفه إياه : إنه سَمَكٌ كالدود ، (بينما) يكتفي ذيل أقرب الموارد ..» . [م : ١١٥٦١] .

وقال : «ويقول الوسيط : كَبَسَ الشيءَ : ضغطه .. (بينما) يقول محيط المحيط ..» . [م : ١٦٢٩] .

وقال : «.. ويكسر كافها ، (بينما) المحيط يضمها ..» . [م : ١٦٤٩] .

وقال : «.. والعامة تسميه : كهرمان ، (بينما) الكهرمان هو الذي ..» . [م : ١٦٩٨] .

وقال : «... يفهم أننا ندعو عليه ، (بينما) نحن نريد الدعاء له» . [م : ١٧١٩] .

وقال : «... ومعتمدين أيضاً على ابن سيده .. (بينما) اكتفى بإيراد ...» . [م : ١٧٤٢].

وقال : «وقد ذكر الأساس وهامش القاموس ... (بينما) ذكر محيط المحيط ..» . [م : ١٧٤٦] .

وقال : « .. إذ خطأ الكسائي من يقول ذلك .. (بينما) اكتفى معجم ألفاظ القرآن الكريم ...» . [م : ١٧٨٩] .

وقال : «.. لأن المنّ هو طل ينزل من السماء .. (بينما) السلوى ..» . [م : ١٨٤٩] .

وقال : «لا يستعمل القرآن الكريم الفعل مات من باب نصر .. (بينما) استعمل الفعل مات من باب علم ..» . [م : ١٨٥٦] .

وقال : «وقد استعمل ١٨ مرة أخرى في القرآن الكريم ، (بينما) لم يستعمل ـ نظره ـ سوى مرتين ..» . [م : ١٩٢٠] .

وقال : «وقال المصباح : ربما كان هناك اسم آخر هو النياح ، (بينما) قال المد : إن النياح هو مصدر..» . [م : ١٩٦٣] .

وقال : «.. وأرجح أن قطرباً قد أخطأ حين قال .. (بينما) يرى اثنان وعشرون مصدراً ..» . [م : ١٩٨٤] .

وقال : «.. ويرون أن الصواب هو الوحل .. (بينما) أجاز فتح الحاء ..» . [م : ٢٠٤٩] .

وقال : «.. لأن المرء يفترض فيه أن يزاول الحرفة طول عمره عادةً ، (بينما) قد يكون الوزير ..» . [م : ٢٠٦] .

(بسيطة ، والتبسيط) :

والمعروف أن (البسيط) في اللغة معناه : الواسع الممتد ، ومنه سميت الأرض (البسيطة) ؛ لامتدادها ، ومن صفات الله (الباسط) أي الذي يبسط الرزق لعباده ويوسعه عليهم بجوده ورحمته .

ولم يرد (البسيط) عن العرب المحتج كلامهم في معنى : (الساذج) الواضح لكل أحد ، وإنما هو من استعمال المحدثين ، وجاء في استعمال العدناني :

قال : «وهي غلطة شائعة جداً ، مع أنها (بسيطة) جدًّا ، وفي وسع المرء اكتشافها بسهولة» . [م : ٥٣٣] .

وقال : «.. وتجعلنا نسير خطوة قصيرة جدًّا شَطْرَ هدفنا اللغوي الأسْمَى ـ هدف (التبسيط) والتسهيل» . [م : ١١٢٢] .

(بُزْرَج)

وهو علم أعجمي ممنوع من الصرف ؛ لأنه فوق ثلاثة أحرف ، فيقال : ابن بُزْرَجَ (بالفتح بلا تنوين) ، وقد استعمله العدناني كذلك في [م : ١٧٥٤] ولكنه ذكره مصروفاً منوناً (ابن بزرج) في المادة نفسها . ولم أَعُدَّ هذا من الخطأ المطبعي ؛ لاحتمال أن يكون العدناني ممن يراه ذا وجهين في الاستعمال مصروفاً وممنوعاً من الصرف .

تنوين الموصوف بـ (ابن)

إذا وقع لفظ (ابن) بين اسمين علمين ، أو ما يقارب العلمين — وهو الكنية — وكان (ابن) صفة للعلم الأول ، غير مصغَّر ولا مثنى ولا مجموع ، فإن العلم الأول لا ينون ؛ تخفيفاً : إما لكثرة الاستعمال ، وإما للتخلص من التقاء الساكنين ، قال ابن عصفور في شرح الجمل [٤٤٨/٢] : «ولا يجوز إثبات التنوين في الموصوف بـ (ابن) إذا كان على ما ذُكِرَ إلا في ضرورة، مثل قوله :

جاريةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ

بتنوين (قيس) .

وقد جاء مثل هذا العلم منوناً في كلام العدناني :

قال : «قالت امرأة من العرب ترثي (عَمْراً) بْنَ عَبْدِ وُدٍّ» . [م : ٢٦٠] . — ولم أَعُدَّ هذا من الخطأ المطبعي ؛ لوجود الألف في (عَمْراً) ، وهي آية التنوين قصداً .

(التَّبَانَةُ)

والمشهور عند الصرفيين أن المصدر الدال على حرفة يكون على وزن (فِعَالَة) — بكسر الفاء — نحو : الزراعة والنجارة والحياكة .. الخ ، وجعله مجمع اللغة العربية بالقاهرة مقيساً في الحرفة أو شبهها من أبواب الثلاثي عموماً [انظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً — ص ٢٢] .

وفتح العدناني التاء من (التبانة) بعد أن جعلها مصدراً دالاً على حرفة ، فقال : «والتَّبَانَةُ : حِرْفة التَّبَّان». [م : ٢٧٣] — ولم أَعُدَّ ذلك من أخطاء الطباعة لأمرين :

أحدهما : أن الوارد في المعجمات القديمة هو (التَّبْنُ) مصدراً للفعل : تَبَنَ الدابةَ — بمعنى : عَلَفَهَا التبنَ — وأما (التَّبَانَة) — بفتح التاء — فهي الفطنة والذكاء ، وقد نقل هو ذلك .

والثاني : أنه أراد أن يقيس المصدر الدال على حرفة من ذلك الفعل — فيما يبدو — لأنه لم يرد في معجمات اللغة القديمة .

(ثَنَى)

واستعمل الفعل (ثَنَى) بمعنى : قال خَيْراً ، وأتى بمضارعه مفتوح حرف المضارعة ، فقال :«وإذا أردنا أن (نَثْنِي) على الميت فذلك يسمى تأبيناً» . [م : ١٥٥٥] .— والمستعمل في اللغة بمعنى المدح هو الفعل المزيد بالهمزة (أَثْنَى) ومضارعه مضموم حرف المضارعة (يُثْنِي) ، أما (ثَنَى يَثْنِي) فمعناه : رَدَّ بعضه إلى بعض .

(حَسَب)

وهي — مفتوحة السين — بمعنى العدّ والتقدير ، فَعَلٌ بمعنى مفعول، نحو : النَّفَض بمعنى المنفوض — من الفعل : حَسَبَ الشيءَ يَحْسِبُه حَسْباً وحِساباً وحِسَابَةً وحُسْبَاناً ، والحَسَبُ — بمعنى : رفعة شأن الآباء — من هذا ؛ لأنهم كانوا إذا تفاخروا حَسَبَ كل واحد منهم مناقبه ومناقب آبائه .

وأما (حَسْبُ) — ساكنة السين — فهي مصدر للفعل السابق ، ولكن الكثير فيها أن تستعمل اسماً غير ظرف ، مضافة لفظاً ومعنى ، وتجري عليها العوامل ، نحو قوله تعالى : ﴿وإن يُرِيدُوا أن يَخْدعُوكَ فإنَّ حَسْبَكَ اللهُ﴾ [الأنفال : ٦٢] ، أو مضافة معنى لا لفظاً ، فتبنى على الضم وتلزمها الفاء غالباً ، نحو : قرأت ثلاثة كتب فَحَسْبُ .

وقد ذكر العدناني أن الاستعمال الأعلى في (حَسَب) مفتوحة السين أن يدخل عليها أحد الجارين (على ، والباء) قال : «والأعلى أن تقول : على حَسَبِ ما أمر به الرئيس ، أو : بِحَسَبِ ما أمر به الرئيس ، وَجُلُّ الأدباء اليوم يجردون (حسب) من حرفي الجر (على والباء) ، وكأن تخريجه أن يقال : إن (حَسَباً) — بمعنى : قدر — ضمنت معنى مثل ، فاستعملت استعماله ، فإذا قلنا : فعلت ذلك حَسَبَ ما أمر الرئيس، فالمعنى : مثل ما أمر الرئيس» . [م : ٤٥٣] .

ويفهم من كلامه أن هذا الاستعمال (من غير أحد الجارين) لم يؤثر عن القدماء ، وأنه استعمال مرجوح ، كاد يخطّئه ؛ إذ قال : (وكأن تخريجه..) ، فضلاً عن أن تضمينه معنى (مثل) لم يرد له نظير .

ومع هذا تجد العدناني يستعمل (حَسَب) من غير الجارّين (على والباء) : فقال : «.. وفعله : حرص يحرص [جاء في الآية ٣٧ من سورة النحل — حَسَبَ قراءة معظم القرّاء : ﴿إنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ﴾ » [م : ٤٣٨] .

وقال «.. وهي ليست كذلك حَسَبَ رأي الأستاذ الكرملي» . [م : ١٧١٦] .

(الحيوانات)

جاء في المصباح (حيي) : «والحيوان : كل ذي روح ناطقاً كان أو غير ناطق ، مأخوذ من (الحياة) يستوي فيه الواحد والجمع ؛ لأنه مصدر في الأصل». ومثله ما جاء في لسان العرب (حيي) ، ونقل العدناني ذلك في [م : ٥٣٢] ومن هنا تجد أنه قد جاوز الوارد في جمعه الحيوان على (الحيوانات) حين قال : «ويطلقون على نوع من

(الحيوانات) اللَّبُونة من رتبة الحُوتِيّات .. اسم : الدُّلْفِين» . [م : ٦٥٣] .
وحين قال : «.. ويسمون نوم (الحيوانات) فصل الشتاء كلَّه ـ كالدَّبَبَةِ ـ : النوم الشتوي» . [م : ١٩٧١] .

(الحَفْلَةُ)

الأصل في (الحفل) أنه مصدر للفعل : حفل القوم يحفلون حَفْلاً : بمعنى اجتمعوا واحتشدوا ، ثم أطلق هذا المصدر على القوم الذين يجتمعون ، فقيل: عنده حفل من الناس ، أي جمع ـ وعلى ذلك ، فلا واحد له من لفظه . وأما (الحفلة) في استعمال المعاصرين فيقصد بها : تهيئة مكانٍ ما ؛ للفرح والسرور ، لغرضٍ خاص ، ومثله لم يرد عن العرب ـ وإن أمكن تصحيحه على أن يكون اسم مرة من الفعل (حفل) بمعنى : اجتمع ، فكأن (الحفلة) هي اجتماع القوم مرة واحدة لغرض خاص .

و(الحفلة) التي جاءت عن القدماء ، معناها : المبالغة في أمر يَشْرَعُ فيه صاحبه ، جاء في لسان العرب (حفل) : «ورجل حَفْلٌ وحَفْلَةٌ : مبالغ فيما أخذ فيه من الأمور» وجاء فيه أيضاً : «ورجل ذو حفلة : إذا كان مبالغاً فيما أخذ فيه ، وأخذ للأمر حَفْلَتَهُ : إذا جَدَّ فيه» .

وأنت ترى أنه لا يمكن حمل مقصود المعاصرين من (الحفلة) على المعنى القديم ، إلا بضرب من التأويل ، وخير منه أن يستعمل الحفل ـ بلا تاء ـ ومن ثم جرى العدناني على غير الوارد حين قال :

«ويقولون : أصَرَّ الأب على حضور ابنه (الحفلة) ، والصواب : أصَرَّ الأب على ابنه أن يحضر (الحفلة)» . [م : ١٠٩٥] . وكرر ذلك مرتين في ص ٧٩٨ .

(بِدُونِ)

تستعمل (دُونَ) في العربية اسماً غير ظرف ـ بمعنى : الساقط من الناس ـ وذلك قليل ، وأنكره بعضهم ، وهي حينئذ تتأثر بعوامل الإعراب الداخلة عليها . وتستعمل مع ضمير الخطاب فتكون اسم فعل أمر يفيد الإغراء ، نحو : دُونَكَ الكتابَ ـ بمعنى : خذه . وتستعمل اسماً بمعنى : غير وسوى فتفيد الاستثناء عند بعض العلماء . وتستعمل ظرفاً بمعنى : قَبْلُ ، أو بعد ، أو عند ، أو أمام ، أو فوق ، أو تحت ، أو وراء ، وهي حينئذ ظرف غير متصرف عند سيبويه وجمهور البصريين ، ومعنى عدم تصرفها أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجرِّ بـ (مِنْ) ، ولم ترد في القرآن إلا لذلك ، قال تعالى : ﴿**وأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ**﴾ [الجن : ١١] وقال تعالى : ﴿**وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ**﴾ [البقرة : ١٠٧] . وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنها قد تكون ظرفاً متصرفاً ـ ولكن بِقِلَّةٍ ـ [انظر : همع الهوامع ٩/٣] ، و [لسان العرب : دون] .

ومن هذا تعرف أن دخول الباء الجارة عليها لم يرد في كلام من يحتج به ، وإن ورد في استعمال الأخفش ؛ إذ قال في كتابه (القوافي) ـ وقد ذكر أعرابيّاً أنشده شعراً مُكْفَأً : «فرددناه عليه وعلى نفر من أصحابه فيهم من ليس بِدُونِهِ» . وبعض النَّقَدَةِ يَعُدُّ هذا الاستعمال خطأً ، وبعضهم يجيزه ، واختار العدناني في معجمه أن تكون الباء هنا زائدة في خبر ليس ، وذلك مقيس ، كقوله تعالى : ﴿**أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى**﴾. [القيامة : ٤٠] قال : «والذي أراه أنا أن الباء في قول الأخفش هي حرف الجر الزائد الذي يجيز النحاة أن يأتي قبل خبر ليس ، دون أن يغير محله من الإعراب» [م : ٦٧٩] .

وذلك التخريج يدل على أن العدناني يخطِّىء إدخال الباء على (دون) ، أو يكاد ، ولذلك لا وجه له حين استعملها :

فقال : «وذكرت الآية نفسها (بدون) كلمة : رب في الآية ١٤ من سورة الأعراف» [م : ١١٦٢] .

وقال : «ويقضي أوقات فراغه في مزاولته (بدون أن يحترفه» . [م : ٢٠٢٤] .

(دَوْر)

الوارد في اللغة في معنى (الدَّوْر) هو : (الطَّوَاف) ، وهو مصدر للفعل دار حول البيت يدور دَوْراً ، ودَوَرَاناً ـ بمعنى : طاف به ، ودَوَرَانُ الفلك : تَوَاتُرُ حركاته بعضها إِثْرَ بعض من غير ثبوت ولا استقرار ، ومنه قولهم : دارت المسألة : أي كلما تعلقت بمحل توقف ثبوت الحكم على غيره فينتقل إليه ، ثم يتوقف على الأول ، وهكذا [انظر : المصباح المنير (دور)] .

وأما (الدَّوْرُ) الجاري في كلام المعاصرين ـ بمعنى : أداء الإنسان لمهمة أسندت إليه ـ فليس ذلك مما ورد به الاستعمال ، ومع ذلك تجده في استعمال العدناني :

قال : «قام (بِدَوْر) فَعَّال في سياسة بلده ، لا : لعب (دَوْراً فَعّالاً» [م : ١٧٣٧] . وقد كرر (الدَّور) في هذه المادة من معجمه عدة مرات : فيما خطأه ، وفيما صوب به ، كما ذكره في (دليل المعجم) ص ٨٢٧ .

(رَغْمَ)

الرَّغْمُ في الأصل مصدر للفعل : رَغَمَ أنفُه يَرْغُمُ رَغْماً (من باب قَتَل) ، ورَغِمَ يَرْغَمُ رَغَماً (من باب تَعِبَ) وهو كناية عن الذل ، كأنه لصق بالرَّغام ، وهو التراب ؛ هَوَاناً .

وجاء الرغم في اللغة مجروراً بـ (الباء) أو بـ (على) ، سواء كان مضافاً أم مقروناً بـ (ألْ) وبعده (مِنْ) ، فإن كان بغير هذين الحرفين

وجب أن يكون منصوباً على أنه حال أو مفعول لأجله ، نحو : فعلت ذلك رَغْماً ـ أي كُرْهاً ـ ويمتنع أن يكون مضافاً ، دون أن يُجَرَّ بأحد الحرفين السابقين ، وعلى هذا فالوارد من الاستعمال هو (على رغم كذا ، وعلى الرغم من كذا ، وبرغم كذا ، وبالرغم من كذا) . وفي استعماله على غير هذا خلافٌ بين العلماء ، ومن هنا تدرك ما في استعمال العدناني لهذه الكلمة فقد :

قال : «أدعو مجامعنا إلى تخطئة ما قال الخليل وسيبويه (رَغْمَ) عظمتهما» [م : ٣٩٦] .

وقال : «لا نستطيع (رَغْمَ) كل هذه البراهين الدامغة تخطئة من يستعمل...» . [م : ٥٠٥] .

وقال : «وأنا لا أنصح للأدباء بالحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة (رَغْمَ) الأدلّة الدامغة» . [م : ٧٣٠] .

وقال : «. ولأن الحلأ ـ (رَغْمَ) حلاوة وقلّة حروفه ـ غريب علينا» . [م : ١٥٣٣] .

وقال : «وأرجح أنهم أخطأوا (رَغْمَ) اشتهارهم بالدقة» . [م : ٢١١١] .

(الغَيْر)

المشهور عن النحاة أن (غَيْر) لا تتعرف بأَلْ ولا بالإضافة ؛ لأنها متوغلة في الإبهام ؛ ولذا وقعت صفة للنكرة مع إضافتها إلى المعرفة ، في نحو قولك : جاءني رجل غيرك . ويرى بعضهم أنها قد تتعرف بالإضافة إذا كان المقصود بالمغايرة مغايرة خاصة ، وذلك أن تقع بين متضادَّيْن ، كقوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة : ٧] .

وجاء في حواشي (الكشاف) أن الألف واللام لا تدخل على (غير) إلا في كلام المولَّدين ، وارتضى مجمع اللغة العربية بالقاهرة الرأي القائل بأن كلمة (غير) الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، فيصح في هذه الصورة ـ التي تقع فيها بين متضادين وليست مضافة ـ أن تقترن بأَلْ فتكتسب التعريف [انظر : النحو الوافي ٣/٢٥ ـ هامش] .

وعلى هذا ، إذا لم تقع بين متضادين لا تدخل عليها الألف واللام إلا في كلام المولدين ـ على ما سبق ـ وقد استعمل العدناني ذلك :

فقال : «.. وتطلق قانوناً على الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على (الغير)» . [م : ٨٥٤] .

(فَوْرَ ..)

(فَوْرَ) في أصلها مصدر للفعل (فَارَت القِدْرُ : إذا غَلَتْ ، فَاسْتُعِيرَ ذلك للسرعة ، ثم سميت به الحال التي لا رَيْثَ فيها ولا تعريج على شيء من صاحبها ، فقيل : خرج من فَوْرِه ، كما تقول : من ساعته ، لم يلبث [انظر : لغويات الشيخ النجار ص ٩٤] . نقلاً عن الزمخشري

والوارد في استعمالها أن تكون مجرورة بـ (من) كثيراً ، وبـ (في) قليلاً ، قال الله تعالى : ﴿وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا﴾ [آل عمران : ١٢٥] وجاء في حديث مُحَلِّم : «نُعْطِيكُمْ خَمْسِينَ من الإبل في فَوْرِنا هَذَا» .

ويلتمس النجار مخرجاً لقول من يقول : جاء فَوْراً ـ بأن يكون على تقدير محذوف ، أي : جاء مجيء فَوْر ، وقال : «وقد عرفت أن ما أثر عن العرب ومَنْ على سَنَنِهِمْ على غير هذا الوجه» . وذكر العدناني أن المجمع أجازه على الحالية [م : ١٥١٣] .

وعلى هذا تجد في استعمال العدناني تجاوزاً عن المأثور ، إذ : قال : «..يعني أن الطلاق وقع (فَوْراً) تفوهه بتلك الجملة» . [م : ١١٩٩] .

(اكتشف وتصريفاته)

يستعمل المعاصرون الفعل (اكتشف) الشيء : في معنى : أنشأه من العدم ، يقولون : اكتشف أديسون الكهرباء ، أو في معنى : ظهر له جديدٌ فجأةً وعلى غير انتظار ، يقولون : بعد الفحص الطبي اكتشف فلان أنه مريض بكذا ـ وهذان المعنيان متلاقيان ، ولم يَرِدَا في معاجم اللغة ، إذ الوارد : اكتشف الكبشُ النعجةَ ، بمعنى : نزا عليها ، والبَوْنُ شاسعٌ بين هذا وبين غرض المعاصرين من استعمال (اكتشف) وتصريفاته .

وقد يقال : إن (اكتشف) صيغة (افتعل) من : كشف الشيء ـ بمعنى : أظهره ـ ، ويَرِدُ عليه أن زيادة الأفعال سبيلُها السماعُ ، ولو صح القياس ، فلا وجه لزيادة الهمزة والتاء على أصل الفعل هنا ؛ إذ المألوف أن تكون الزيادة لغرضٍ فوق معنى الفعل الأصْلِ ، ولا يصح معنى من معاني (افتعل) هنا ، فلا يصح حمله على المطاوعة ؛ لأنه متعدٍّ ، ومطاوع المتعدّي إلى واحد يكون لازماً ، ولا يصح حمله على معنى الاتخاذ ـ كما في : اشتويتُ اللحم ـ أي اتخذته شِوَاءً ، ولا يصح حمله على معنى الاجتهادفي تحصيل الفعل ـ كما في : اكتسب المال ـ لعدم تحقق ذلك في قولنا : (اكتشف الشيء) ، فهو يحصل فجأةً من غير إعداد ولا انتظار . وسائر معاني (افتعل) مرجعها إلى السماع .

وقد استعمل العدناني الفعل (اكتشف) وما يتصرف منه على استعمال معاصريه ـ وقد عرفت ما فيه من خروج عن مألوف الصرفيين واللغويين ، وذلك حين :

قال : «.. وكان محيط المحيط قبله قد ذكر ذلك ، ثم (اكتشف) أنه أخطأ» . [م : ٥٣١] .

وقال : «وهي غلطة شائعة جدّاً .. وفي وسع المرء (اكتشافها)

بسهولة» [م : ٥٣٣] .

وقال : «.. زيت الزاج ، وهو الاسم الذي أطلقه عليه (مكتشفه) العربي أبو بكر الرازي» . [م : ٨٤٩] .

وقال : «ويقولون: (اكتشفوا) زيف إخلاص فلان لأمته» . [م : ٨٥١] .

وقال : «.. بينما التبغ لم يعرف إلا بعد (اكتشاف) أمريكا الجنوبية» . [م : ١١٦٨] .

(مِمَّا ..)

ورد في استعمال العدناني ـ ومثله كثير من المعاصرين ـ (من) الجارة ـ بمعنى التبعيض أو السببية ـ داخلةً على (ما) المحتملةِ أن تكون موصولة وأن تكون نكرة موصوفة أو تامة . وليس هذا موضع النظر ، وإنما موضعه أن هذا الجار ومجروره في حاجة إلى متعلق ، وإلى موقع من الإعراب ـ ولم يتجه لي موقعه الإعرابي إلا على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وهو .. أو : وهذا (مثلاً) .

وحذف المبتدأ هنا غير مستساغ ؛ لأنه يقدر ضميراً ، أو اسم إشارة غالباً ، وربما لا يستقيم له اسم ظاهر يرجع إليه ، فقد يكون راجعاً إلى المعنى المفهوم من جملة سبقته . وخير من ذلك أن يظهر المبتدأ ، فيقال : وهو مِمَّا .. أو : وذلك مِمَّا .. ولذلك كان من الأفضل أن يتجنب العدناني مثل هذا الاستعمال حين :

قال : «.. ولكنني رُحْتُ أبحث عنها في جميع المعاجم .. كلما رأيت أديباً شهيراً ، أو لغويّاً كبيراً استعملها . (مِمَّا) حملني على مواصلة البحث» . [المقدمة : ن] .

وقال : «وانفرد المتن بذكر الجَعْوَة ، (مِمْا) يجعلنا نهمل هذا الاسم» . [م : ٢٥٤] .

وقال : «.. فإن هذا الواحد لا بد له أن يختلف .. (مِمّا) يشكل مجموعات متباينة» . [م : ٣٨٩] .

وقال : «ويجيز بنو أسد تأنيث فَعْلان على فَعْلانة ، (مِمّا) يسمح لنا بأن نقول : ...» [م : ٣٩٩] .

وقال : «.. جعل الثلاثة الذين جاءوا بعده ينقلون عنه رأيه ، (مِمّا) جعل المخطئين أربعة» . [م : ٤٥٢] .

وقال : «.. التي أجمعت على أن هذه الكلمة فارسية ، (مِمّا) جعل المعاجم الأخرى تهمل ذكرها» . [م : ٨٣٦] .

وقال : «ثم صدرت الطبعة الثانية من المعجم دون أن تذكر فيه كلمة الشاورمة ، (مِمّا) يدل على أن ..» . [م : ١٠٥٢] .

وقال : «وروى الصحاح واللسان والتاج قول تأبّط شراً .. (مِمّا) يدل على أن الطُّبّاق معروف لدى العرب قبل الإسلام» . [م : ١١٦٧] .

وقال : «ويرى الصحاح .. أن الطابَع أو الطابِع تعني الخاتَم أو الخاتِم ، (مِمّا) يجعل استعمالنا للطابع .. مجازيّاً» . [م : ١١٦٧] .

وقال : «ولم يُجارِ فِرَايْتاغ في ذلك أيُّ معجم آخر ، (مِمّا) يحمل على الظن ..» . [م : ١٣٥٢] .

وقال : «لم أعثر على الفعل : قَسَّى ، بهذا المعنى .. (مِمّا) يجعلني أرجح ..» [م : ١٥٦٤] .

وقال : «ثم راجعت الصحاح و .. فلم أجد واحداً منها يذكر .. (مِمّا) حملني على تخطئة من يستعمل ..» [م : ١٦٢٩] .

وقال : «وعندما ينطقون بالدال تكون قريبة من الطاء ، (مِمّا) جعل الزبيدي ..» [م : ١٦٧١] .

وقال : «ولم أجد هذا الفعل المزيد .. (مِمّا) يدل على أن المتن عثر هنا ..». [م : ١٦٣٧] .

وقال : «وتقول المعجمات : إن المزادة وعاء .. (مِمّا) يجعلها والمطرة كلمتين مترادفتين». [م : ١٨١٧] .

وقال : «.. وأهمل المفتوحة والمكسورة .. (مِمّا) يدل على أنه لم يبحث..» . [م : ١٨١٨] .

وقال : «.. فذكر أن اسم وعاء الملح هو المملحة .. (مِمّا) يدل على أنه نسخ ..» . [م : ١٨٣٧] .

وقال : «وكنت أوردت .. عشرات الأخطاء التي اقترفها الحريري .. (مِمّا) يجعلنا نَشُكُّ أحياناً في صحة بعض أقواله» . [م : ١٨٩٤] .

(شَكَّلَ)

خطأ العدناني استعمال الفعل (شَكّل) وتصريفاته ـ بمعنى : كَوَّنَ ـ ورأى الصواب في قولهم : تشكلت لجنة التربية من فلان وفلان ـ هو : تكونت لجنة التربية من فلان وفلان [م : ١٠٢٩] ـ وقد سبق في المبحث الأول أن مصطفى الغلاييني أجاز ذلك ـ على تأويل ـ ووقع العدناني فيما خطأه :

فقال : فإن هذا الواحد لابد له من أن يختلف من حيث قوته .. مما (يُشَكِّل) مجموعات متباينة» . [م : ٣٨٩] .

(هل .. أم .. ؟)

وقد سبق أن (أمْ) إما متصلة أو منقطعة ، وأن المتصلة هي المعادلة ، أي التي تقع بعد همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين ، وهذه تقتضي جواباً ، نحو قوله تعالى : ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّمَاءُ﴾ [النازعات : ٢٧] أو بعد همزة التسوية ، نحو قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبرهيم : ٢١] .

وهذه لاتقتضي جواباً ، أمّا (أم) المنقطعة فلا تقع بعد ما سبق ، ومعناها إبطال الحكم عما قبلها وصرفه إلى ما بعدها ، فهي بمنزلة

بل ، وعلامتها أن تقع مسبوقة بالخبر المحض ، أو بهمزة لغير استفهام ، أو باستفهام بغير الهمزة ، وتفصيل ذلك في [مغني اللبيب ص ٦١ وما بعدها] .

وقد استعمل العدناني أم المعادلة (التي تقتضي جواباً) بعد (هل) ، وهو خلاف القاعدة حيث المقام للهمزة مع أم ، أو لـ (أو) بعد (هل) ، وأشار العدناني نفسه إلى هذا ـ وإن أجاز استعماله ـ [م : ٢٠٠٠] ، ولكنه استعمال مرجوح ، وعليه جاء استعمال العدناني :

فقال : «.. (وهل) نقول : جزاه بإحسانه (أم) جزاه بإساءته» [م : ٣٥٩] .

وقال : «.. ولم تأت مرة واحدة بمعنى : ما به حياة النفس ؛ لنرى (هل) تأتي دائماً مذكرة .. (أم) تأتي مؤنثة أيضاً» [م : ٧٩٣] .

وقال : «(فهل) يعني قولنا : كتب عديدة ، أنها كثيرة ، (أمْ) يعني أنها معدودة ، (أمْ) يعني كلتيهما ؟ .. و (هل) يحق لنا أن نقول : .. (أمْ) يجب أن نقول : ....» . [م : ١٤٤٥] .

(ضمير الفصل : هو ، وهي ، وهما)

كثر في كلام العدناني استعمال هذه الضمائر حيث يمكن الاستغناء عنها ، وهو استعمال شبيه بقول من يقول : زيد هو مؤدب ـ فالضمير هنا لا حاجة إليه ، وهو ـ على كلام النحاة ـ لا يصلح أن يكون ضمير فصل ؛ لأن من شروطه أن يكون ما بعده معرفة أو كالمعرفة ، وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسماً ، وألّا يقبل الألف واللام ـ وذلك هو اسم التفضيل ، نحو قوله تعالى : ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً﴾ [المزمل : ٢٠] ـ وانظر تفصيلاً لضمير الفصل في [مغني اللبيب ص ٦٤١ وما بعدها] .

ثم إنه لا فائدة من إعراب الضمير في نحو المثال السابق توكيداً ولا بدلاً ؛ أما التوكيد ؛ فلأنه ليس من ألفاظ التوكيد المعنوي ، وليس من التوكيد اللفظي ، وأما البدل ؛ فلعدم الفائدة من عَدِّه بدلاً . ولا وجه لإعرابه مبتدأ ، وما بعده خبر عنه ، والجملة برُمَّتِها خبر عن المبتدأ الأول (وإن صح ذلك) ؛ إذ يؤول التعبير إلى جملتين من غير داع ؛ لأن المبتدأ الثاني هو الأوّل عَيْنُهُ ، والمشهور في ذلك أن يكون المبتدأ الثاني غير الأول ولكنه مرتبط به على نحو ما ، نحو : زيد أبوه مسافر . هذا إلى جانب فضل الجملة البسيطة على الجملة المركبة في تأدية المعنى نَفْسِهِ من أقرب طريق بأوْجَزِ كلام .

ومن هنا كان من الأفضل للعدناني أن يحذف الضمائر (هو ، وهي ، وهما) من استعمالاته الآتية :

(هو)

قال : «وقال محيط المحيط : إن البَوْسَ (هو) معرَّب بوش الفارسية» [م : ٢٤٧] .

وقال : « .. ويقولون : إن البُومَ (هو) جمع بومة» [م : ٢٤٩] .

وقال : « .. لأن استعمال الفعل ـ جَرَّسه ـ بمعنى شهره (هو) استعمال مجازي » [م : ٣٥٢٠] .

وقال : «.. إن أصل الكلمة الانجليزية (هو) فرنسي» [م : ٣٦٢] .

وقال : «.. إن الكشك (هو) من أقوال العامة» [م : ٣٩٧] .

وقال : «ويظنون أن إطلاق الجُوقَة .. (هو) من أقوال العامة» [م : ٤٠٠] .

وقال : «.. والحقيقة هي أن كل حج (هو) أكبر» [م : ٤٢٥] .

وقال : «. ويظنون أن قولنا : حمش فلان ـ أي غضب ـ (هو) من أقوال العامة» [م : ٤٩٥] .

وقال : «.. إن الكُشْكَ (هو) من أصل تركي ..» [م : ٣٩٧] .

وقال : «جاء في هامش المتن أن الفعل حاش ـ بمعنى استولى على الشيء (هو) من أقوال العامة» [م : ٥٢٢] .

وقال : «ويظنون أن قولنا : خَسٌّ وزن نزار (هو) من أقوال العامة» [م : ٥٥٦] .

وقال : «.. لأن الخَلُوقَ (هو) ضرب من الطيب» [م : ٥٩٠] .

وقال : «ويقول المتن : إن المخمل (هو) كساء له خمل» [م : ٦٠٠] .

وقال : «ويظنون أن الفعل دحمه ـ بمعنى دفعه بشدة ـ (هو) من أقوال العامة ..» [م : ٦٢٧] .

وقال : «ويظنون أن قولنا : دَعَكَ الثوب .. (هو) من أقوال العامة» [م : ٦٤٣] .

وقال : «.. ومن تلك المعجمات الحديثة التي ذكرت أن المدفع (هو) من آلات الحرب ..» [م : ٦٤٨] .

وقال : «ويظنون أن الوعاء من الخزف المحروق ـ (هو) من أقوال العامة ..» [م : ٨١٤] .

وقال : «ويقول محيط المحيط : إن السبت (هو) معرب شبت بالعبرانية»[م : ٨٥٦] .

وقال : «ويظنون أن قولنا : سحنت الآلة الحجر .. (هو) من أقوال العامة» [م : ٨٦٦] .

وقال : «.. السنونو ـ بضم السين والنونين ـ (هو) نوع من الخطاطيف» [م : ٩٤٨] .

وقال : «ويظنون أن قولنا : ذهب صوب فلان .. (هو) من أقوال العامة» [م : ١١٢٥] .

وقال : «ويقول : إن الطير (هو) جمع أيضاً ، كُلٌّ من ..» [م : ١٢٢٥] .

وقال : «وإذا كان لا يحق لنا ذلك ، فما (هو) المانع ..؟» . [م : ١٤٤٥] .

وقال : «ويظنون أن قولنا : لغب فلان ـ بمعنى تعب وأعيا أشدَّ الإعياء ـ (هو) قول خطأ» . [م : ١٧٤٠] .
وقال : «.. ظنّاً منهم أن استعمال الفعل ـ مزع ـ هنا (هو) استعمال عامي» . [م : ١٨٠١] .
وقال : «ثم ما (هو) المنطق الذي يسوغ جمع سهم أو نشابة على : نَبْل ؟» . [م : ١٨٧٠] .
وقال : «.. ومن ذكر أن المنام (هو) مصدر ميمي من الفعل نام ينام» . [م : ١٩٧٠] .

(هي)

قال : «وكلمة القاموس التي أطلقها الفيروزابادي على معجمه (هي) أعجمية معربة» . [المقدمة : ي] .
وقال : «يقول شفاء الغليل : إن كلمة باس ـ بمعنى : قَبَّل (هي) مولَّدة عامية» . [م : ٢٤٧] .
وقال : «.. لأن الإساءة إلى الضاد (هي) إساءة إلى قوميتنا » [المقدمة : ذ] .
وقال : ولما رأى مؤتمر مجمع اللغة العربية أن كلمة جاط (هي) كلمة أعجمية ..» [م : ٣٩٨] .
وقال : «.. قالوا إن الكلمة بهذا المعنى (هي) مصرية » [م : ٥٢١] .
وقال : «ويقولون : إن التاء المربوطة في : حيّة (هي) للإفراد» [م : ٥٣٤] .
وقال : «ويظنون أن جملة : خش في الشيء ـ بمعنى : دخل فيه (هي) جملة عامية» . [م : ٢٥٨] .
وقال : «ويظنون أن جملة : دَلَكَ الجَسَدَ ـ بمعنى : دعكه ـ (هي) من أقوال العامة» [م : ٦٥٥] .
وقال : «ويظنون أن كلمة الدُّون ـ بمعنى : الخسيس ـ (هي) من أقوال العامة» . [م : ٦٨٠] .
وقال : «فالصحاح يريد أن يقول : إن المَرْقَاةَ (هي) اسم مكان» [م : ٧٧٥] .
وقال : «.. قال : إن زَغَلَ الصائغُ الذهبَ ـ أي غشّه بالنحاس ـ (هي) جملة عامية» [م : ٨٢٨] .
وقال : «.. ولكن المسئولية (هي) مصدر صناعي من : مسئول» . [م : ٨٥٤] .
وقال : «ويظنون أن كلمة السفرة ... (هي) من أقوال العامة» [م : ٨٩٢] .
وقال : «ويظنون أن كلمة : السلطانية (هي) كلمة عامية» . [م : ٩١١] .
وقال : «ويظنون أن كلمة : القرصان (هي) جمع مثل البلدن» [م : ١٥٤٨] .
وقال : «.. وذكر أن : المُرْقسيّ (هي) نسبة خاصة بالجدّ الرابع» . [م : ١٧٨٥] .
وقال : «وجميع هؤلاء قالوا : إن كلمة : المارستان (هي) معربة» [م : ١٧٩٢] .
وقال : «.. لأن على هنا (هي) اسم بمعنى : فوق » [م : ١٨٤٧] .

(هما)

قال : «.. لأن الفعلين : خَشِيَ وبَقِيَ (هما) ناقصان يائيان» [م : ٥٥٩] .

(وَفْقاً لِـ ...)

خطّأ مصطفى جواد استعمال هذه الكلمة دون حرف الجر (على) إذا كانت بمعنى : حَسَب ، قال في كتابه (قل ولا تقل ـ ص ٨٢) « : قل : هادنه على وَفْقِ شروط ، ولا تقل : هادنه وَفْقَ شروط »
وقال : «إن (على وَفْقِ) بمعنى : على حَسَب» واستشهد بعدّة نصوص ، منها قول عمر بن أبي ربيعة :

فما جئتنا إلا على وَفْقِ موعدٍ على مَلأٍ مِنّا خرجنا له مَعَا

ثم قال : «أما استعمال (الوَفْق) بغير حرف جر ، فله وضع آخر ومعنى آخر ، يقال : كَسْبُ فلان وَفْقُ عياله ـ أي قَدْرُ كفايتهم لا فضل فيه ـ وهذا المقدار من المال وَفْقٌ لكثرة حاجاتهم» كما قال : «إن قولهم : أُلِّفَ الكتابُ وَفْقاً لمنهج الوزارة ، غلط . والصحيح : على وَفْقِ منهج الوزارة» .
وأجاز الاستعمالين كليهما صبحي البصام في كتابه : «الاستدراك على : قل ولا تقل ـ ص ٣٦» ، واستأنس لذلك باستعمال علماء اللغة وغيرهم . وعلى كل حال ، فاستعمال : وَفْقاً لكذا (بلا جارّ) موضع نزاع وحجاج ، وكان حَرِيّاً بالعدناني أن يتحاماه ، لكنه استعمله :
فقال : «.. متلوّاً بأسماء جميع ما لَدَيَّ من المصادر التي ورد فيها ... (وَفْقاً) لدرجة الشك» [المقدمة : س] .
وقال : «.. عرض التفاصيل لموضوع ما ، (وَفْقَ) نظام معيّن في جدول» [م : ٣٤٣] .
وقال : «... ويستعملها (وَفْقاً) لمعانيها...» . [م : ٨٧٧] .
وقال : «... لأننا نضع الحركات ، (وَفْقاً) لتلفظنا بها ..» [م : ٩٠٧] .
وقال : «... (وفقاً) لما جاء في مصحف عثمان الذي بين أيدينا» . [م : ١٩٨١] .

(لا بُدَّ وأن ..)

الواو في مثل هذا الاستعمال لا تؤدي معنى ؛ فلا هي عاطفة ، ولا هي حالية ، ولا هي زائدة ؛ لأن الواو من حروف المعاني

وحروف المعاني لا تزاد إلا بسماع ، ولم يرد سماع بمثل هذا ؛ لأن مابعد الواو هنا خبر لا النافية للجنس العاملة عمل إن ، ولا تزاد الواو في الخبر . فالصواب ـ إذَنْ ـ هو سقوط الواو ، فيقال : لابد أن تؤدي عملك ، أو : لابد من تأدية عملك . وفي الاستعمال الأول يكون المصدر المؤول من أن والفعل بعدها في محل جر (مِنْ) محذوفةً ، والحذف هنا قياس ؛ لأمن اللبس ، وفيه يقول ابن مالك :

وَعَدِّ لازماً بحرف جَرِّ وإنْ حُذِفْ فالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلاً ، وفي أنَّ وأنْ يَطَّرِدُ مع أمن لَبْسٍ ، كعجبتُ أن يَدُوا

وعلى هذا تجد ما في كلام العدناني حين قال : «... لأنه (لابُدَّ وَأنْ) يستدبر بعض المحيطين به ..» [م : ٢٠٦٤] .

(مات بداء الطاعون)

الأصل في المتضايفين هو التغاير ، فلا يضاف الشيء إلى نفسه ، ولا يضاف الأعمّ إلى الأخصّ أو العكس عند جمهور البصريين ، قال ابن مالك :

وَلَا يُضَافُ اسم لما به اتَّحَدْ مَعْنًى ، وأَوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ

ومما ورد من ذلك وأُوِّلَ قوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ..﴾ [البقرة : ١٨٥] ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الحاقة : ٥١] ، وأجازه الكوفيون بلا تأويل ، وشرطوا لذلك اختلاف اللفظ فقط؛ تشبيهاً له بما اختلف لفظه ومعناه ، قال أبو حيان : لا يتعدى السماع ، بل يقتصر عليه ، فلا قياس . [انظر : همع الهوامع ٢٧٥/٤ وما بعدها] .

وقد خطأ العدناني أسلوباً أشبه بهذا ، وهو قولهم : سافر محمد بطريق الجو ، أو البحر ، أو البر ، وجعل الصواب : سافر جَوًّا ، أو بَحْراً ، أو بَرًّا ، وقال : «وهي جملة فيها إيقاع وإيجاز ، علينا أن نستعملها دائماً ، ونهمل الجملة الأولى» [م : ١١٨٨] .

ونستطيع أن نجري هذه التخطئة نفسها في استعمال العدناني إذ قال : «إن معجماتنا تقول : إن المطعون هو المصاب بداء الطاعون أيضاً» [م : ١١٩٢] وصدر مادته هذه بالمثال نفسه (مات بداء الطاعون) على أنه فصيح إلى جانب فصاحة قولهم : مات مطعوناً ، كما ذكره في دليل معجمه (ص ١٠٢) .

ومن الواضح أن قوله : بداء الطاعون فيه إضافة الداء إلى الطاعون ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه ، أو من إضافة الأعم إلى الأخص ، وفيه ما ذكر سابقاً ، والأَوْلَى أن يقول : مات مطعوناً ، أو : مات بالطاعون .

(عملية جراحية)

يخطِّيء كثيرٌ من النقاد كلمة (عملية) في هذا الاستعمال ، وَيَرَوْنَ أنها من جملة ألفاظ العوام ؛ لأنهم لم يظفروا بها في معجمات اللغة ، وأن استقامة الكلام بحذفها ، فيقال : أجريت لفلان جراحة .

ويصحح ذلك الاستعمال آخرون ؛ على أن تكون (العملية) مصدراً صناعيّاً ، وقد قاسه مجمع اللغة العربية بزيادة ياء النسب وتاء النقل على الاسم ، سواء أكان مصدراً أم مشتقًّا ، أم اسْمَ عَيْنٍ ، أم حرفاً .

ومع إجازة المجمع هذه فأنا أرى أن من الخير العدول عن هذا الاستعمال لمن رغب الفصاحة ، ولا سيَّما من تصدَّى لنقد الاستعمال اللغوي ؛ إذ لا فائدة تُرْجَى من ذكر (العملية) هنا ، فضلاً عن أن المصدر الصناعي هنا لم يأت بجديد فوق معنى (العمل) ـ على ما هو القاعدة في جواز الإتيان بالمصدر الصناعي ، نحو الرجولة والرجولية ، والإنسان والإنسانية ـ إلى جانب التشبه بالعوام ومجاراتهم في هذا الاستعمال .

ولذا كان من المستحسن أن يعدل عنه العدناني حين قال : «ويقولون : إن الصواب هو : عملية جُرْحِيّة .. وهذا يجيز لنا أن نقول : أجريت لفلان عملية جرحية ، أو أجريت له عملية جراحية» . [م : ٣٥٠] ، وكرر ذلك في دليل المعجم ص ٧٦٤ .

(العطف على معمولَيْ عامِلَيْن)

وقد نصَّ النحاة على أنه لا يجوز أن يعطف بعاطف واحد معطوفين على معمولين لعاملين مختلفين ، ولذلك قالوا في قول الشاعر :

أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَءاً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

إن (نارٍ) في الشطر الثاني مضافة إلى (كلّ) محذوفة ، مع بقاء جر المضاف إليه بعد الحذف ؛ حتى تكون الواو عاطفة (كل نارٍ) و(ناراً) في آخر البيت على كل من (كُلَّ امرىءٍ) و(امْرَءاً) في الشطر الأول : وهما معمولان لعامل واحد نصبهما هو قوله (تحسبين) .

ومنعوا أن يقدر الكلام على أن (نارٍ) في أول الشطر الثاني معطوفة بالواو على (نارٍ) المضافة إلى (كلّ) في أول البيت ، و(ناراً) في آخر البيت معطوفة بالواو نفسها على (امْرَءاً) في آخر الشطرالأول ؛ لاختلاف العاملين حينئذ ، إذ العامل في (امرىء) هو (كل) بناء على أن العامل في المضاف إليه هو المضاف ، والعامل في (امرءاً) هو (تحسبين) ؛ إذ هو مفعول ثان له ، وذلك لا يجوز . [انظر : شرح ابن عقيل على الألفية ٧٧/٢] .

وقد جاء في كلام العدناني شيءٌ كهذا ؛ إذ : قال : «فلماذا يكون تَسْرِيحُ الْمَرْأةِ طَلَاقَهَا من قيود الزواج ، ولا يكون مَعْنَى تَسْرِيح السجين اطْلَاقَهُ من قيود السجن ، والموظفِ إطْلَاقَهُ من قيود الوَظِيفَةِ ــ على سبيل المجاز» . [م : ٨٧٥] .

فأنت تجد أنه قد عطف بالواو كُلًّا من : (الموظف) و (إطلاقه) : أما الأول فقد عطفه على (السجين) وهو معمول لقوله : (تسريح) إذ هو

مضاف إليه ، والمضاف يعمل الجرَّ في المضاف إليه ــ على المشهور ــ ، وأما الثاني فهو معطوف على (إطلاقه) السابق الواقع خبراً لقوله (يكون) وهو عامل النصب فيه ، فقد اختلفت جهة العمل فيما عطف عليه ، وذلك غير جائز عند النحاة ــ على ما سبق ــ .

ولايستقيم هنا التخريج الذي استقام في البيت السابق ، ذلك لأننا لو قدرنا أن (الموظف) مجرور بالإضافة إلى مثل ما أضيف إليه (السجين) ــ وكان التقدير : (وتسريح الموظف) ــ لظل اختلاف جهة العمل أيضاً ؛ إذ إن (تسريح) معمولةٌ (معنى) وهو غير العامل في (إطلاقه) ، اللهم إلا أن تقدرهما معاً ، وكأن الكلام (ومعنى تسريح الموظف) وفي ذلك حذف مضاف ومضاف إليه مَعاً ، وهما (معنى تسريح) مع بقاء جر مضاف آخر إليهما ، ولم يرد لذلك نظير ، ولا سيما مع بقاء جر المضاف إلى المضاف إليه المحذوف .

ثم : ما الذي يدعو إلى استعمال مثل هذا التركيبُ في سَعَةِ الكلام ، وهو لم يرد إلا في اضطرار الشعراء ، وبعض القراءات الشاذة ؛ إذ القاعدة أنه إذا حذف المضاف قام المضاف إليه مقامه وأخذ حكمه الإعرابي رفعاً ونصباً وجرّاً .

(نعت المُحَلَّى بأل باسم الإشارة)

ينعت المحلى بأل بشيئين : أحدهما : ما فيه الألف واللام ، نحو : مررت بالرجل العاقل ، والثاني : بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام ، نحو : مررت بالرجل صاحب الخلق . ولا يوصف ما فيه الألف واللام بغير ذَيْنِ ؛ لأنه أقرب إلى الإبهام من سائر المعارف ؛ بدليل أنه قد يوصف بما توصف به النكرات ، فتقول : مررت بالرجل مِثْلِكَ ، وإني لأَمُرُّ بالغلام غَيْرِكَ فيكرمني .

وعلى هذا ، لا يوصف المحلّى بأل بالعلم ؛ لأن العلم أخص منه ، ولا باسم الإشارة ، فلا تقول : مررت بالرجل هذا ــ على أنه صفة له ــ وذلك أن اسم الإشارة أخص منه كذلك ، فإن تعريف الإشارة يتعلق بالعين والقلب مَعاً ، وتعريف ما فيه أل يتعلق بالقلب وحده ، وما تعرف بشيئين أخص مما تعرف بشيء واحد [انظر: التبصرة والتذكرة ، للصيمري ١٧٢/١ ــ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٣ ــ وشرح عيون الإعراب للمجاشعي : هامش ص ٢٢١] .

وعلى هذا يَبِينُ لك ما في استعمال العدناني ، إذ :

قال : «.. واكتفيت في (المعجم هذا) بذكر أسماء المراجع ..» . [المقدمة : ف] .

وقال : «وفي (المعجم هذا) بحث مفصل عن الأضداد» [المقدمة : ق] .

وقال : «ولما كانت (الكلمة هذه) فارسية الأصل ..» [م ١٦٦٨] .

وقال : «.. وأرى أن نبتعد عن (أسلوب التعظيم هذا)» [م : ١٣١٥] .

وقد يصح تخريج هذه المُثُل على غير الوصفية ؛ بأن يكون اسم الإشارة بدلاً مما فيه الألف واللام أو عطف بيان عليه ــ إن كان المؤلف يقصد واحداً منهما ــ لكنني أظن أن العدناني يقصد الوصفية ؛ إذ استعمال البدل أو عطف البيان قليل ــ بمثل هذا ــ في أساليب المعاصرين من الأدباء والكُتّاب . ومن هنا كان الأَوْلَى أن يتجه إلى الاستعمال الصريح الذي لا شائبة فيه ، ولا تخريج يحتاج إليه ، فيقول : وفي هذا المعجم ...

(إلباس المقصود)

وذلك أنه قال : «ولم أجد معجماً واحداً يؤيد الوسيط ..» [م : ٥٢٢] .

فوصف (المعجم) بقوله : (واحداً) : فألبس في مقصوده ، وأغمض في عبارته ؛ ذلك لأنه يريد نفي عثوره على معجم يؤيد الوسيط فيما قاله ، ولا مدخل للعدد في ذلك ، فهو نفيٌ مطلقٌ ، لكن وصفه بقوله : (واحداً) قد يفهم منه أنه ربما وجد اثنين أو ثلاثة أو فوق ذلك ، بدليل المفهوم المقابل ، فأنت تقول : ما رأيت رجلاً ــ تنفي أصل رؤية هذا الجنس ــ فلا يصح حينئذ أن تقول : ما رأيت رجلاً بل رجلين ؛ لأن الإضراب بـ (بَلْ) بعد النفي يفيد إثبات الفعل لما بعدها ، وفي هذا تضارب . أما إذا وصفت وقلت : ما رأيت رجلاً واحداً ، فإن النفي مسلَّطٌ هنا على القَيْد (وهو الوَحْدَة) فيصح معه أن تقول : ما رأيت رجلاً واحداً ، بل رجلين .

وكان من الأفضل للعدناني حين أراد نفي جنس المعجم أن يَتَغَاضَى عن قيده بالوَحْدَة ، فيقول : ولم أجد معجماً يؤيد الوسيط ، أو يقول : لم أجد مطلقاً معجماً يؤيد الوسيط ، أو ما شابه ذلك .

(علامة التأنيث مع المذكر)

وقال العدناني : «.. ما دامت جُلّ المعجمات قد أجازت استعمال أُولاهُمَا» [م : ٣٩٧] .

فَأَلْحَقَ بالفعل (دام) والفعل (أجاز) تَاءَ التأنيث مع أن مرفوعهما مذكر ، وهو (جُلّ) ، وكان الصحيح ــ أو الأفصح ــ أن يذكر الفعل فيقول : مادام جُلّ المعجمات قد أجاز . ولاسيّما أنه خطّأ نظيراً له هو قولهم : أكثر الغرف مغلقة ، وجعل صحته : أكثر الغرف مغلق [م : ١٤١٥] .

هذا ، وقد سبق أن صححت ذلك الذي خطأه على اكتساء المضاف من المضاف إليه التأنيث ، ولكن جريان الأسلوب على الأفصح غير المحتاج إلى تأويل أفضل للكُتّاب ، بَلْهَ مَنْ يؤلف في النقد اللغوي ، ويعرض لتخطئة غيره من الكتاب والأدباء .

أما بعد :

فكما قلت لك : أنا لا أقطع بخطأ المؤلف في كل ما أخذته عليه ، وإنما وَدِدْتُ أن تجري عبارته على الأفصح المشهور ، لا على الصحيح المحتمل ، ولا المُحْوِج إلى تأويل ، وما كانت هذه الْهَنَاتُ لِتَنَالَ من قيمة (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) ، وما قصدت إلا إلى أن يَزْدَانَ المعجم ، ويزداد دِقَّةً وإحكاماً ، فوق ما اتَّسَمَ به من دِقَّةٍ وإحكام ، يشهدان ببراعة صاحبه ، وصبره على جمع مادته ، وجَلَدِه على تتبعها في المظانّ ، في زمن عَزَّ فيه الصَّابِرُ على العلم ، الحريصُ على فُصْحَاه ، وكَثُر فيه الطامعون في شهرةٍ يصيبونها ، المتطلّعو إلى مَنْصِبٍ ينالونه ، أو درجةٍ يَرْقَوْنَ إليها ـ إنْ بالحقِّ وإنْ بالباطِل ـ رحم الله العدنانيَّ رَحْمَتَهُ الواسعة ، وجعل الجنةَ مثواه ، جزاءَ ما قدَّم للعربية ومُحِبِّيها من جُهْدٍ يرضاه .

المراجع

* أدب الكاتب ـ ابن قتيبة تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة ، ١٩٦٣ م .
* أساس البلاغة ـ الزمخشري ـ مطابع دار الشعب ، ١٩٦٠ م .
* الأغاني ـ الأصفهاني ـ مطبعة دار الشعب بالقاهرة .
* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ـ البطليوسي ـ دار الجيل ـ بيروت ، ١٩٧٣ م .
* البسيط في شرح الجمل ـ ابن أبي الربيع ـ تحقيق عادل الثبيتي ـ دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦ م .
* درة الغواص في أوهام الخواص ـ الحريري ـ مطبعة الجوائب ـ القسطنطينية ، ١٢٩٩ هـ .
* شرح ابن عقيل على الألفية ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الثانية .
* شرح التصريح على التوضيح ـ خالد الأزهري ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .
* شرح الجمل ـ ابن عصفور ـ تحقيق صاحب أبي جناح ـ إحياء التراث الإسلامي ـ العراق
* شرح الخفاجي على درة الغواص ـ الشهاب الخفاجي ـ مطبعة الجوائب ، ١٢٩٩ هـ .
* شرح عيون الإعراب ـ المجاشعي ـ تحقيق عبد الفتاح سليم ـ مطبعة دار المعارف بمصر ، ١٩٨٨ م .
* عيون الأخبار ـ ابن قتيبة ـ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .
* اللحن في اللغة : مظاهره ومقاييسه ـ عبد الفتاح سليم ـ مطبعة دار المعارف بمصر ، ١٩٨٩ م .
* لسان العرب ـ ابن منظور ـ دار صادر ـ بيروت .
* لغويات ـ محمد علي النجار ـ مطابع دار الكتاب العربي بمصر .
* مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ـ مجموعة القرارات العلمية ـ الطبعة الثانية ، ١٩٧١ م .
* المصباح المنير ـ الرافعي ـ المطبعة الأميرية ، ١٩٠٦ م .
* المغني في تصريف الأفعال ـ محمد عبد الخالق عضيمة ـ مطبعة السعادة بمصر .
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ ابن هشام الأنصاري ـ تحقيق مازن المبارك ـ دار الفكر ـ الطبعة الخامسة .
* النحو الوافي ـ عباس حسن ـ مطبعة دار المعارف بمصر ـ الطبعة الرابعة .
* نظرات في اللغة والأدب ـ مصطفى الغلاييني ـ مطبعة طبارة ـ بيروت ١٩٢٧ م .
* همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ السيوطي ـ تحقيق عبد العال سالم مكرم ـ مطبعة دار البحوث العلمية ، ١٩٧٩ م .
* وفيات الأعيان ـ ابن خلكان ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة دار السعادة بمصر .

● ● ●

المقنع في الفلاحة

لأحمد بن محمد بن حجاج الإشبيلي

بتحقيق صلاح جرار وجاسر أبو صفية

الإشبيلي ، أحمد بن محمد/المقنع في الفلاحة ؛ تحقيق صلاح جرار ، جاسر أبو صفية ؛ تدقيق وإشراف عبد العزيز الدوري .ــ عمان : مجمع اللغة العربية الأردني ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م ، ١٨٠ ص .

من المعلوم أن علم الفلاحة نشأ إبان استقرار الإنسان في أرض يحرثها ويزرعها ويسقيها ويجني مواسمها ، وتطورت وسائل هذا العلم مع تطور الإنسان وارتقائه ، كما نمت معلوماته وزادت نتيجة التجارب الكثيرة والخبرات المتراكمة ، حتى غدت أنواع الزراعة ومواسمها وأدواتها وطرائقها تقليداً متوارثاً يمكن له أن يستمر آلاف السنين دون أن يطرأ عليه تبديل أو تعديل ، إلى أن يحدث أمر ما ، كالثورة الصناعية مثلاً ، فعندئذ يمكن أن يطرأ ما يغير ثوابت هذا العلم ، ويخرق ما استقر عليه من عادات وتشبث به من خبرات .

اهتم العرب في ظلال الحضارة العربية الإسلامية بعلم الفلاحة ، ولا سيما أن الزراعة كانت من أعمدة اقتصادهم ، وعليها تقوم بعض صناعاتهم ، وجانب من تجاراتهم ، لذلك اهتموا بها وبتطويرها ، وكان من لطائف هذا العلم لديهم أن ينتجوا بعض الزراعات في غير أوقاتها وأن يعملوا على تركيب «تطعيم» الأشجار بعضها ببعض كما نص صاحب أبجد العلوم .

لذلك كله اتجه بعض علمائهم في تلك العصور الزاهرة التي كثر فيها التصنيف إلى جمع ما تراكم من الخبرات والمعلومات وما استجد ، ليجعله في كتاب ، يحفظه من الضياع وينقل للأبناء والأحفاد تجارب الآباء والأجداد . وليس هدفنا في هذا المقال التأريخ لهذا العلم ، وإنما أن نعرّف بواحد من كتبه ، وهو كتاب «المقنع في الفلاحة» .

مؤلف الكتاب هو أحمد بن محمد بن حجاج الأندلسي الإشبيلي ، لا نعرف عنه الشيء الكثير ، وموجز ما عرف عنه أن أسلافه كانوا من سادة إشبيلية ومن الثائرين فيها ، وقد أغفلت المصادر سيرته ، لكنّ ما تبقى من آثاره يدل على أنه أديب لغويّ ، وما ذكره ابن العوّام من أن ابن حجاج ألف كتابه (المقنع) سنة ٤٦٤ هـ يدل على أن الرجل كان من أعيان القرن الخامس الهجري .

ولابن حجاج كتاب آخر غير المقنع الذي بين أيدينا ، هو كتاب (البيطرة) ، وهذا الكتاب ورد ذكره في (المقنع) إذ قال : «وأما ما ذكروه من تخيّر البقر والغنم والخيل والبغال والحمير وعلاج أدوائها ودفع الآفات عنها ، وما يصلح لها من العلف ، وتخيّر مواضع الرعي .. فهو أشبه بالبيطرة منه بالفلاحة ، وقد ذكرت جميع ذلك في كتابي «البيطرة» وتقصّيته في جميع الحيوان على ما وجدت الفلاسفة متفقين فيه ، ولم آل فيه الاجتهاد» .

ألف ابن حجاج كتابه «المقنع في الفلاحة» بناء على طلب أخ له سامي القدر ، رفيع المنزلة ، أقام في إشبيلية واستحسنها ، ورأى فيها ما لم يعهده في غيرها من الرياض المونقة ، والأنهار المحدقة والبساتين العجيبة ، والفواكه الغريبة ، والأعناب الطريفة والأشجار المنيفة ، وقد رغب هذا الأخ أن يكتب له المؤلف «ما جربوه في اتخاذ البساتين ، وغرس الأشجار» فأجابه المؤلف إلى ذلك لأنه وجده أمراً يسيراً ، قد تداولته الأمم ، وألف فيه الفلاسفة الأول ، لكنه بدأ بإثبات ما هدته إليه التجربة ، وما أجمع الحكماء على صحته في كتبهم في الفلاحة ، كديمقراطيس الرومي ، ويريفورس الإغريقي ، على أنّ ابن حجاج وإنْ نقل عن هؤلاء ، فإنه كان يدوّن تجاربه الزراعية التي نفذها بنفسه ، فهو يذكر مثلاً أنه غرس قطعة من عود الزيتون فيها عجر ، وأضجعها في الحفرة وطمرها بالتراب ، حتى لم يظهر منها شيء ، فعلقت أحسن علوق وأثمرت ، كما أنه أخذ عما ألّف قبله في علم الفلاحة ، كما أخذ عن الفلاحين سماعاً ، واعتمد في مواضع من كتابه على آراء علماء أهل الأندلس في هذا الفن ، لأن ما جربوه وضبطوا نشأته وشاهدوا نتائجه يعدُّ أوثق مصدر مما يجيء من غير هذا الباب ، فنراه مثلاً يتحدث عن كسح الكروم القصار التي ليست معرشة طوالاً فيقول : «هذا الباب لست أعتمد فيه على أقوال الأوائل من المؤلفين في الفلاحة ، ولكن اعتمدت في أكثر ذلك على رأي أهل طليطلة ، إذ اتفق الناس على أنهم أعلم القوم بصنع الكسح . ثم لقيت من أهل بلدي جماعة من الحذاق بهذا الشأن أخذوا عن الشيوخ المحكمين ، فنخلت أقوالهم كلها وربطت الصناعة إلى قانون محكم منتظم» .

ونهج ابن حجاج في تأليف كتابه نهجاً أراد له أن يكون متماسكاً متسلسلاً بعضه من بعض ، فبدأ كلامه على طريقة تخيّر الأرض ،

وذكر العلامات التي تعرف بها الأرض الجيدة ، ونص على تجارب تخبر بها جودة الأرض ، وتطرّق إلى الحديث عن العلامات التي يعرف بها قرب الماء من بعده ، وحلوه من مره . كما ذكر طريقة انتقاء المواضع لبناء القرى ، وتخير العاملين الذين يفضل أن يعملوا في الأرض ، ولا تخلو هذه المواضع من ملاحظات عملية طريفة ، فمن ذلك أننا نجده ينص على أن عدد الفلاحين إذا كان كثيراً فإنه لا ينبغي أن يعملوا جميعاً في موضع واحد ، لأنهم إذا اجتمعوا كثر حديثهم ، والذين يعملون بالفأس يجب أن يكونوا اثنين اثنين ليعمل الكسلان منهم على عمل النشيط الدائم ، ليستحث بعضهم بعضاً . ثم تحدث المؤلف عن الزبول (الأسمدة) وأنواعها وطرائق استعمالها وأوقات ذلك ، وعن تخير البذار وصفات البذار الحسن .

عقد المؤلف بعد ذلك كلاماً لبيان ما ينفع الزرع ويكثره ويدفع عنه الآفات ، وكلامه في هذا الباب أدخل في باب الخرافة ، فقد ذكر أموراً لا وجه لها ، تناقلها القدماء وهي أشبه بخرافات العجائز ، حتى إن المؤلف نفسه شعر بضعف ما ذكره فقال «والله أعلم بغيب ذلك» . ومن أمثلة ما أشرنا إليه قوله نقلاً عن بعضهم بأنه إذا قرنت مفاتيح شتى في حبل وعلقت في قصر أو منزل صرف الله البَرَد عن تلك القرية ، وأنه إذا قامت جاريةٌ عذراء في سن الزواج وأخذت ديكاً وطافت به حول الزرع وهي عارية منثور شعرها ، فإن هذا الزرع يسلم من الآفات .. وكل ما ذكره ابن حجاج هنا إنما نقله عن القدماء ، فقد نقل عن أبوليوس ، وديمقراطيس وأنطوليوس ، ولم يكن المؤلف الأندلسي مصدّقاً لما ذكروا ، فإنه صدر كل نقل من نقوله عنهم بقوله : زعموا ، وعقب بما يفيد شكّه فيما ذكر ، وانتقل المؤلف إلى تحديد الأوقات التي تحسن فيها الزراعة ، وقلْب الأرض ، فالأرض لا تقبل زرعاً في أيام شدة البرد ، والقمح يزرع في أطيب الأرض ، والكتان والشعير في أواسط الأرض ، والفول والحمّص في الأرض الندية الطيبة ، وأفضل إبان قلب الأرض عند استواء الليل والنهار في آذار ، ثم تحدث عن زراعة العدس والحمص والباقلا والترمس ... وخص بيوت الاهراء – مستودعات التخزين – بالبحث ، فذكر أنه يجب أن يكون لهذه البيوت كوى من قبل المشرق والمغرب لتخترقها الريح ، ويخرج منها وهج حرارة البيت ، كما تحدث عن نوعية الطين الذي تطلى به جدران الاهراء ، وعن الكبريت والزرنيخ لقتل سوس القمح وزوانه ، وقاده هذا الموضوع إلى ذكر ما يُحفظ به الطعام من الفساد ، وما يحفظ به القمح . وتحدث ابن حجاج عن الكروم ، واتسع في ذلك فذكر صفات المواضع الصالحة لنصب الكروم ، وصفات القضبان الصالحة للغرس ، وتحدث عن كيفية الغرس ، ووقت النصب وعن العرايش ، والكسح وأوقاته ، وعن حفظ جفان العنب من الآفات ، وعن طرد الدود والهوام عنها ، كما تحدث عن التطعيم وطرائق إنتاج أنواع جديدة من العنب ، ويبدو من هذا الباب أن الأندلسيين كانوا يفتنون في زراعة الكروم وتحسين أنواع العنب واستنباط أنواع جديدة ، فابن حجاج يتحدث مثلاً عن تركيب – تطعيم – العنب في التفاح ، وذلك يكون إذا جاورت شجرة التفاح كرماً ، فإنك تعمد إلى شجرة التفاح ، وتثقب فيها ثقبا ، وتدخل قضيب الدالية من طرق الثقب ، وتخرجه من الآخر ، وتتركه حتى يورق ويشتد ويسد داخل الثقب ، فإذا أتت له سنتان والتأم وصحّ ، قطع عند الثقب وترك طرفه يعلو حتى يصير كالشجرة ، ثم ذكر طريقةً لإنتاج ضربٍ من العنب بلا نواة ، وطريقة لحفظ العنب ، ولما انتهى من العنب انتقل إلى ما هو من جنسه ، فتحدث عن الزبيب وأنواعه وطريقة صناعته . وفي نهاية الكتاب سيعقد المؤلف مطولاً حول كسح الكروم وأمور أخر ، ولو قدم ما أخره أو أخر ما قدمه لاجتمع له القول في الكروم في موضع واحد من كتابه .

استعرض ابن حجاج سائر أنواع الأشجار المثمرة التي تنبت في بلاد الأندلس ، فتحدث عن غرس التين واللوز والتفاح ونصب الجوز والبندق والصنوبر والشاه بلوط (الكستناء) والفستق والكمثرى والخوخ والسفرجل والأترجّ والتوت والقراصيا وغيرها ، وقفّى ذلك ببيان كيفية تطعيم هذه الأنواع وبالحديث عما يصلح أشجارها ويبعد عنها الأمراض والزنابير . كما تحدث عن عصير هذه الفواكه ، وكيف يمكن أن يُحفظ محافظاً على حلاوته ، ووجد المؤلف السياق مناسباً للحديث عن الخل والنبيذ . ثم تحدث عن الزيتون ونصبه واستخراج زيته وتصفيته من العكر ، وكيفية إصلاح الزيتون وإعداده للأكل ، وفي آخر كتابه عاد إلى الحديث عن الزيتون بالتفصيل كما فعل لدى حديثه عن الكروم .

انتقل ابن حجاج بعدئذ إلى الخضار ، فتحدث عن الكرنب والخس والسلق والفجل واللفت والبصل والكراث والثوم ، ثم تحدث عن الرياحين كالسوسن والورد ، وتلا ذلك كلام عن القثاء والبطيخ والعليق وطريقة قطعه .

وعقد المؤلف بعدئذ كلاماً بعنوان «ما ينبغي أن يصنع في كل شهر ، ولا يؤخر إلى غيره» واستعرض الأشهر بدءاً من يناير «كانون الثاني» وانتهاء بدجنبر (كانون الأول) فما ينبغي أن يصنع مثلاً في شهر فبراير (شباط) هو أن ينقل فيه الغرس الذي أتى له سنتان ، ولا ينقل غرس أتى له سنة واحدة ، لأن أصولها لرقتها وضعفها لا تعلق ، وفيه ينبغي أن تغرس أغصان شجر التفاح والآس والريحان وتغرس فيه الكروم والشجر كله ، والورد والياسمين والسوسن .

وهذا الباب يشبه الخلاصة الجامعة أو القانون الذي يحدد العمل

الزراعي الأساسي في كل شهر من شهور السنة . ومما يرتبط بالزراعة بسبب وتقترن تربيته بالعناية بها ضروب من الطيور والحيوانات وبعض الحشرات ، ومن هنا اتجه ابن حجاج إلى الحديث عن النحل وخلاياه وطريقة تربيته وأوان قطف العسل ، كما تحدث عن الحمام وبيوته وطريقة استئلافه وعن عاداته وطرائق تربيته ومعاملته ، كما تحدث عن الدجاج والطواويس والحجل ... ، ثم انتقل إلى آفات البساتين ، فذكر طرائق السباع والفئران والحيات والعقارب والبق والذباب والبعوض والبراغيث ، وبعدئذ عاد المؤلف كما ذكرنا إلى الزيتون والكروم ، لا ليكرر ما سبق أن قاله ، ولكن ليذكر أوان زرع كل منها مع فوائد تتعلق بزرعه .

أخرج المحققان الكتاب معتمدين على ثلاث نسخ مخطوطة ، ولم يقيدوا أنفسهم بواحدة منها على أنها الأم ، بل إنهم اتجهوا إلى استخراج نسخة صحيحة من النسخ الثلاث ، مستعينين بكتاب الفلاحة المنسوب إلى ابن خير الإشبيلي ، وبكتاب الفلاحة لابن العوام ، وذلك لتدقيق النص ، وأثبت المحققان خلافات النسخ في حواشي الكتاب ، وزودا النص ببعض الشروح الموجزة اللازمة ، ثم ذيلاه بالفهارس ، ووضعا له مقدمة مفيدة كانت بمثابة المدخل إلى الكتاب ، فتحدثا عن الزراعة في الأندلس ، وترجما لصاحب الكتاب ، وتحدثا عن الكتاب وتسميته وسبب تأليفه ونسبته ومصادره ومنهج المؤلف فيه .

وتتجلى قيمة هذا الكتاب لا بما فيه من معلومات تدل على رقي ونضج ، وإنما في إضاءته جانباً من جوانب تاريخ العلم عند العرب ، كان ما يزال في حكم المجهول حتى وقت قريب .

■ ■ ■

وثائق وكالة الأنباء السعودية

نجيب محمد الخطيب

السعودية . وزارة الاعلام ، وكالة الأنباء السعودية/وثائق وكالة الأنباء السعودية : بيانات جلسات مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية ١٤٠٢ ـ ١٤٠٨ .ـ الرياض : مطابع شركة العبيكان للطباعة والنشر ، ١٤٠٩ هـ ، ٣ ج .

عن وكالة الأنباء السعودية صدر كتاب وثائقي عن بيانات جلسات مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية من عام ١٤٠٢ حتى نهاية عام ١٤٠٨ هـ ، في ثلاثة أجزاء وبطباعة فاخرة .

تصدّر الجزء الأول تقديم لوزير الإعلام علي بن حسن الشاعر بعنوان : سنوات من العطاء والنماء قال فيه : «يسعدني أن أقدم للقراء هذا الكتاب الذي يضم عبر أجزائه الثلاثة تسجيلاً لبيانات جلسات مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية منذ أول جلسة رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بعد أن بايعه المواطنون بإجماعهم ، قائداً ورائداً ومليكاً كما بايعوا صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولياً للعهد ،

وعضداً للمليك المفدى وحتى نهاية العام ١٤٠٨ هـ .

يلي ذلك حديث عن نشوء وتطور مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية .

★ ضم الجزء الأول : بيانات جلسات مجلس الوزراء للأعوام ١٤٠٢/١٤٠٣/١٤٠٤ هـ .

★ وضم الجزء الثاني : بيانات جلسات مجلس الوزراء للأعوام ١٤٠٥/١٤٠٦ هـ .

★ وضم الجزء الثالث : بيانات جلسات مجلس الوزراء للأعوام ١٤٠٧/١٤٠٨ هـ .

مقتطفات

ـ أول جلسة لمجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية عُقدت بتاريخ ١٣٧٣/٧/٢ هـ ـ ١٩٥٤/٣/٧ م برئاسة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود يرحمه الله .

ـ أول جلسة عُقدت برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود يوم الإثنين ٢٥/شعبان/١٤٠٢ هـ ، ٢١ يونيو ١٩٨٢ م بمدينة الطائف .

وقد أرفق في نهاية كل جزء فهرس عام يوضح تاريخ انعقاد الجلسة ، ومكان انعقاد الجلسة ، بالإضافة إلى رؤوس موضوعات عن أهم قرارات الجلسة .

★ زينت الأجزاء الثلاثة بصور ملونة عن استقبالات واجتماعات خادم الحرمين الشريفين مع رؤساء الدول ، وزياراته لمناطق المملكة وزياراته لحضور المؤتمرات الدولية ، بالإضافة إلى زيارات سمو ولي العهد للمناطق وللدول الصديقة وحضور المؤتمرات نيابة عن خادم الحرمين الشريفين .

★ كذلك زينت الأجزاء الثلاثة بصور ملونة عن الإنجازات الحضارية في عهد خادم الحرمين .